نتائج اجتماعات عمان بين وفد فتح والجبهة الشعبية

الدعوة لعقد مجلس وطني فلسطيني جد..

استكمالاً للحوار الوطني الذي بدأ في القاهرة أوائل شهر آب من العام الجاري بين وفد من اللجنة المركزية لحركة فتح ووفد من المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انعقدت في العاصمة الأردنية عمان جلسات حوار في الثامن والعشرين من أيلول تناولت سبل تعزيز الحوار الوطني الشامل، وانطلاقاً من النقاط الأساسية التي تضمنها البيان المشترك في القاهرة، وبهدف ترجمة ووضع الآليات المناسبة لتنفيذ هذه النقاط فقد تم تدارس عدد من أوارق العمل التي قدمتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للنهوض بأوضاع الساحة الفلسطينية على المستويات السياسية والتنظيمية والجماهيرية وقد شملت هذه الأوراق العناوين الأساسية التالية:

- ورقة حول الحوار الوطني الشامل، آلياته وسبل تعميقه.
- ورقة حول الإصلاح الديمقراطي في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وكيفية استعادة وحدتها وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية.
- ورقة حول إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.
- ورقة حول إرساء وتعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- ورقة عمل للنهوض بدور الاتحادات الشعبية والمهنية الفلسطينية.

لقد سادت أجواء الحوار مناخات إيجابية أكدت على التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ككيان وطني وإطار جامع موحد للشعب الفلسطيني والعمل على إعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية وبما يحافظ عليها كإطار جبهوي ديمقراطي تحرري.

لاشك أن مسيرة السنوات الماضية، والتي أعقبت توقيع اتفاقات أوسلو قد شهدت تفتيت مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لحساب السلطة ولم تعد مؤسسات المنظمة تمارس دورها في قيادة الشعب الفلسطيني، بل أصبحت مؤسسات مشلولة تدعى حسب الطلب للمصادقة على اتفاقات ومطالب إسرائيلية وتنازلات متواصلة تقدم عليها السلطة الفلسطينية، ولذلك فإن الشعب الفلسطيني الموزع في أصقاع العالم بات يشعر بحالة من الضياع وفقدان المرجعية، ومن هنا فإن الحلقة المركزية التي أكدت عليها وتمسكت بها الجبهة الشعبية في حواراتها هي ضرورة العمل الجاد لاستعادة وحدة المنظمة على أسس وطنية من خلال إعادة الاعتبار للبرنامج الوطني الفلسطيني، برنامج حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية وضمان وجود قيادة جماعية ترسم آفاق المستقبل الفلسطيني لمواجهة تحديات واستحقاقات المرحلة القادمة، وهذا لن يتم إلا من خلال تشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد، لأن تشكيل هذا المجلس بات ضرورة وطنية وقانونية بحكم مضي أكثر من ثماني سنوات على المجلس الأخير الذي انعقد في الجزائر، الأمر الذي يدعو لتطوير وتفعيل المجلس الوطني والذي لابد من إعادة نظر جدية وجذرية بعضويته وطابع عمله وبما يحوله فعلاً إلى سلطة تشريعية تمثيلية حقيقية.

إن إعادة تشكيل المجلس - وهذا ما أكدته الجبهة الشعبية خلال الحوار - ينبغي أن تتم من خلال إجراء انتخابات حرة ومباشرة لعضوية المجلس الوطني داخل الوطن وفي الشتات، باعتبار أن الأصل في عضوية المجلس هو الانتخاب حسب المواد (٥+٦) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، أما في الأماكن التي يتعذر فيها إجراء انتخابات فتتم عملية التعيين من خلال لجنة وطنية تقوم بعملية الاختيار على أساس معايير الكفاءة والنزاهة والإلتزام وليس على أساس معايير المحسوبية والولاء.

إن تجميع طاقات الشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة لمواجهة الاحتلال هو المهمة المباشرة والعاجلة التي تواجه قوى العمل الوطني في الساحة الفلسطينية، وتجميع طاقات شعبنا يتم من خلال تشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد يقوم بعملية مراجعة سياسية وتنظيمية شاملة للمسيرة الفلسطينية وإيقاف سياسة التنازلات للعدو الصهيوني. وذلك لمنع مخططات العدو من تصفية القضية الفلسطينية ودرء المخاطر عن الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

لقد توصل الحوار بين حركة فتح والجبهة الشعبية في عمان إلى نقطة أساسية يمكن أن تشكل مدخلاً جاداً لاستعادة الوحدة الوطنية وتجميع طاقات الشعب لمواجهة الاحتلال وذلك من خلال ما أكده البيان المشترك الصادر عن اجتماعات عمان في نقطته الأولى التي دعت جميع الفصائل الفلسطينية إلى المشاركة في اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني للقيام بدوره وتحمل مسؤولياته تجاه الاستحقاقات السياسية في المرحلة القادمة ومعالجة القضايا التنظيمية وفي مقدمتها تشكيل لجنة تحضيرية من أجل الإعداد وبحث الآليات المناسبة لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني وفقاً للأسس واللوائح المعتمدة في منظمة التحرير الفلسطينية. كما اتفق الجانبان على انتظام عمل المؤسسات التابعة للمنظمة حسب اللوائح الناظمة لأعمالها للقيام بوظيفتها ومهامها.

لاشك أن المعيار الأساسي لمصداقية وجدية ما تم التوصل إليه في حوارات القاهرة وعمان يكمن في الإلتزام والتنفيذ والترجمة العملية، الأمينة لما يتفق عليه، هذا هو مقياس النجاح وإلا ستفقد الكلمات معانيها وجدواها.

إن الشعب الفلسطيني ينتظر الأفعال والممارسات التي تؤكد التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية واستمرار النضال لتحقيق كامل الأهداف التي قضى في سبيلها عشرات ألوف الشهداء، وسالت من أجل تحقيقها شلالات الدماء.

٣-3

«الهدف» ١٠ تشرين اول ١٩٩٩ - العدد ١٢٩٨
السنة الحادية والثلاثون - الثمن ٢٠ ل.س/ ١٠٠٠ ل.ل
AL - HADAF - No. 1298 - 10/10/1999

الهدف AL - HADAF

سياسية عربية - تصدر مؤقتا كل أسبوعين



رئيس التحرير
د. ماهـر الطاهـر

سكرتير التحرير
خليـــل جنـداوي

مدير الادارة
محمد خير الاسعد

المدير الفني
زهـــدي العـدوي

ثمن النسخة

لبنان ١٠٠٠ ل.ل/ سوريا ٢٠ ل.س/ الاردن ٥٠٠ فلساً/ العراق ١٠ د.ع/ الإمارت ١٠ درهماً/ الجزائر ١٥ ديناراً/ ليبيا دينار واحد/ تونس ١.٢٥ د.ت/ صنعاء ١٥ ريالاً/ السودان ٦ جنيهاً/ المغرب ١١ درهماً/ أمريكا وكندا ٣ دولار/ المانيا ٥ ماركات/ اسبانيا ٣٠٠ بيزيته.

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي بما فيها اجور البريد
سوريا ٦٠٠ ل.س/ لبنان والأردن ٣٠ دولارا/ بقية الدول العربية ٥٠ دولارا/ اوروبا ١٢٥ دولارا/ اسيا وافريقيا ١٠٠ دولارا/ الامريكتين. واستراليا ١٥٠ دولارا.
☆ يتم الاشتراك بارسال اشعار الايداع بقيمة الاشتراك السنوي (او نصف السنوي) على العنوان التالي: بنك بيروت والبلاد العربية.
شتورا - لبنان.
رقم الحساب AC.NO.22004
☆ او بارسال شيك بنكي باسم «الهدف» دمشق/ ص.ب ٣٠١٩٢

المكاتب

دمشق - ص.ب ٣٠١٩٢
دمشق ٦٣٢٨٢٦٧
٦٣١٩٣٧٤
بيروت ٣٠٩٢٣٠
عمان ٦٩٦٣٤٠
صنعاء ٢٠٥٨٤٩
الجزائر ٥٩٤٥٤٨
٣٨٤٣٠٤
بغداد ٧١٩١٦٢٢
٧١٧٤٧١٠

كلمة

من يتصفح مواد عددنا هذا، سيلفت انتباهه بالتأكيد طغيان مواد الشؤون الفلسطينية، إلى درجة أنها غطت على الشؤون العربية وقلصت القسم الدولي إلى صفحة واحدة.. وبالتأكيد فإن هذا لايعني أن لا أخبار مهمة في الوطن العربي أو في العالم، إنما هي سخونة اللحظة الفلسطينية، وتواصل النقاش في الشارع حول الحوار الوطني والذي دخل مرحلة جديدة في اجتماع عمان بين وفدي الجبهة الشعبية وحركة فتح.

من الأخبار الدولية الهامة جداً وذات الدلالة التي لايجوز القفز عنها أبداً، احتفالات الصينيين، قبل أيام بالذكرى الخمسين لثورتهم عندما دخل الشيوعيون بقيادة الزعيم الراحل ماوتسي تونغ إلى العاصمة بكين ليعلن من ساحة «تيان ان مين» عن ولادة جمهورية الصين الشعبية.

ولا تأتي أهمية هذا الاحتفال من انه يمس بشكل مباشر حياة أكثر من سدس سكان الأرض، وإن كان هذا الأمر ملفتاً ومثيراً، إنما دلالاته الأقوى نجدها في حقيقة ان الشيوعية لم تمت في العالم بعد، حتى بعد سقوط الدولة الشيوعية الأولى ومعها منظومة الدول الإشتراكية..

ورغم التعرجات التي مرت بها الثورة الصينية والآلام والأخطاء التي رافقت مسيرتها، إلا أنها في النهاية استطاعت أن تقدم لنا قصة نجاح رائعة، تؤكد قبل كل شيء أن الشيوعية ليست جامدة بطبيعتها بل هي قادرة على مواكبة تطورات العصر ومسايرتها بكفاءة، وإنها في جوهرها محرك للتغير والتطور وليست كما كانت في الاتحاد السوفيتي مرادفاً للثبات والجمود.

من يقول أن الشيوعية ماتت.. نقول له ببساطة: لاتستعجل الاستخلاصات.. بل انظر للصين العظيمة التي مازالت تتزين بالأحمر القاني..



الفلسطينيون
وما يسمى بمفاوضات
الحل الدائم
تركة ثقيلة وتحديات صعبة
صفحة ٦

في هذا العدد

شؤون فلسطينية

شؤون عربية

شؤون دولية

الهدف الثقافي:

مرايا هذا الزمان

- خليل جنداوي -

أمجاد يا عرب أمجاد..

حين صادفته على الطريق.. بدأ يعاتبني حتى قبل أن يلقي السلام حيث بادرني بالقول: أهكذا يا رجل؟ ألم يكن من الواجب حين تتحدثون في مجلتكم عن الأشياء الجيدة في هذا الزمن الرديء: حتى لو كانت ضئيلة أو صغيرة، أن تصلوا على النبي حتى لا تصاب بالحسد..؟!

ويبدو أنه أدرك من ملامح وجهي أنني لم أفهم من كلامه شيئاً. لكنه تابع كلامه بنفس لهجته السابقة: تحدثتم في عددكم الماضي عن الحملة التي شنتها شخصيات ومؤسسات عربية وإسلامية في الولايات المتحدة ضد شركة «بيرغر كنغ» الأمريكية المتخصصة بالأطعمة السريعة، عندما منحت امتيازاً لشركة اسرائيلية لفتح مطعم في مستوطنة معالي أدوميم. ومع اتساع الاحتجاجات وانضمام جهات أخرى لها منها جامعة الدول العربية، لم تجد الشركة الأمريكية أمامها سوى التراجع، فأغلقت المطعم وقدمت اعتذاراً للمحتجين قائلة أن الشركة الإسرائيلية خدعتها وإن مواقف بيرغر كنغ من الأراضي العربية المحتلة لم تتغير، وإنها لن تقيم أية مشاريع فيها، على الأقل قبل حلول السلام.. وبعدها تحدثتم عن أهمية الانجازات الصغيرة ومكانها في قانون «التراكم» الذي يقول أن الانتصارات الكبيرة لاتأتي فجأة، بل تكون تحصيلاً لسلسلة من النجاحات الصغيرة والمتوسطة هنا وهناك.. صمت صديقي ثم اتسعت ابتسامته الساخرة التي ارتسمت على وجهه طوال حديثه وتساءل: بالله عليكم ألم يكن من الضروري أن تدقوا على الخشب...؟! حتى لاتصيبنا نكسة فنجد أنفسنا وقد بتنا موضع سخرية توم وجيري وميكي ماوس..؟! طبعاً فهمت ماذا أقصد..؟

هززت له رأسي موافقاً. وودعته..

بالتأكيد فهمت ماذا قصد.. كان بلا شك يشير لشركة والت ديزني الأمريكية، والمواجهة التي خاضتها معها على مدى الأسابيع الماضية جهات عربية عدة بسبب معرض افتتحته الشركة قبل أيام (في ٣٠ أيلول) في أورلاندو - فلوريدا الأمريكية احتفالاً بالألفية الجديدة تحت اسم «القرية الألفية»، وثارت الضجة حين اكتشفت شخصيات عربية وإسلامية أمريكية أن في المعرض جناحاً إسرائيلياً سيكون عنوانه «القدس عاصمة إسرائيل»، حيث سيركز على تاريخ المدينة المقدسة كما يراه الكيان الصهيوني.. وتعالت الاحتجاجات العربية وأخذت تنضم إليها في كل يوم تقريباً أصوات جديدة، وكان من الممكن جداً أن تؤدي لتراجع في موقف ديزني المنحاز لإسرائيل.. لكن بدلاً من أن يسجل العرب انتصاراً صغيراً آخر وجدنا أنفسنا في وضع لايمكن وصفه بأقل من الهزيمة.

وبصراحة لو أرادت شركة والت ديزني أن تنتج فيلماً ساخراً عن العرب وعن الطريقة التي يخوضون بها معاركهم، لما وجدت أفضل من قصتها هي بالذات معهم.. فالموقف العربي كما تبدى في هذه القضية كان يختزل في طياته نفس عناصر الهزائم التي عشناها سابقاً.. وعلى رأسها الانفعالية، والاستهانة بالخصم وعدم تقدير قوته جيداً، وتصوير الأمر على أنه لن يحتمل سوى بضعة تهديدات غاضبة يطلقها الجانب العربي، فيخر الطرف الآخر راضخاً.. وحين بدأت سيرورة الأحداث تتجه نحو المواجهة، وجدنا العرب يجابهون ديزني بدون أي تخطيط مسبق، بل وحتى بدون أن يحاولوا تنظيم صفوفهم ومواقفهم، فأسقطوا السلاح الوحيد الذي يمكنهم استخدامه في هذه الحالة ونقصد طبعاً ورقة المقاطعة، ليظهر الموقف العربي بعد ذلك بقليل على حقيقته: باهتاً، ضعيفاً، منقسماً بين آراء مختلفة ومصالح شخصية مارست ضغوطاتها في الخفاء لكن بقوة.. لينتهي الأمر إلى هزيمة عربية بكل معنى الكلمة، صُورت على أنها انجاز عربي، وفي أحسن الحالات حل وسط أُجبرت الشركة على اتخاذه..

فالجانب العربي ممثلاً بالجامعة العربية (وهي أعلى هيئة تمثيلية عربية) ظل يصر على إدخال تعديلات في الجناح الإسرائيلي، تنزع أية إشارة للقدس فيه، لكن بعد أن شعر السيد عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة أن العديد من الدول العربية تمارس ضغوطاً لعدم فرض المقاطعة على ديزني، لأسباب خاصة بكل منها، بدأ يخفف من حدة تصريحاته، ليقبل في النهاية بتسوية هزيلة التزمت بموجبها شركة ديزني بـ«إزالة الإشارة إلى القدس كعاصمة لإسرائيل» سواء كعنوان للجناح أو من فيلم فيديو عن المدينة المقدسة بث في الجناح، على أن تقوم الجامعة من جهتها بطي الموضوع!!

وهنا يجب تسليط الضوء على نقطتين ملفتتين، الأولى وردت على لسان وزير الإعلام والثقافة الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد والذي لعب دوراً بارزاً في الحملة العربية على ديزني حين اتهم «شخصيات عربية» قال أنها «قامت بالاتصال بشركة والت ديزني وطمأنتها بعدم الإكتراث بالدعوات التي صدرت عن جهات عربية رسمية وغير رسمية لاتخاذ إجراءات وعقوبات ضدها». وليضيف الشيخ «لولا هذه التطمينات لكانت الشركة على استعداد لتقديم تنازلات أكبر لأن ممثليها أبدوا استعداداً لذلك أثناء المفاوضات، وطرحوا إمكانية تغيير الفيلم الذي سيعرض في الجناح الإسرائيلي بشكل كامل».. وإذا كان الشيخ عبد الله لم يكشف عن هذه الشخصيات فإن مصادر مطلعة في واشنطن أكدت أن الاتهام الإماراتي كان موجهاً للسفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان ورجل الأعمال السعودي الوليد بن طلال الذي يملك حصة في شركة ديزني الأوروبية والذي دعا علناً إلى عدم استخدام سلاح المقاطعة بدعوى أنه سيضر بالعرب..

النقطة الثانية والأهم هنا نجدها في بيان الخارجية الإسرائيلية التي قالت «إن عبارة واحدة فقط تشير إلى القدس كعاصمة لإسرائيل شطبت من نص الفيلم، وإن أي زائر للجناح الإسرائيلي في المعرض لن يشك أن القدس كانت وستظل عاصمة إسرائيل»..

وهذا فعلاً ما أحس به زوار المعرض. فبدلاً من عبارة «القدس عاصمة إسرائيل» وجدوا جملة أخرى تقول «القدس قلب الشعب الإسرائيلي»!! وفي هذا السياق قال المدير التنفيذي للمنظمة الإسلامية الأمريكية لحماية القدس السيد خالد ترعاني أنه «بعد أن قضى يوماً كاملاً في الجناح الإسرائيلي وشاهد أفلامه أكثر من مرة، خرج مقتنعاً تماماً أن المعرض يظهر القدس على أنها عاصمة إسرائيل وأن الدور الإسلامي والمسيحي في المدينة مهمش إلى أبعد حد» وأضاف ترعاني «إن فيلم الفيديو الذي يعرضه الجناح الإسرائيلي يبين على سبيل المثال مسجد قبة الصخرة وهو يختفي بشكل فني لتظهر محله نجمة داوود»..

فما رأيكم دام فضلكم؟! وما قولكم في حقيقة أن أمتنا وعلى المكشوف باتت تعاني من «قلة هيبة» خطيرة، إلى درجة أن لا أحد بات يقيم وزناً لها، حتى أولئك العفاريت الظرفاء توم وجيري وميكي ماوس؟!

الحدث

الفلسطينيون: وما يسمى بمفاوضات الحل الدائم

لعل اتفاق شرم الشيخ لم يكن مفاجئاً، باعتباره نتيجة طبيعية لاتفاقيات أوسلو المهينة، وكنموذج لما ستجري عليه الأمور لاحقاً، وكذلك لم يكن مفاجئاً إعاقة تنفيذ هذا الاتفاق والعودة من جديد للتفاوض حول ما اتفق عليه سابقاً، حتى أن مسيرة التسوية على المسار الفلسطيني، لم تعد أكثر من سلسلة لانهائية من إعادات التفاوض على كل شيء؟ وفي كل مرة؟ ومن جديد.

لعل تلك النتيجة الطبيعية للتفاوض بالقطعة والتخلي عن الاستراتيجي والجوهري، مما يفتح الباب على مصراعيه أمام الخطر المحيق الذي يدق الأبواب الآن مع الدخول في مفاوضات الحل النهائي.

تركة ثقيلة وتحديات صعبة

أحمد جابر

مفاوضات «الحل النهائي» إذن، ستفتح الباب على العناصر الأساسية للصراع التي تم تغييبها وتأجيلها لتحاصر بالأمر الواقع الإسرائيلي وبالضعف الفلسطيني، وقبل المضي في مناقشة هذه القضايا والكيفية التي تدار بها الأمور لابد من إلقاء نظرة على تطبيقات شرم الشيخ باعتبارها مؤشراً لما ستمضي تجاهه الأمور.

فقد تعثرت الأمور ومنذ اليوم التالي لتوقيع الاتفاقات سواء في موضوع الأسرى أو الممر الآمن أو ميناء غزة أو (الانسحابات).

فخارطة إعادات الانتشار - تؤشر إن أشارت إلى شيء - إلى الفوضى الشاملة في جغرافية الكيان الفلسطيني العتيد المتوقع والذي يعيد تأكيد الحقيقة حول الانسحابات بصفتها أداة لإعادة السيطرة والتحكم على بقع متناثرة لايوجد بينها تواصل، تثبت حقيقة الكيان البانتوستاني الذي تسعى إسرائيل إليه.

إضافة إلى الخلاف حول مساحة الضفة التي يجب احتساب نسبة الانسحابات منها حيث تصر إسرائيل على رفض احتساب المناطق الواسعة التي ضمتها إلى القدس باعتبارها ليست جزءاً من الضفة مما يفقد أي انسحاب معناه. وتكون النسب في الحقيقة أقل بكثير مما هو مفترض.

ومن جهة أخرى، حدد اتفاق أوسلو ضرورة حصول تواصل جغرافي بين المناطق الفلسطينية، ولذلك كان النص على توفير ممر آمن بين الضفة الغربية وغزة، والغريب أن مناطق الضفة الغربية نفسها لايتحقق فيها مثل هذا التواصل، ورغم ذلك تبدو الدولة العبرية منسجمة مع نفسها تماماً في منع قيام أي رمز من رموز دولة فلسطينية مقترحة بالأخص السيطرة الأمنية الإسرائيلية التامة على جميع المعابر القائمة والتي ستقام والمؤدية إلى ومن الأراضي الفلسطينية فلسفة إسرائيل هذه تتجلى حالياً في موضوع الممر الآمن؟ وأثناء كتابة هذا المقال أعلن أن الفلسطينيين وشركاءهم قد توصلوا إلى اتفاق حول هذه المسألة التي تعثرت لعدة أيام وأجلت افتتاح الممر، إذ تصر إسرائيل ويبدو أنها نجحت في السيطرة المطلقة والكاملة على الممر الآمن المأمول عبر السيطرة على المعابر والاحتفاظ بحق إصدار البطاقات الممغنطة، والمشكلة طبعاً ليست في توزيع البطاقات - إذ ربما يُعطى هذا الحق للجانب الفلسطيني - ولكن ستحتفظ إسرائيل بحق تحديد من هم الذين يستطيعون العبور عبر الممر.

ومفهوم الممر الآمن يعني تحقيق تواصل جغرافي وأن يوفر معبراً آمناً للفلسطينيين ولكن إصرار إسرائيل على شروط يلغي وبضربة واحدة الفكرتين معاً، فكرة التواصل الذي سيكون محكوماً بإرادة إسرائيل وإغلاقاتها، وفكرة الأمن الفلسطيني، الذي سيبقى مرتبطاً بإسرائيل.

تمكن إذن ايهود باراك من فرض شروطه ليترافق توقيع اتفاق شرم الشيخ الذي لم يكن له ضرورة لو أتم الالتزام بما سبقه، مع إعلان إطلاق مفاوضات الحل الدائم، هذه المفاوضات التي من المفترض أن تناقش القضايا العالقة الأساسية الأكثر أهمية أي اللاجئين والعودة، والقدس، وتفكيك المستوطنات والدولة المستقلة، ويذهب الفلسطينيون إلى هذه المفاوضات، منهكي القوى، مثقلين باتفاقات سابقة مدمرة وبأمر واقع يقيمه الإسرائيليون يومياً، وفي ظل مواقف إسرائيلية من المسائل المقترحة عبر مواصلة الاستيطان والاستمرار في تهويد القدس ومحاولات تمرير المشاريع المختلفة للتوطين وتجاوز حق العودة، والإصرار على رفض الدولة المستقلة وهذه اللاءات تأتي في صلب البرامج الانتخابية للأحزاب الائتلافية الذي يحكم الدولة العبرية.

هذه الوظيفة تعطي إشارة إلى طبيعة المفاوضات القادمة، في الوقت الذي أجهز فيه الجانب الفلسطيني على نقاط قوته واحدة تلو الأخرى؟ بدءاً بالاعتراف المجاني بدولة العدو مروراً بوأد إنجازات الانتفاضة، إلى تدمير

الوحدة الوطنية، وصولاً إلى ترك القضايا الأساسية معلقة مما أتاح لإسرائيل تمرير ما تشاء.

فعلى صعيد الاستيطان: يقول السيد عرفات سنبلغ العالم بأسره أن الاستيطان «يدمر السلام» ونتساءل بدورنا عما سيفعله العالم الذي سلم الأمور إلى سيده أمريكا، راعية الاستيطان الأولى.

يعرف السيد عرفات كما نعرف نحن أن الاستيطان هو أخطر مايهدد أي فكرة لكيان فلسطيني ممكن، من ناحية السيادة والتواصل الجغرافي والأمن أيضا، ويبدو أن كل رهان على وقف الاستيطان في ظل موازين القوة القائمة وفي ظل الطريقة البائسة التي يدير بها المفاوضون الفلسطينيون محادثاتهم مع نظرائهم الإسرائيليين ماهو إلا رهان خاسر ليس له تصيب من التحقق، خاصة في ظل الحقائق المكشوفة حول خطط الاستيطان التي تعد لها الكتلة التي يقودها باراك وكما تكشفها الصفقات السرية بين رئيس وزراء العدو وأطراف تحالفه الحكومي. خصوصاً حزب المفدال المتطرف الذي يسيطر على وزارة الإسكان، والذي ينص برنامجه على أن «الاستيطان اليهودي في كل أنحاء أرض إسرائيل هو أساس سيطرتنا على جميع أجزاء أرض إسرائيل» وعدم اقتلاع أية مستوطنة يهودية من مكانها،؟ «أن الهدف في العقد المقبل هو الوصول إلى أكثرية يهودية في يهودا والسامرة وقطاع غزة» لذلك لم يكن مفاجئاً المخطط الاستيطاني الجديد الذي بدأت بتنفيذه حكومة باراك ووزارة المفدال، إذ اكتشفت حركة السلام الآن عن تقديم مناقصات لبناء أكثر من 2600 وحدة سكنية استيطانية وهو عدد يزيد عما نفذته حكومة نتنياهو خلال ثلاثة أعوام.

ومن المتوقع أن تستفيد من هذه العملية مستوطنات معاليه أدوميم وجيفعات زئيف وبيتار آليت على الحدود البلدية للقدس، وان كان التركيز سيتم على معالية أدوميم شرقي القدس التي يتم توسيعها غرباً وجنوباً لوصلها بمستوطنة جيلو تمهيداً لتشكيل حزام استيطاني يحطم التواصل الجغرافي بين القدس والضفة في استباق لتكريس أمر واقع جديد قبل المفاوضات.

كذلك ستستفيد من هذه العمليات مستوطنات كريات أربع؟ وأوتنيل قرب الخليل حيث تتمركز المنظمات الصهيونية الأكثر عنصرية وتطرفا، غوش ايمونيم وكاخ؟ إضافة إلى مستوطنتي شومرون وأرييل بما يقطع التواصل الجغرافي بين نابلس ورام الله.

الموضوع الأكثر خطورة وحساسية في المفاوضات القادمة هو موضوع اللاجئين، إذ أن أي حل مقبول ونتيجة منطقية لأي تفاوض هو حل هذه المشكلة العالقة وإنهاء مأساة أكثر من أربعة ملايين ونصف المليون فلسطيني مشردين في المنافي.

ولكن الأمور لاتسير حسب قوانين العدالة وقواميس الحق، إذ أن العملية السلمية برمتها والتي تمت صياغتها أصلاً حسب المصلحة الإسرائيلية، تتجاهل تماماً هؤلاء المنكوبين؟ وتسعى جاهدة لتبقى مشكلتهم وتنهيها حسب ماترتئيه المخططات الصهيونية الأمريكية، بالتوطين والتهجير.

ولعل أول الضربات التي وجهت إلى اللاجئين جاءت من القيادة الفلسطينية المتنفذة والتي بموافقتها على ربط حل قضية اللاجئين (على غرار القضايا الأخرى) بمفاوضات الحل الدائم، تكون قد جردت القضية من مضمونها الدولي باعتبارها قضية يتحمل مسؤوليتها المجتمع الدولي لتعيدها إلى مجرد بند للنقاش بين طرفين.

إسرائيل طبعاً لن تضيع هذه الفرصة، وتسعى بالتالي بكل الوسائل لفرض حل للمشكلة يقوم على الرفض المطلق للاعتراف بحق العودة، ورفض الاعتراف بالذنب تجاه المأساة الفلسطينية.

على هذه الأرضية يبدو مفهوماً الآن أن تعود مشاريع توطين وتهجير الفلسطينيين لتطل برأسها من جديد، وقد قيل الكثير عن هذه المشاريع وان كنا هنا نريد تثبيت عدة نقاط :أولاً: الفلسطينيون بأغلبيتهم المطلقة يرفضون هذه الفكرة للتوطين أو التهجير بمثابة المؤامرة التي تستهدف مستقبلهم وهويتهم الوطنية التي طالما تمسكوا بها، ثانياً : من المستغرب الطريقة التي تثار بها هذه القضية من أطراف عربية تعتبر متضررة من هذا الموضوع، خصوصا في لبنان، حيث يعرف اللبنانيون جيداً أن الفلسطينيين لايريدون التوطين هناك ويرفضونه، ومع ذلك يتم استغلال هذه القضية ـ وهي ليست جديدة ـ بطريقة تحمل الكثير من التساؤلات حول حقيقة أغراض الحملة اللبنانية ضد التوطين، ونحن ندرك وجود اتجاهين في لبنان يرفضان التوطين الأول على أرضية وطنية قوية، وبدافع الحرص على حقوق الشعب الفلسطيني وبالتالي يربط هذا الاتجاه رفض التوطين بضرورة تطبيق حق العودة. أما الاتجاه الثاني: فاقل مايقال فيه انه اتجاه يسعى لتهجير الفلسطينيين حيث يتم تناول المسألة بإساءة واضحة وإثارة النعرات الطائفية المقيتة، دون أن يربطوا رفضهم للتوطين بحق العودة وكأنما المطلوب هو فقط التخلص من الفلسطينيين إلى أي مكان يستوعبهم عدا وطنهم.

مايجب التأكيد عليه من جديد أن الفلسطينيين لن يكونوا من جديد طرفاً في لعبة السياسة اللبنانية، وهم بمقدار ما يرفضون التوطين التهجير أيضاً ويصرون على العودة إلى وطنهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القومية والحرص على المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني لاتعني أبداً الاستمرار في التضييق عليهم ومواصلة مصادرة حقوقهم المدنية وإغلاق سبل العيش في وجوههم؟ ولايوجد أي تناقض بين تمسك الفلسطيني بحق العودة وعيشه بكرامة في لبنان.

أخيراً.. يبدو واضحاً مدى الصعوبات التي يقدم الفلسطينيون على مواجهتها، والتحدي المطروح بقوة الآن، هو إيجاد الوسائل الملائمة للتصدي للمرحلة القادمة، وتحقيق إنجازات وطنية حقيقية.

ولاشك أن الأساس يأتي من العمل الحثيث لاستنهاض جماهير الشعب ورص الصفوف لمواجهة القادم صفاً واحداً وكتلة متماسكة، ولايمكن أن يتم ذلك بمجرد الوعود بل بخطوات ملموسة تعيد ثقة الشعب بمنظمة التحرير وبالمشروع الوطني، من هنا تأتي الأهمية المتزايدة للحوار الوطني المتواصل بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة فتح الذي انعقدت ثاني جلساته في عمان والتي جاءت لتؤكد على ضرورة العمل الجاد لتوسيع هذا الحوار ومشاركة كل القوى فيه، ولتؤكد التمسك بالثوابت الوطنية وخصوصاً حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية.

وأيضاً بحث قضايا المجتمع المدني والديمقراطية وخصوصاً أيضاً البحث في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني نحو تشكيل مجلس وطني وفقاً للوائح منظمة التحرير وإعادة تفعيل مؤسسات المنظمة وبرامجها.

ولكن كما قلنا لابد من خطوات عملية لتكريس ماتم الاتفاق عليه، والامتناع عن النكوص عنه ووأد أي نوايا للتراجع حتى لاتتكرر الدروس السابقة من جديد.

ذلك تحدي المستقبل فهل تتم الاستجابة له؟ هذا هو السؤال ■■

تنويه واعتذار

ورد في المقابلة التي أجرتها «الهدف» في عددها الماضي مع الرفيق أبو علي مصطفى في الصفحة ١٢ العمود الأول أنه لم يكن عندنا إجماع حول قضية المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٩٨.

والصحيح أنه كان هناك إجماع على مقاطعة الجلسة عام ١٩٩٨ أما المقصود بعدم وجود إجماع فكان في دورة نيسان ١٩٩٦ ولذا اقتضى التنويه.

مفاوضات الحل الدائم..

مارتون طويل ومتعرج

أبو علي حسن

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

لم يزل الجدل محتدماً بين كتاب وصحافيين وسياسيين حول مبادرة الجبهة الشعبية بالحوار مع حركة فتح.. ولا تزال بعض الملاحظات والاستنتاجات تقرأ في الصحافة بين الحين والآخر.

وانطلاقاً من إيماننا العميق بالديمقراطية كأسلوب ممكن لتجاوز بعضاً من أزماتنا المتكررة في بلداننا، نعتقد أنه من حقنا مع القارئ مرة أخرى أن نقف أمام بعض النقاط والعناوين المثارة تظهيراً لبعض المواقف السابقة والراهنة للجبهة التي ربما لم تزل غير مفهومة كفاية عند البعض.

أولاً: لقد وقع البعض في خطأ الاستنتاج حينما سلم بأن الجبهة الشعبية متجهة للمشاركة في مفاوضات الحل الدائم.. وربما البعض كان ضحية التباس وتسرع في فهم أهداف الحوار... والبعض الآخر كان يتقصد التشهير وهذا الأخير لسنا في وارد الحوار معه...

إن المتتبع لمواقف الجبهة تجاه اتفاق أوسلو.. وما بعده من أحداث ومن ثم الحوار مع فتح لن يجد صعوبة تذكر في الوصول إلى أن الشعبية لم تطلق أية إشارات نحو إمكانية مشاركتها في مفاوضات الحل الدائم.. حيث لم يرد قبل الحوار أو بعده، ولا بالبيان الختامي للحوار ما يشير إلى ذلك... ذلك أن الجبهة الشعبية لا تعتقد أن هناك إمكانية لحل دائم لا يضرب عدالة القضية الفلسطينية أو الحق التاريخي في فلسطين او حتى الهدف المرحلي المتمثل في دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام67...

ومن ناحية ثانية فإن ما يسمى بالحل الدائم هو رؤية أسلويه للحل عبر السير في مارتون طويل ومتعرج ومجهولة نهاياته، قد يستغرق السير فيه سنوات، وقد يهلك فيه تعباً وعطشاً الكثيرون من الواهمين أو الراكضين وراء السراب.

فالثوابت «الإسرائيلية» الواضحة والمعلنة تكراراً لم تعد خافية على أحد منا أو غيرنا وهي تمثل لاءات إسرائيلية تلازم كل وزارة سابقة او قادمة، وكسر هذه اللاءات أو إجبار إسرائيل على التنازل عن بعضها دونه نضال طويل وميزان قوى أفضل حالاً مما هو قائم....

إن مفاوضات الحل الدائم للقضية الفلسطينية ستدور وتنشأ وفق مرجعية أوسلو «المفاوضات الثنائية» بل هي استمراراً لنهج ورؤية أوسلو للحل.... هذه المرجعية التي أكدت الأحداث أنها ليست المرجعية القادرة على تنفيذ حتى ما اتفقت عليه الأطراف بالرعاية الأمريكية وغيرها... فإذا كانت مفاوضات واتفاقات وتعقيدات المرحلة الانتقالية قد استمرت ستة سنوات ولم تفِ إسرائيل بالتزاماتها واستحقاقات المرحلة الانتقالية فكيف سيكون الحال مع مفاوضات الحل الدائم وليس بجعبة الفلسطينيون أياً من أوراق الضغط المالوفة بعد أن تنازلوا مسبقاً عنها ونفذوا التزاماتهم تجاه المرحلة الانتقالية...؟!

كيف سيكون الحال وإسرائيل تخلق يومياً وقائع على الأرض - مستوطنات - وتغيير مفهوم الوحدة الجغرافية للضفة والقطاع او لكل منهما... وهل هناك من يجبرها على الخوض في اتفاقات حل دائم تتنازل فيه عن بعضٍ من لاءاتها... وثوابتها... وأطماعها...

وعليه فإن الشعبية لا تبني آمالاً على مفاوضات الحل الدائم حتى تنخرط فيه، كونه سيكون تحت سقف ذات المرجعية أوسلو.. ومظلة التفاوض الثنائي.. الذي يعيد انتاج وتوليد التعقيدات والأزمات فالحلول والاتفاقات الجزئية التفصيلية التي يفرض فيها الطرف المقتدر شروطه على الطرف الآخر ودونما أن يتمكن الطرف الفسطيني من تحقيق ما اتفق عليه...

هذا الأمر يتطلب إعادة النظر في موضوع التسوية بأفق وإطار أوسلو باتجاه إيجاد مرجعية جديدة يتم التفاوض تحت سقفها، والحديث عن مرجعية جديدة يعني العمل على التعديل النسبي في ميزان القوى وهذا لا يتأتى إلا بمرجعية الشرعية الدولية وقراراتها المتكررة ذات الصلة بالصراع والقضية الفلسطينية... هذه المرجعية وحدها ربما هي القادرة على إخراج مفاوضات الوضع النهائي من مأزقها الداخلة فيه مسبقاً... والقادرة على إيجاد تسوية مقبولة وليست عادلة..

لذلك فإن الجبهة ليس وارداً مشاركتها في مفاوضات الحل الدائم تحت سقف أوسلو أو امتداداً لها... قناعة منها بأنها طريق مفضي إلى المجهول، وإغراق الطرف الفلسطيني مرة أخرى في التفاصيل والجزئيات التي تكسر الثوابت الفلسطينية الواحدة وراء الأخرى دون الظهور امام الشعب الفلسطيني بأننا تنازلنا عن الثوابت الوطنية مع خلق أوهام عن حلول يتم في إطارها وأد اية أشكال نضالية كامنة أو حية في مواجهة الاحتلال وغطرسته.. وخلق وقائع جديدة يومياً على الأرض طيلة سنوات التفاوض...

لكن الشعبية لا تستطيع إدارة الظهر تماماً لمفاوضات الحل الدائم في حال استمرت على ذات المرجعية الأوسلوية كونها ستقرر مصير القضية الفلسطينية أرضاً وشعباً ولاجئين ربما لعقود طويلة، مما يترتب عليها مسؤولية النصح والحوار مع الطرف الفلسطيني لأجل خلق ممانعة فلسطينية مؤثرة في أخذ القرار ومنع التنازلات أو مس الثوابت الوطنية.

وهنا تتبدى المسؤولية الوطنية لكافة الفصائل والقوى السياسية الفاعلة لكي تلعب دور المفرمل أو الضاغط لوقف وإلغاء احتمالات التنازلات الطوعية والقسرية، وهذا يفترض ضمناً نبذ نزعتين تسودان الساحة الفلسطينية الآن من قبل المعارضة، الأولى نزعة «زرع الأوهام والآمال من أية حوارات مع فريق أوسلو»، والثانية نزعة «فليذهب فريق أوسلو إلى الجحيم وليحصد ما زرعته يديه....!!».

من هنا كم يكون الأمر مستهجناً حينما يتم الخلط بين الحوار وأهدافه وبين أوسلو المرفوض ومفاوضات الحل الدائم... فالحوار مع حركة فتح بدأ ولا يزال حواراً هادفاً، ولم يصل الطرفان بعد إلى مواقف وسياسات مشتركة باستثناء البيان الختامي الذي يضعنا وجهاً لوجه أمام الموضوعات الساخنة.. مما يجعل من الأحكام المسبقة والإطلاقية أحكاماً متسرعة وغير موضوعية كالقول أن الجبهة الشعبية تراجعت عن إسقاط أوسلو وباتت تعترف بالأمر الواقع لأوسلو..!!.

إن خلافنا مع فريق أوسلو خلافاً سياسياً وليس خلاف أقوام وقبائل ولا يحمل أبعاداً ثأرية، فما يهمنا أن نمد يد العون لشعبنا المكتوي ولا يزال بنار الاحتلال ووطأة أوسلو..

والشعبية رفعت شعار إسقاط أوسلو وهي تأمل أن يقف إلى جانبها كل القوى الحية من شعبنا الفلسطيني والعربي لأجل إسقاطه، بيد أن القوى المضادة والداعمة لأوسلو فلسطينياً وعربيا ودوليا كانت أكثر قدرة ووحدة وإمكانيات لفرض الاتفاق على الأرض... فعجز الجميع عن إسقاطه.. وعجزت الشعبية مع الجميع، لكنها لم تخطيء في رفع شعار إسقاط أوسلو، ولم تسقط الشعار.. لكنها ما زالت معنية بتغليب ممارسة السياسة الواقعية والمصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني في اللحظات الحرجة على المواقف والشعارات.. من هنا كان الحوار أسلوباً سياسياً وديمقراطياً ووطنياً لإمكانية الاتفاق على قواسم مشتركة للثوابت الوطنية التي تحصن رؤية الحل المرحلي: والاتفاق على الإطار الوطني للمرجعية السياسية والكيانية للشعب الفلسطيني وهي م.ت.ف وكيفية تطويرها وتفعيلها.

أما القول بأن الشعبية مضطرة للتعاطي مع

أوسلو كأمر واقع أو أنها ستلحق به، فهذا أمر يحتاج إلى إيضاح، حيث يبدو أن عبارة «أوسلو أمر واقع» تحدث صدى غير إيجابي وغير مريح في آذان كل معارض لأوسلو.. كون العبارة ربما تحمل إيحاءً باللحاق بركب أوسلو، والقول بأنه «أمر واقع» ليس اعترافاً بشرعيته وشروره وإنما اعترافاً بموضوعية وملموسية ما رتبه على الأرض قسراً.

إن منطق الأمور أن تدركه واقعاً حتى تقاومه وتعمل على هدمه أو تجاوزه أو محو آثاره إن استطعت بقدراتك الذاتية، وخلق أوسلو وقائع على الأرض في صورة حركة سياسية يومية اختلطت فيها السياسة مع الاقتصاد، والثقافة مع الإعلام، والمنطق باللا منطق، والديمقراطية بالقمع، والنظام بالفساد والفوضى... وغرق فيه الطرف الفلسطيني دون أن يحمل معه خشبة الخلاص ضماناً لخط الرجعة، حيث ظهرت بنى سياسية واقتصادية، وثقافية وإعلامية أوسلوية، وتعليمية وصحية...الخ

أليس هذا «أمراً واقعاً» مجافياً لرغباتنا وإرادتنا وتوجهاتنا السياسية والوطنية؟! ويحتاج إلى تغيير وإزاحة وتصويب وهذا أمر تحكمه القدرات الذاتية للمعارضة... أم ان هذا مجرد وهم وما زال خطة على ورق...؟!

إن هذا الواقع لا يمكن الهروب منه تحت دعوى أنه عمل من رجس الشيطان والاقتراب منه هو اقتراب وعناق لأوسلو.. ولو لم يكن هذا الواقع ملموساً وقائماً على الأرض لما صعب علينا التغلب عليه، رغم أن واقعيته راهنة وليست أبدية...

من هنا فإن الشعبية كانت واضحة في رؤيتها ومواقفها تجاه الواقع الملموس حيث سمحت لكوادرها أن ينخرطوا في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن لا ينعزلوا تحت أية حجة، فليس من الحكمة أن ينعزل المهندس أو الطبيب أو المدرس أو المحامي المنتمي للجبهة عن بنى ووظائف مجتمعه تحت حجة أنه ينخرط في مؤسسات ووزارات العمل والصحة والتعليم والاقتصاد التابعة للسلطة الفلسطينية المنبثقة عن اتفاق أوسلو...

إن عزل آلاف من أعضاء وكوادر الشعبية وفصائل العمل الوطني المعارضة عن بنى ونسيج مجتمعهم، والعيش داخل «الغيتو الصغير» المسمى الجبهة الشعبية خوفاً من دنس أوسلو.. ليس إلا ممارسة للأساس النظري لحركات التكفير والهجرة، الذي ينطلق من أن المجتمع كافرٌ وفي حالتنا «أوسلويّ» ويجب هجرانه حتى لا يصيبنا الكفر...!!

لقد سبق لكادرنا ولكادر الفصائل مجتمعة أن كانوا منخرطين في بنى ومؤسسات مجتمعهم إبان الاحتلال قبل أن يرحل عن المدن الفلسطينية وفق اتفاق أوسلو.. ولم يكن هذا الكادر مستنكفاً عن أداء دوره تحت ظل الاحتلال.. فكيف الحال بعد رحيل الاحتلال...؟! ■■■

نص البيان المشترك الصادر عن اجتماع عمان بين وفدي اللجنة المركزية لحركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تم عقد اجتماع بين وفد من اللجنة المركزية لحركة فتح ووفد من المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة الأخ أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية، وبحضور الأخ أبو الأديب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في ١٩٩٩/٩/٢٨ في مقر المجلس الوطني الفلسطيني في عمان عاصمة المملكة الأردنية الشقيقة، وقد صدر عن الاجتماع البيان المشترك التالي:

استعرض الوفدان الخطوات التي تمت في سبيل تعزيز الحوار الوطني الشامل منذ لقاء القاهرة بين الوفدين في ١٩٩٩/٨/١ وقد ثمن الوفدان الخطوات التي أثمرت مناخاً إيجابياً في الساحة الفلسطينية، وانطلاقاً من النقاط الأساسية التي تضمنها البيان المشترك في القاهرة، وبهدف ترجمة ووضع الآليات المناسبة لتنفيذ هذه النقاط، فقد تم تدارس عدد من الأوراق المقدمة حول موضوع الحوار الوطني الشامل وتطوير وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتعزيز الديمقراطية في الساحة الفلسطينية، والنهوض بأوضاع الاتحادات الشعبية الفلسطينية.

كما تم الاتفاق على تعميق النقاش حول مضامين هذه الأوراق في أطر م.ت.ف باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومن خلال الحوار الوطني الشامل. هذا وقد أكد الوفدان على النقاط التالية:

أولاً: دعوة جميع الفصائل الفلسطينية إلى المشاركة في اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني للقيام بدوره وتحمل مسؤولياته تجاه الاستحقاقات السياسية في المرحلة القادمة ومعالجة القضايا التنظيمية وفي مقدمتها تشكيل لجنة تحضيرية من أجل الإعداد وبحث الآليات المناسبة لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني القادم وفقاً للأسس واللوائح المعتمدة في م.ت.ف. كما اتفق الجانبان على انتظام عمل المؤسسات التابعة لـ م.ت.ف حسب اللوائح الناظمة لأعمالها للقيام بوظيفتها ومهامها.

ثانياً: أكد الجانبان على حق الشعب الفلسطيني الثابت بإعلان دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف فوق تراب وطنه على أساس حقوقه الوطنية التي صانتها وتصونها قرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي، كما شددا على أن هذا حق مقدس يتم بقرار وطني فلسطيني مستقل.

ثالثاً: أكد الجانبان على التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف والتي تؤكدها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة كأساس ومرجعية للتسوية السياسية.

رابعاً: أكد الطرفان رفضهما ورفض جماهير الشعب الفلسطيني القاطع لمخططات التوطين والتهجير والتمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم، وذلك وفقاً للقرار / ١٩٤/.

خامساً: أكد الجانبان على أهمية تعزيز وإرساء الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني لتعميق ثقة الشعب في الوطن والشتات في المشروع الوطني. كما أكدا على تكريس التعددية السياسية والفكرية وترسيخ مبدأ فصل السلطات والنهوض بدور النقابات والاتحادات الشعبية في الداخل والخارج كقواعد أساسية في بناء المجتمع المدني وقواعد شعبية لـ م.ت.ف.

سادساً: وجه الوفدان التحية للمعتقلين والتهنئة للمحررين وأكدا استمرار العمل الدؤوب للإفراج عن جميع المناضلين المعتقلين في السجون الإسرائيلية.

هذا وقد حيا الجانبان جماهير الشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة والتفافه حول م.ت.ف ممثله الشرعي والوحيد. كما حيا الطرفان جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين والحكومة الأردنية والشعب الأردني الشقيق على احتضانهم هذا اللقاء وتقديم كل التسهيلات اللازمة له.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والنصر لشعبنا

اللجنة المركزية	المكتب السياسي
لحركة فتح	للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

عمان ١٩٩٩/٩/٢٨

رداً على ماجد أبو دياك في «فلسطين المسلمة»

ولكن هل حماس ضد الحوار فعلاً؟

خليل جنداوي

للأخوة في حماس وجهة نظر رافضة للحوار الوطني الفلسطيني الذي دشنته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بلقائها وفداً من اللجنة المركزية لحركة فتح في القاهرة في أوائل آب الماضي.. وهذا ما عبر عنه بعض الأخوة في مقالات عديدة نُشرت في صحف عربية مختلفة.. اللفت أن أغلب هذه المقالات وفي أحسن أحوالها وعندما كانت تتحلى بموضوعية افتقدتها في غير مرة، وجهت للجبهة الشعبية انتقادات كانت قد أصابت حماس نفسها في مناسبات عدة، حين انخرطت الحركة في حوارات سواء وطنية شاملة أو ثنائية مع السلطة أو فتح في عامي ١٩٩٥-١٩٩٧ وأخيراً عندما شاركت بصفة مراقب في أعمال دورة المجلس المركزي الأخيرة...

فيما يلي مناقشة لأفكار وردت في مقالٍ نشره الأخ ماجد أبو دياك في مجلة «فلسطين المسلمة» الناطقة بلسان حركة حماس في عددها الصادر في أيلول ١٩٩٩ وكانت تحت عنوان «اجتماعات القاهرة.. بين السلطة وكل من الشعبية والديمقراطية: حوار وطني أم التحاق متأخر بـ«أوسلو»؟»، سنحاول فيه توضيح بعض الجوانب التي ربما غابت فعلاً عن ذهن الكاتب، وإن كان من الوارد أنه حاول تغييبها أصلاً..

بدأ الأخ ماجد أبو دياك مقاله بالقول: «بعد مرور أكثر من سنة على الدعوة التي أطلقتها الجبهة الديمقراطية للمشاركة في مفاوضات الحل النهائي، بدأت الجبهة الشعبية في التقدم بخطوة مهمة نحو المصالحة مع السلطة الفلسطينية عبر الحوار الذي جرى مع اللجنة المركزية لحركة فتح في القاهرة أوائل شهر آب/ أغسطس الماضي والذي جاء تتويجاً لاتصالات وحوارات جرت بين الطرفين داخل وخارج الأرض المحتلة...».

وطبعاً هذه البداية غير موفقة أبداً، فالكاتب كان بإمكانه بدء كلامه مباشرة بالقول: «بدأت الجبهة الشعبية..» لكنه فضّل ربط هذه الخطوة بمبادرة أطلقتها الجبهة الديمقراطية منذ أكثر من عام للمشاركة في مفاوضات الحل النهائي.. ولانجد هنا أية علاقة بين النقطتين، إلا إذا كان الكاتب يريد الإيحاء أن الجبهة الديمقراطية جذبت الشعبية وراءها، وهذا غير صحيح مطلقاً، فالجبهة الشعبية مازالت تعلن على لسان كل قادتها رفضها المشاركة في مفاوضات الحل النهائي مادامت مرجعيتها وسقفها يحكمهما القرار ٢٤٢ فقط.. بالاضافة لذلك فإن موقف الجبهة الشعبية من اتفاق اوسلو وماتلاه لم يتغير.. من جهة أخرى يعرف الأخ ماجد جيداً أن حوار الجبهة الشعبية مع اللجنة المركزية لفتح لم يأت فجائياً، بل سبقته مبادرة أطلقتها الجبهة في حزيران ١٩٩٦ لترتيب البيت الفلسطيني، تبعتها حوارات واتصالات جرت في الداخل وخصوصاً في مؤتمر الحوار الوطني الذي عُقد في نابلس في شباط ١٩٩٧ وتلته اجتماعات السكرتاريا المنبثقة عن هذا المؤتمر. وفي هذا السياق نذكّر الأخ ماجد أبو دياك بحقيقة لانعتقد أنه نسيها، ونقصد هنا أن حركة حماس نفسها كانت موجودة ضمن هذه الحوارات والاتصالات، وشاركت فيها جنباً إلى جنب مع الجبهة الشعبية وغيرها من الفصائل والأحزاب الموجودة في الداخل، ونلفت انتباهه أيضاً إلى أن حماس سبقت الآخرين فعلاً بالحوار مع فتح أو السلطة وذلك في نهاية العام ١٩٩٥ حيث عُقدت بين الطرفين العديد من الاجتماعات السرية والعلنية في الداخل، قبيل عقد اللقاءات الموسعة بينهما في الخرطوم والقاهرة..

بعد ذلك حاول الكاتب البحث عما أسماه «الأسباب الحقيقية» لموقف الجبهة الشعبية بالحوار مع فتح، لكنه للأسف تعامى عن كل الأسباب والعوامل التي أوردتها الجبهة في هذا السياق، ولم يجد سوى السبب المالي «ورغبة قيادة الجبهة الشعبية في استعادة مخصصاتها من الصندوق القومي الفلسطيني في م.ت.ف إثر استمرار أزمتها المالية..».

وطبعاً اختزال الموقف السياسي للجبهة بأزمتها المالية فيه الكثير الكثير من التجني على فصيل له تاريخه ومسيرته الكفاحية وتضحياته كالجبهة الشعبية التي لم تغلّب ولو في أية مرحلة من نضالها الطويل مصلحتها الذاتية على الاعتبارات الوطنية العليا.. وشعبنا الذي خبر الجبهة الشعبية جيداً يعرف أن الأزمة المالية التي تمر بها الآن ليست الأولى، لكنه يعرف أيضاً وبالتجربة المؤكدة أن لا المال ولا التهديد بالتصفية أو الاعتقال أو الشطب نجح يوماً في فرض موقف على الجبهة الشعبية هي غير مقتنعة به أصلاً، والتاريخ يشهد على أن الجبهة الشعبية لم تبنِ يوماً سياستها إلا على ضوء رؤيتها للمصلحة الوطنية..

وبالتأكيد فإن هذه النظرة السهلة للأمور تبهت المواقف السياسية وتبسطها إلى أقصى حد، وتسطحها إلى درجة فاقعة.. وطبعاً كنا نتمنى على الأخ ماجد أبو دياك أن يكون موضوعياً ولو قليلاً، فيذكر بعض الأسباب والعوامل التي قالت الجبهة الشعبية أنها تقف وراء قرارها بالحوار مع فتح، ولانرى غضاضة إذا لم يكن مقتنعاً ببعض هذه الأسباب أو حتى كلها أن يحاول تفنيدها ودحضها لو استطاع، ولو فعل ذلك لكان بالتأكيد أكثر احتراماً لعقل قرائه..

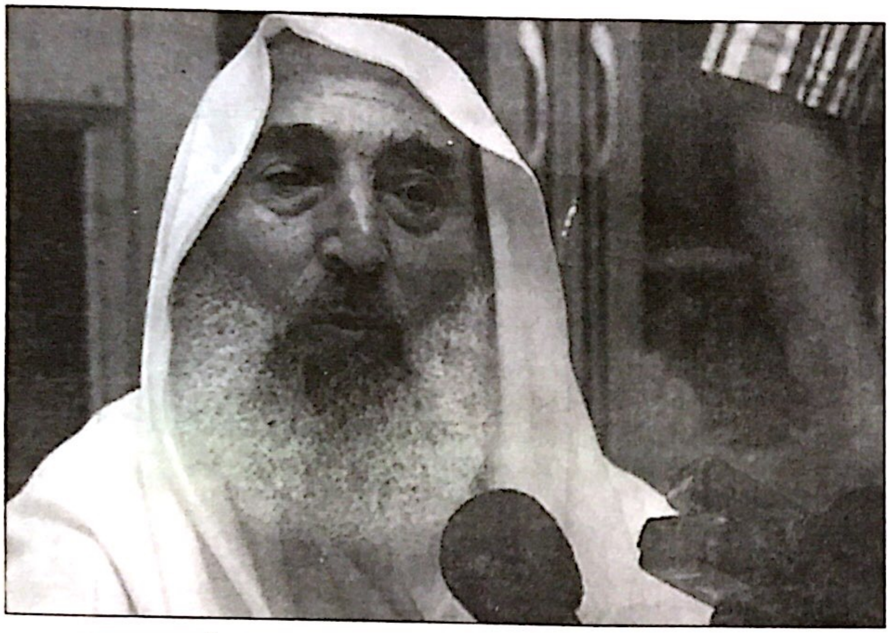
الحوار كما تراه الجبهة الشعبية

الجبهة الشعبية يا أخ ماجد ذهبت للحوار وهي مقتنعة تماماً بضرورته في هذه المرحلة بالذات، فالساحة الفلسطينية باتت أمام استحقاقات ما يسمى بمفاوضات الحل

النهائي والتي تتضمن قضايا جوهرية لاتتعلق أو تؤثر فقط بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، لكنها تخترق بقوة آفاق الصراع التاريخي مع العدو، وتمس مباشرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والتي يجب الدفاع عنها بكل قوة ووسيلة متاحة من كافة القوى الفلسطينية، ونقصد هنا طبعاً موضوعات (القدس، المستوطنات، حق العودة للاجئين، الدولة الفلسطينية، حدودها وسيادتها..) هذه الاستحقاقات تزامنت مع اختلال حاد في موازين القوى لصالح العدو الصهيوني الذي يتمتع بتفوق هائل في كافة المجالات، بالمقابل نجد الوضع العربي يعاني من درجة مخيفة من الضعف والترهل يرافقهما افتقاد الدول العربية للحد الأدنى من التنسيق والتعاون فيما بينها، يضاف إلى ذلك وضع فلسطيني داخلي مأزوم يشمل السلطة والمعارضة معاً، فالسلطة في مأزق نتيجة تنازلاتها وسياساتها التي تدفعها للتراجع ثم المزيد من التراجع أمام التعنتات الصهيونية، أما المعارضة فهي الأخرى في مأزق حقيقي يتلخص في عدم قدرتها على الفعل ووقف الانهيار في الساحة الوطنية، وهذه المعارضة رغم صحة موقفها من أوسلو إلا أنها عجزت عن إسقاطه أو حتى محاصرته، بل غرقت ببساطة في خلافاتها الداخلية، وعجزت عن تقديم أي مشروع جدي مناهض لما يجري، وبالتالي فإنها فشلت في تقديم البديل المقنع الذي يجمع جماهير الشعب الفلسطيني حوله..

ولأن الشارع الإسرائيلي (على الأقل في غالبيته) ملتف حول لاءات تطلقها قيادته السياسية حول مواضيع الحل النهائي، رأت الجبهة الشعبية ضرورة جمع الشارع الفلسطيني حول لاءات فلسطينية أو ثوابت أو خطوط حمر يجب التمترس خلفها والدفاع عنها حتى آخر نفس.. ويزيد من أهمية هذه النقطة أن الجبهة الشعبية مقتنعة أن قضايا الحل النهائي هي من الصعوبة والتعقيد بحيث إنها لم تحل فوق طاولة المفاوضات، أو بفضل حنكة المفاوض الفلسطيني هذا أو ذاك وبراعته في فنون المنطق والإقناع، فالمحتل لن يسلم لشعبنا بهذه الحقوق إلا رغماً عنه، وبعد سلسلة طويلة من المعارك الكفاحية والنضال الدؤوب الذي يتطلب قبل كل شيء استنفار أطر جماهيرية واسعة، وشحذ طاقاتها وزجها في معارك متتالية نحو هذه الأهداف الوطنية.. من هنا قالت الجبهة أن حوارها مع فتح هو خطوة لتحقيق حوار وطني شامل تشارك فيه كل القوى والفصائل والشخصيات الوطنية للدفاع عن الثوابت الوطنية الفلسطينية.

وللحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، طرحت الجبهة الشعبية موضوع منظمة التحرير الفلسطينية وضرورة إعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية



ووطنية، والعمل الجاد على فصل المنظمة عن السلطة.. فالمنظمة رغم كل ما أصابها بعد اتفاقات أوسلو تظل المرجعية والهوية لكل الشعب الفلسطيني سواء في الداخل أو في الشتات.. ولأن المنظمة تظل أكبر من السلطة سواء من حيث التمثيل أو المكانة، وهي كذلك معرضة لخطر الإلغاء من قبل من يستهدف تصفية قضية شعبنا، ترى الجبهة الشعبية ضرورة مقاومة كل المحاولات لضرب هذا المكسب الوطني الكبير الذي قدم شعبنا وأمتنا في سبيله عشرات الألوف من الشهداء..

إذن السبب الرئيسي الذي دفع الجبهة للحوار مع فتح هو قناعتها الراسخة بأن الوحدة الوطنية في هذه الظروف الخطيرة ليست ممكنة فقط، بل ضرورية بشكل حيوي، وخصوصاً أن هذه الوحدة الوطنية تظل واحداً من الأسلحة الفلسطينية القليلة التي مازالت بحوزة الطرف الفلسطيني، مع التأكيد هنا أن أوسلو بالتحديد يتحمل مسؤولية خسارة الكثير من أوراق القوة التي كان شعبنا يتمتع بها.. وهكذا يا أخ ماجد فإن «الجبهة الشعبية بحوارها مع اللجنة المركزية لحركة فتح أرادت فعلاً شق الطريق أمام حوار وطني بات الآن ملحاً، حوار وطني نتمنى أن يتسع ليصبح شاملاً لأن هذا هو الخيار الوحيد والمعقول أمام شعبنا.. ولم تكن الجبهة الشعبية تخفي بحوارها هذا «إلتحاقاً متأخراً» بأوسلو فمواقفنا من أوسلو لم تتغير، والجبهة الشعبية بكل كوادرها وعناصرها وأصدقائها مازالت تراه اتفاقاً مجحفاً جلب الخراب على الساحة الفلسطينية، ولايمكن بأي حال أن نستعيد حقوقنا عبره أو بواسطته، فمن المؤكد أن سقفه أدنى بكثير من أن يتسع لنضال وطني ناهض يعمل بجدية لتحقيق الأهداف الوطنية..»

هل حماس فعلاً ضد الحوار؟!

طبعاً للأخ ماجد أبو دياك كل الحق في رفض بعض هذه الأسباب أو حتى كلها، لكننا نقول له بروح أخوية قبل أن يفعل ذلك نشط ذاكرتك قليلاً واسترجع ما ورد في بعض بيانات الحركة أو كلام بعض الأخوة في حماس حين كانوا يحاورون السلطة أو فتح خلال السنوات القليلة الماضية وقارن بين ما قيل آنذاك وبين ما ذكرناه الآن..

ونذكّره أولاً ببيان للمكتب السياسي لحماس صادر بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٩٧ جاء فيه: «انطلاقاً من سياسة حركة المقاومة الاسلامية (حماس) باعتماد الحوار أسلوباً للتفاهم واللقاء في الساحة الفلسطينية (...) ونظراً لاستشعارها خطورة المرحلة التي تمر بها القضية منذ انعقاد مؤتمر مدريد (...) وفي ظل تزايد الإجراءات الصهيونية ضد شعبنا (...) فقد تدارست قيادة الحركة الدعوة التي وجهتها سلطة الحكم الذاتي للحوار الوطني الشامل يوم ٢٧ فبراير ١٩٩٧. وبرغم التحفظات العديدة للحركة على أسلوب وشكل ومضمون الدعوة (...) غير أن قيادة الحركة ارتأت أن المصلحة الوطنية تقتضي التجاوب مع هذه الدعوة في محاولة لتكريس منطق الحوار واللقاء الوطني سبيلاً لرسم مستقبل الشعب الفلسطيني والتعامل مع التحديات التي تواجهه (...) وتؤكد حركة (حماس) أن قرارها هذا لايتضمن أي تغيير في موقفها السياسي العام تجاه عملية التسوية اتفاقات أوسلو، ولا قبولها ببرنامج السلطة القائم على هذه الاتفاقات، وإنما هو محاولة لإعادة الأمور إلى نصابها، وقيام علاقات

طبيعية بين القوى الفلسطينية، والعمل على دفع مفاسد الخلاف والفرقة بين هذه القوى، حيث لايستفيد من هذه الخلافات سوى العدو ومشروعه المعادي (...)».

أما في مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي عقد في نابلس في ١٩٩٧/٢/٢٧، فقد ألقى الأستاذ محمد حسن شمعة كلمة حماس التي جاء فيها: «اننا ندعو من خلال هذا الحوار المفتوح إلى وحدة الشعب الفلسطيني، ليس شعاراً فقط، وإنما تلاحماً وتضافراً لكل الجهود الناجعة من أجل تحرير أرضه ومقدساته وبناء حياته بعزة وكرامة» (...) وحين تحدث الشيخ شمعة عن الأسس التي يجب أن يقوم الحوار عليها قال تحت بند «٥»: «تغليب المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا على المصالح الخاصة والفئوية، والعمل على توحيد الجهد الفلسطيني في مواجهة الهجمة الصهيونية، والسعي بكافة السبل لاستعادة الحقوق الفلسطينية».

أما الأخ محمد نزال عضو المكتب السياسي للحركة فقد كتب في صحيفة «الحياة» اللندنية بتاريخ ٤ آذار ١٩٩٧ مقالاً تحت عنوان «في موقف حماس من حوار السلطة: نموذج في فن التعايش والتسامي فوق الجراح» جاء فيه: (...) «في ظل هذه المعطيات تبرز حقيقتان مهمتان الأولى: وجود برنامجين على الساحة الفلسطينية يتناقضان استراتيجياً ونقصد بهما برنامج المقاومة المعادي للمشروع الصهيوني والرافض له (...) وبرنامج السلطة السياسي الذي يوافق على التعايش مع المشروع الصهيوني (...) أما الحقيقة الثانية فهي أن البرنامجين المتناقضين استراتيجياً يلتقيان مرحلياً في بعض القضايا مثل مواجهة الاستيطان ومحاولة تهويد القدس، وهو لقاء يمكن استخدامه مدخلاً لمنع انزلاق المجتمع الفلسطيني نحو مستنقع الصراع، وتعلم فن «التعايش معاً» على رغم الخلافات»... «اننا نرى في سلطة الحكم الذاتي وبرنامجها السياسي تناقضاً ثانوياً يصغر أمام تناقضنا الرئيسي مع الاحتلال الصهيوني ومشروعه الاستعماري الشمولي»... «فالسياسة مثل الحياة لايتقاسمها الأبيض الناصع والأسود الداكن وثنائية القبول المطلق والرفض التام»..

أما الشيخ اسماعيل أبو شنب فقد صرح للصحافة يوم ١٩ آب ١٩٩٧ بعد اجتماع السكرتاريا العليا للحوار الوطني «اتفقنا على المشاركة غداً في مؤتمر اجماع وطني وليس مؤتمر حوار وطني لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني» ليضيف «ان حماس جزء من الشارع الفلسطيني ويجب أن تكون شريكاً في موقف فلسطيني موحد ضد السياسة الاسرائيلية» (الحياة اللندنية ٢٠ آب ١٩٩٧).... ويبدو من هذا التصريح ان اسم «حوار وطني» لم يعجب السيد أبو شنب ليطلقه على المؤتمر كما كانت ترغب فصائل وطنية عدة منها الجبهة الشعبية بل فضل عليه اسم «إجماع وطني» أو «وحدة وطنية» وهذا ما أخذت به السكرتاريا.

أما الدكتور عبد العزيز الرنتيسي الذي شارك في «المؤتمر الوطني للوحدة الوطنية» الذي انعقد في غزة في ٢٠ آب ١٩٩٧ فقد صرح: «حماس تشارك في هذا المؤتمر من منطلق الدعوة إلى حشد الصف الفلسطيني والنهوض بالوضع الفلسطيني لمراجعة التحديات التي تفرضها إسرائيل علينا» (الحياة اللندنية ٢١/ آب ١٩٩٧).

وحين حضرت حركة حماس اجتماعات تحالف القوى الفلسطينية في دمشق في أوائل أيلول ١٩٩٧ بعد عودتها هي وحركة الجهاد الاسلامي عن قرارهما تجميد عضويتهما في التحالف «نتيجة لقناعتهما بعدم جدواه»، اتهم الأخ أبو خالد العملة حركة حماس «بأنها تعمل على انقاذ عرفات كلما كان على وشك الغرق» في إشارة إلى مشاركة الحركة في جلسات الحوار الوطني في غزة، فرد عليه الأخ خالد مشعل: «هذه ليست قضية استسلام، بل انها سياسة تنتهجها الحركة» (الحياة اللندنية ٤/ أيلول ١٩٩٧).

وأخيراً عندما شارك وفد من حماس برئاسة الشيخ أحمد ياسين بصفة مراقب في أعمال دورة المجلس المركزي التي انعقدت في غزة في ٢٧ نيسان ١٩٩٩ وتقرر خلالها تأجيل إعلان الدولة الفلسطينية، وبسبب ذلك بالضبط قاطعتها الجبهة الشعبية التي قدرت سلفاً مثل هذه النتيجة. وقتها برر الأخ محمود الزهار مشاركة حماس بالقول «أن دور الحركة في الاجتماعات يقتصر على إعطاء النصيحة» مشيراً إلى احتمال أن تأخذ السلطة في الاعتبار موقف حماس واعتبر الزهار «أن المشاركة في الاجتماعات تمت بناءً على دعوة السلطة (...) وهي مقدمة لتجسيد الوحدة الوطنية» ورحب الزهار بفكرة دخول الحركة في م.ت.ف «بشروط ديموقراطية تسمح بإعادة تمثيل الشعب الفلسطيني من خلال الانتخابات» (الحياة اللندنية ٢٨ نيسان ١٩٩٩)..

بعد كل هذه التصريحات التي تؤكد بما لايدع مجالاً للشك موقف حماس الغير رافض مبدئياً للحوار مع السلطة أو فتح، ألا يحق لنا أن نوجه للأخ ماجد أبو دياك سؤالاً بريئاً يقول: هل من الجائز أن تحرّموا علينا ما تحللونه لأنفسكم؟! أليس هذا ما يدعونه بالتطفيف؟! ألم يقل الله عز وجل في كتابه الكريم «ويل للمطففين»...؟؟■■■

معرض لرسوم الأطفال وحفل فني لنادي الشهيد غسان كنفاني للأطفال في حلب

بمناسبة انتهاء المرحلة الصيفية لنادي الشهيد غسان كنفاني للأطفال في حلب

أقامت إدارة النادي معرضاً لرسوم الأطفال يوم ١٩٩٩/٩/٨ ضم المعرض أفضل ما أنتجه الأطفال من رسومات خلال مرحلة النادي الصيفية.

وقد ألقى الأستاذ سنان سويد مشرف مادة الرسم في النادي كلمة تحدث فيها عن دور الفن في تنمية الإحساس الذوقي الجمالي لدى الأطفال.

وتحدث أيضاً عن تجربة النادي على صعيد الرسم المتمثلة في تعليم الأطفال قواعد الرسم الأساسية وفي تنمية موهبة الرسم لدى الأطفال على طريق التقاط الحالات المتميزة من الأطفال لصقل موهبتهم والارتقاء بها.

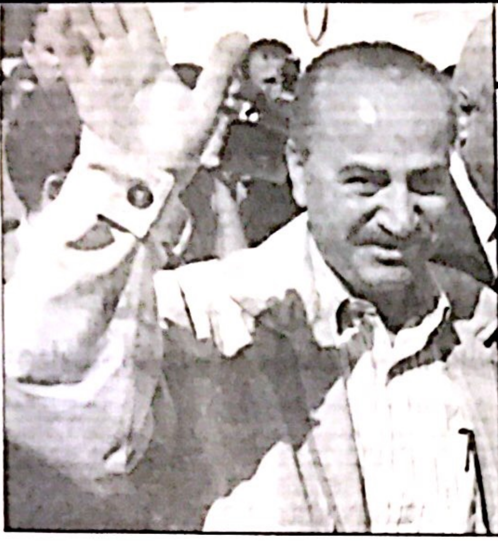
ثم قام الرفيق عمر مراد عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بافتتاح المعرض. وقد استمر المعرض لمدة يومين لاقى اهتماماً ملحوظاً وحضوراً جيداً. وقد أثارت لوحات الأطفال النقاش والحوار بين جمهور الحضور.

ولنفس المناسبة أقامت إدارة النادي حفلاً فنياً يوم ١٩٩٩/٩/١٠ حضره جمهور غفير من أهالي أطفال النادي وأصدقائهم إضافة إلى السادة المدعوين.

وقد ألقى الرفيق عبد الله الصالح مدير النادي كلمة إدارة النادي رحب بها بالبداية بالسادة الحضور ثم تحدث عن نشاطات مرحلة النادي الصيفية التي استمرت مايزيد عن الثلاثة أشهر، هذه النشاطات التي شملت النواحي التعليمية والفنية والرياضية والثقافية والاجتماعية على طريق خلق جيل واعٍ متسلح بالعلم والمعرفة ملتصق بقضيته التصاقاً واعياً مفهوماً.

ثم تطرق الرفيق مدير النادي للحديث عن أهم المحطات الأساسية التي ركّز عليها النادي خلال مرحلته السابقة والمتمثلة في تنمية مواهب الأطفال عبر نشاطاته المختلفة والتقاط المتميز منها والارتقاء به نحو الأمام إضافة إلى التركيز على القضية الفلسطينية بوصفها محوراً أساسياً في حياة النادي عن طريق دروسه التعليمية النشاطية التي تساهم في التعرف على هذه القضية على طريق ربط الأطفال بقضيتهم ربطاً واعياً بعيداً عن العفوية والتقليد.

كما ركز النادي خلال مرحلته السابقة على موضوع حفظ التراث الفلسطيني هذا التراث الذي يحاول العدو الصهيوني سرقته وإدعاء ملكيته لتبرير وجوده في المنطقة وقد فند الرفيق مدير النادي زيف هذه الادعاءات ودعا إلى الاهتمام بالتراث وحفظه وتوريثه للاجيال المتعاقبة حتى تبقى الذاكرة الجمعية للشعب الفلسطيني حية.



الرفيق أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يعود إلى أرض الوطن

الآلاف من أبناء شعبنا ووفود رسمية وشعبية تزوره في بلدة عرابة



الرفيق أبو علي مصطفى مع والدته لدى وصوله إلى قرية عرابه قرب جنين



جموع في استقبال الرفيق أبو علي مصطفى لدى وصوله الى أريحا

عاد إلى أرض الوطن يوم الخميس المصادف ١٩٩٩/٩/٣٠ الرفيق أبو علي مصطفى الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأعد له استقبال رسمي وشعبي حاشد وبعد استراحة قصيرة غادر الرفيق أبو علي لمدينة أريحا حيث كان في استقباله جماهير حاشدة. وتحدث في هذا المهرجان العفوي وبكلمات قصيرة كل من الأخ الطيب عبد الرحيم ود. صائب عريقات، بشير الخيري وبحضور الأخوة والرفاق سليمان النجاب وأبو ليلى وحسن يوسف وصالح رأفت.. بعدها توجه الموكب إلى بلدته عرابة، وفور وصوله إلى هناك وضع إكليلاً من الزهور على ضريح الشهداء العراقيين في عرابة وأخر على ضريح شهداء عرابة، وثالثاً على ضريح والده.. بعدها توجه إلى منزل أهله حيث كانت والدته في استقباله.

وعلى إثر ذلك أقيم مهرجان استقبال في ثانوية عرابة، تحدث فيه رئيس البلدية بكلمات ترحيبية، ثم تلاه ممثل للقوى الوطنية قدورة موسى أمين سر حركة فتح في محافظة جنين وصالح رأفت باسم أهل عرابة والمحافظة، وبعدها ألقى الرفيق أبو علي مصطفى كلمة عبر فيها عن سعادته للعودة إلى أرض الوطن، وأكد على مواصلة النضال حتى تحقيق اهداف شعبنا.. ووجه أبو علي التحية لشعبنا الذي مد جسور العودة لكل المناضلين وقال نعود على درب الشهداء ولاسلام دون عودة كل اللاجئين لديارهم وانجاز حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس.

وأكد تمسك الجبهة بالثوابت والأهداف الوطنية وحرصها على الاستمرار في الحوار لأنه مصلحة فلسطينية ووطنية ملحة في ضوء الوضع الراهن حيث تصر الحكومة الإسرائيلية على لاءاتها وتواصل الاستيطان وتهويد القدس.

وأكد رفض الشعبية للاتفاقات الموقعة وتمسكها برفض المشاركة في السلطة ومفاوضات الوضع النهائي.

وركز أبو علي في كلمته على أهمية اثارة قضية اللاجئين والعمل على حلها بشكل عادل وافشال كل المؤامرات الهادفة لتصفيتها. وقال يجب أن لاننسى أكثر من أربعة ملايين لاجئ يعيشون القلق والخوف على مصيرهم ومستقبلهم وعلينا أن نناضل بكل الطرق من أجل تحقيق عودتهم إلى أرض الوطن.

بعد ذلك أقيم في مقر بلدية عرابة استقبال رسمي وشعبي دام طوال أيام الخميس والجمعة والسبت والأحد.. وقد زاره مهنئاً عشرات الألاف من الوفود الشعبية والرسمية والحزبية من المحافظة وباقي محافظات الوطن..

ونشير هنا إلى أبرز الشخصيات التي زارت الرفيق أبو علي. فمن حركة فتح الأخوة صخر حبش وعباس زكي وحكم بلعاوي وزكريا الأغا.. ومن الجبهة الديمقراطية الرفاق: أبو ليلى وتيسير خالد وداود تلحمي وعمر فياض وهشام أبو غوش ومن حزب فدا الرفيق صالح رأفت وعدد من قيادة فدا، وعدد من الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في مقدمتهم د. منذر صلاح وزير التعليم العالي والأخ وزير الصناعة والأخ هشام عبد الرزاق ممثلاً عن لجنة المعتقلين وعن حزب الشعب حضر وفد قيادي ترأسه الرفيق سليمان النجاب. ومن الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ حضر د. عزمي بشارة مع وفد من التجمع، والأخ رجا اغبارية مع وفد من الأبناء، وأبو هشام حسيب الله.. وآخرون.

وفي يوم الاثنين أقامت محافظة جنين وبلديتها مهرجاناً احتفالياً، تحدث فيه مرحباً رئيس البلدية ومحافظ جنين الأخ زهير المناصرة والرفيق أبو علي مصطفى. وكان قبلها وقد وضع اكليلاً من الزهور على ضريح شهداء محافظة جنين ودخل المدينة بموكب رسمي وشعبي كبير..

تجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام الفلسطينية سواء المقروءة أو المرئية أو المسموعة أبدت اهتمامها البالغ بمجمل هذه النشاطات التي من المفترض أن تتابع في باقي محافظات الوطن ■■

حوافز الحوار الوطني ومحاذيره

أمجد حسين

تشهد الساحة الفلسطينية والعربية تغيرات دراماتيكية بشكل عام، وعلى المستوى السياسي بشكل خاص، أملتها طبيعة التسوية السياسية الراهنة، التي مازالت مفاعيلها تتجاذب أطراف المنطقة العربية بمستويات مختلفة.

يعود الجذر السياسي والفكري لهذه التغييرات، إلى مدى استجابة كل طرف عربي إلى وقع وإرهاصات استراتيجية الردع الصهيونية بالدرجة الأولى، حيث يتمثل هدفها الأساسي في محاولة إقناع العرب بعدم جدوى شن الحرب الشاملة ضد إسرائيل. وإذا ما تم ذلك فعلى إسرائيل أن تكون قادرة على إملاء شروطها على مسارات الحرب، عن طريق تدمير الجيوش العربية أو شل قدرتها على الصمود وإخراجها من المعركة بأسرع وقت ممكن وبالتالي حسم المعركة (الحرب) لمصلحة إسرائيل ودون تحقيق أية مكاسب سياسية للجانب العربي.

يبدو من قراءة واقع موازين القوى الراهنة أن بعض الأطراف العربية والفلسطينية وتحديداً تلك التي وقعت الاتفاقيات المختلفة مع العدو، قد وصلت إلى هذه القناعة وبشكل مبكر، وبالتالي الخضوع لإملاءات هذه الاستراتيجية ومكوناتها الأمنية. وأبعد من ذلك فقد ذهب بعض الكتاب والمثقفين العرب إلى استخدام مصطلحات ومفاهيم تعبيرات هذه الاستراتيجية في كتاباتهم وممارساتهم العملية. حتى باتوا مقتنعين إلى حد إقناع غيرهم بها، وممارسة انتاج وصياغة المفاهيم والتعابير التي تناسب سادة العصر.

إلا أن القراءة الموضوعية والشاملة لهذا الواقع لاتفضي إلى الإقرار والتسليم بمفاعيل وشراك هذه الإستراتيجية، فمازالت هناك جدراناً عربية صامدة ترفض الإذعان والتعاطي، على أساس أن هذه المفاعيل أمر محتوم وقدر يجب التسليم به، بل التصدي لها على كافة المستويات والمجالات المختلفة.

فالممانعة السورية الحازمة لإملاءات هذه الاستراتيجية وأغراضها العدوانية نجحت وإلى حدٍ بعيد في رسم مجرى وطني - قومي شامل في مواجهة مجرى ومسار المفاوضات التي قامت على أساس التسليم بالشروط الإسرائيلية، وهذا شكّل عامل ارتكاز لتطوير الممانعة الشعبية العربية ورفض التطبيع بأشكاله المختلفة.

لا يستثنى من أشكال هذه الممانعة أيضاً الوضع المقاوم في الجنوب اللبناني، دور المقاومة الوطنية الإسلامية في التصدي المباشر لإرهاصات الردع الصهيوني بل وأثبتت التجربة أن هذه المقاومة لم تدخل في حساباتها النضالية أي مستوى من مستويات الردع الصهيوني. ولم تخضع له عملياً.

يعزز هذه الممانعة تعاظم القدرات العسكرية السورية انطلاقاً من (الشعار الذي رفعه السيد الرئيس/ حافظ الأسد، (التوازن الإستراتيجي) بالمعنى الشامل للكلمة، إذ نُقل أن سورية تمتلك منظومة صواريخ باليستية قادرة على إلحاق خسائر هائلة بالعدو والجبهة الإسرائيلية إذا ما فرضت إسرائيل الحرب على سوريا، حيث أن استراتيجية الردع السوري تمتلك مصداقية في استخدامها إذا ما اضطرت لذلك وهذا يشكل أحد مقومات الصمود العربي على المستوى الرسمي والشعبي.

هذا الجزء من صورة الواقع العربي الذي يجب أن يؤخذ ايضاً بعين الاعتبار حيث يتم تناول الموضوع الفلسطيني بشكل شامل، رغم أن الجميع يدرك أن إسرائيل استطاعت أن تفرض قطرية الحل من خلال آلية المفاوضات التي حددتها، بعد أن فشلت في فرض قطرية الحرب في الفترات السابقة، وذلك بهدف تقزيم موازين القوى العربية، ومواجهتها بشكل منفصل.

بنفس الوقت فإن قيام سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، هو نتاج لموازين القوى الراهنة، فهي لاتشكل خرقاً أو تحدياً لمذهب الأمن «القومي الإسرائيلي».

مجيء أيهود باراك للسلطة في إسرائيل، لم يشكل خرقاً للسياسة الأمنية الإسرائيلية، رغم كل حالة الإعلام التي حاولت أن تصوره بغير ذلك أو ليس هو القائل «بنينا قوتنا في السابق على أساس حماية إسرائيل، بعد الآن ستختلف الأمور ستكون مهمتنا هي حماية الشرق الأوسط»(جريدة الاتحاد الظبيانية ١٩/٩/٩٢)

بل وأنه أوضح ممن سبقه في تأكيده أولويات الأمن الإسرائيلي على أي جهود سياسية تتعلق بالتسوية نفسها، وهذا ما يفسر الموقف الإسرائيلي الراهن المراوغ من حيث المبدأ بإحياء المسار السوري - اللبناني من النقطة التي انتهت عندها في عهد رابين، واستعجاله الملحوظ لإحراز تحريك سريع للمسار الفلسطيني باتجاه الحل النهائي دون وقف الإجراءات الصهيونية على صعيد التهويد الإستيطاني وغيره من الاستحقاقات التي حددتها الاتفاقات السابقة لواي المعدل.

عبّر عن صلافته ونواياه الحقيقية عندما تحدث عن المراهنة على عامل الزمن، وإمكانية أن تستمر المفاوضات أو الوضع الحالي لمدة عشرة سنوات على المسار السوري - اللبناني فهو يحاول شحن هذا العامل بسياسات وممارسات تؤكد التفوق الصهيوني.. رغم أننا نؤمن بأن هذا الشحن لن يكون قادراً على إلغاء التناقضات . الموضوعية، بين الكيان الصهيوني والأمة العربية، وفي أحسن الأحوال قد ينجح بإبعاد جذوتها عن السطح وبشكل مؤقت.

على هذا الأساس فالمؤشر الحالي يشير إلى ضرورة تدعيم الجبهة الداخلية الفلسطينية خاصة وأن هناك قضايا استراتيجية تتعلق بالمصير الفلسطيني ويوجد عليها إجماع وطني شعبي شامل يشكل أحد محفزات هذا الحوار، وهي محددة بالقضايا الأساسية (القدس، حق العودة، إعلان الدولة، دور ومكانة م.ت.ف، المستوطنات).

إسرائيل تدرك خطورة وأهمية هذه الموضوعات وتعمل جاهدة على توسيع خطوط الفصل بين فلسطينيي الوطن المحتل ومنظمة التحرير الفلسطينية في محاولاتها الدائمة لربطهم بسلطة الحكم الذاتي، بهدف إنكار الحقوق التاريخية والسياسية والقانونية للشعب الفلسطيني ونضاله الوطني المديد.

الإنطلاق من نقيض هذه المسألة يشكل أحد حوافز الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، فإعادة إحياء مؤسسات م.ت.ف وتعمق الفصل بينها وبين السلطة وأجهزتها المختلفة يشكل هدفاً وطنياً ثابتاً في المرحلة الراهنة، يؤدي إلى تعزيز موازين القوى الفلسطينية الرافضة للتسوية السياسية بل سيؤدي أيضاً إلى فتح الطريق للعودة إلى قرارات الشرعية الدولية

كمرجعية للمفاوضات.

بذات الوقت فإن الحوار الوطني الشامل لابد وأن يحمل في طياته توسيع وتطوير عناصر البناء الديمقراطي للشعب الفلسطيني ومؤسساته المختلفة وعلى أسس وطنية شاملة، بدلاً من إرتكاز هذه العملية حتى اللحظة على برامج ومشاريع التوظيفات الإدارية والمالية التابعة للسلطة.

هذه الحوافز والأهداف ليس مسألة افتراضية محضة أو من موقع الوهم والخيال كما حاولت بعض المقالات تصويرها، وإنما هناك إمكانية واقعية يمكن لها أن تفرض نفسها على الواقع الفلسطيني، إذا ما تضافرت جهود القوى المتضررة من التسوية.

رغم هذه الإمكانية الواقعية فإن الجبهة تدرك أيضاً أن هناك محاذير جدية ترافق عملية الحوار، تتمثل في أن يلجأ ياسر عرفات وفريق التسوية إلى تحويل م.ت.ف إلى إدارة لإدارة المفاوضات النهائية وبتقاسم وظيفي مع سلطة الحكم الذاتي. ودون تحقيق اهداف الحوار الجوهرية. فالضمانات هنا ليست مقررة رغم مشروعية أهداف وحوافز الحوار الوطني من جوانب مختلفة. فالسبيل الوحيد لخلق وجعل وجود مثل هذه الضمانات واردة يكمن في الشارع الفلسطيني الشعبي بالدرجة الأولى، أي بمعنى أن يصار إلى إعلان ونشر كل ما يتم الاتفاق عليه ليصبح ملكاً للشعب الفلسطيني والعربي وليس لأطراف الحوار فقط.

من هنا فإن الجبهة تدرك تماماً المخاطر والمحاذير التي قد تترتب على سيادة هذا الاحتمال، واستخدام ذلك لخدمة عملية التفاوض القائمة دون تحقيق المردود الوطني المنشود. لكنها تدرك أيضاً أن عوامل الدفع باتجاه تعزيز دور ومكانة م.ت.ف عوامل قائمة، خاصة وأن الجبهة تدعو لحوار وطني شامل لايستثني القوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية، للوصول إلى قواسم مشتركة تنطلق من حالة الإجماع الوطني الفلسطيني على مخاطر التسوية الراهنة بحلقاتها المختلفة.

لايستثنى من هذه العوامل حالة الصلف الصهيوني الذي يدفع باتجاه تحقيق «الأمن المطلق» الصهيوني على حساب الشعب الفلسطيني والشعوب العربية بل وهي تزداد وضوحاً واتقاداً كلما تقدم عامل الزمن.

تدرك الجبهة أيضاً أن عملية الحوار الوطني عملية شائكة ومعقدة، فهي تشبه تماماً عملية استطلاع - قتالية - كما وصفها الرفيق أبو علي مصطفى تسير فوق حقول ألغام، بالضرورة أن يتم الحذر منها وتفكيكها لغماً.. لغماً قبل أن تنفجر.

فالأهداف التي دفعت الجبهة لهذه العملية هي امتداد عضوي للرؤيا السياسية للجبهة التي تبحث عما يعزز الموقف الوطني الفلسطيني انطلاقاً من تحديد المهام اليومية والتكتيكية وربطها بالاستراتيجية.

قد تبدو هذه المهام بعيدة عن الأهداف الاستراتيجية أو خروجاً عن البرنامج السياسي، ويعود ذلك إلى أن الخطاب السياسي الفلسطيني بشكل عام التصق بالشعارات والمواقف الاستراتيجية، دون أن يعطي المهام التكتيكية المباشرة حيزاً في ميدان الممارسة العملية حتى أصبح الاقتراب من طرحها وبآفاق وطنية مسألة تخضع للجدل والنقاش وعلى أرضية «الشك» أحياناً، وهذا يشكل أحد أوجه النقد الموضوعي للتفكير السياسي الفلسطيني.

فالانتصار في المعارك الجانبية والمتفرقة لايعني تماماً الانتصار بالحرب وهذا صحيح، لكنه يخلق ويقرب المسافة من المرحلة التي يصبح فيها الحسم أمراً محتوماً من خلال تفعيل الخطوط الاستراتيجية نفسها، وبالتدريج.

لم تعلن الجبهة قبل وبعد البدء بالحوار بأنها ستقلب موازين القوى أو تتحدث عن وجود قوى خفية ستنقذ الواقع الفلسطيني المأزوم والمهزوم، فهذه مسالة أكبر من إمكانيات الشعب الفلسطيني وهي تحتاج إلى موازين قوى أخرى لسنا بصدد طرحها.

إن ما تهدف إليه الجبهة هو إيجاد قواسم مشتركة وطنية بين الاتجاهات السياسية المختلفة في الساحة الفلسطينية وذلك لشحن ذلك الجزء الخامل والكامن من عامل الزمن فلسطينياً، الذي تراه في المسافة الفاصلة بين الوضع الراهن ولحظة بدء الحوار وبين الوصول إلى قواسم مشتركة أساسية تقلل من الخسائر المنتظرة والمحتملة في إطار الحل النهائي. الذي يتضمن التعرض لقضايا استراتيجية لايمكن أن تخدمها استراتيجية الانتظار السلبي الذي مارسته المعارضة الفلسطينية.

هذه القضايا لايبدو من القراءات الأولية التي رافقت الإشارة لها أن التوصل لاتفاق حولها بين السلطة والكيان الصهيوني مسألة آنية أو سهلة المنال، بالرغم من كل التنازلات المجانية التي أقدمت عليها سلطة الحكم الذاتي في الاتفاقات السابقة وآخرها «واي ٢» المعدل وحسب الشروط الإسرائيلية.

لايقود ولايعني ذلك أن الجبهة تعد نفسها للانخراط في مفاوضات الحل النهائي أو المشاركة في المؤسسات التشريعية لسلطة الحكم الذاتي، فهذه المسألة ليست واردة من حيث المبدأ، انطلاقاً من رؤية الجبهة لدور ومكان سلطة الحكم الذاتي في المرحلة الراهنة التي تعتبر كما ذكرنا التجلي الفلسطيني المشوه والتعبيرات المادية «لمذهب الأمن القومي الصهيوني».

مع ذلك ترى الجبهة أن واقعاً جديداً فرض على المنطقة العربية والساحة الفلسطينية بشكل خاص، وهو نتاج لموازين القوى الراهنة التي تعبر عن مصالح العدو الصهيوني من حيث المبدأ، رغم أنها مؤقتة وليست دائمة، إلا أن ذلك لايعني مطلقاً الإقرار بها واعتبارها قدراً لابد من الخضوع لها والتعامل مع إفرازاتها من موقع يتجاوز الخطوط القومية والوطنية للشعب الفلسطيني وفي اية خطوة سياسية أو عملية مهما بدت صغيرة أو معزولة.

حاول البعض ان يلعب دور الراشد الوصي في مقالات تشوه موقف الجبهة انطلاقاً من إسقاط رغباته الذاتية أو قناعاته الانفعالية المتعلقة بمبدأ الحوار، وهذا رأي يخالف التحليل العلمي لأنها قفزت عن الواقع الموضوعي وعن مواقف الجبهة المعلنة.

فالجبهة لم ولن تسقط خيار الكفاح المسلح من تفكيرها السياسي، رغم كل المعطيات المعيقة لاستمرار هذا الخيار بفعالية وأشكال مختلفة، فهي تدرك أن طبيعة العدو الاستيطاني تفرض بقاء هذا الخيار حياً وحسب الامكانيات المتاحة، وانطلاقاً من أنه شكّل ويشكل نسقاً فكرياً نضالياً متكاملاً لدى الشارع الفلسطيني وهذا يشكل عامل ردع لأية قوى وطنية تحاول تجاوزه.

لم ترفع الجبهة علم القطرية، وتنكس علم القومية، فهذا مدخل لايمكن الولوج منه إلا باتجاه الاعتراف بالمرحلة الراهنة وموازينها القائمة التي تشكل هدفاً صهيونياً ثابتاً، منذ بدايات الغزو الصهيوني لفلسطين والمنطقة العربية.

وتمسك الجبهة بالبعد القومي ومفاعيله الاستراتيجية ليس موقفاً مؤقتاً أو يخضع للنقاش أو الجدل، أو ناتجاً عن مسلك استخدامي فئوي بل هو جزء أصيل من تفكيرها وفكرها السياسي الثابت.

بهذا الصدد تدعو الجبهة إلى ربط المسار الفلسطيني بالمسارات العربية التي مازالت تتصدى «لصيغ السلام الإسرائيلية».. وذلك بهدف إعادة تصحيح المعادلة الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية.

كلمة أخيرة من المستغرب ما نشر في بعض الصحف اليومية من مناجاة بعض الكتاب للأمين العام للجبهة الشعبية الرفيق جورج حبش بالإبقاء على مواقفه الوطنية المعروفة والتي لاشك فيها. وكأن الجبهة خرجت عن هذه المواقف أو تنكرت لها بل أن بعض هذه المقالات حملت فيما حملت دعوات للتدمير والهدم لبنى الجبهة الشعبية بقصد أو غير قصد. فالحريص على المصلحة الوطنية لابد وأن يكون حريصاً أيضاً على وحدة الجبهة وكل فصائل العمل الوطني الفلسطيني ■■

بيان جماهيري صادر عن المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

يا جماهير شعبنا الفلسطيني في كل مكان

عقد المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دورة اجتماعات ناقش خلالها المستجدات والتطورات السياسية على الساحة الفلسطينية مؤكداً على مايلي:

أولاً: رفض وإدانة اتفاق واي ريفر المعدل الذي تم توقيعه في شرم الشيخ بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل يوم الرابع من أيلول ١٩٩٩، والذي شكل تنازلاً جديداً واستمراراً لسياسة التفريط بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

إن أي قراءة موضوعية لبنود الاتفاق تشير إلى حجم القبول بإملاءات العدو الصهيوني على المفاوض الفلسطيني، والقيادة الرسمية فقد نجح رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد أيهود باراك بمنافسة سلفه نتنياهو في الحصول على مطالب وفرض شروط جديدة وتثبيت مبدأ إعادة التفاوض على المسائل المتفاوض عليها والهبوط في مستوى المطالب والآمال الفلسطينية والتي كانت هابطة أصلاً في اتفاق واي ريفر الأول الموقع في واشنطن.

إن أخطر ما حمله اتفاق شرم الشيخ هو الرضوخ لمطلب باراك بتأجيل المرحلة الثالثة من الإنسحاب المقرر في المرحلة الانتقالية ودمجها بمفاوضات ما يسمى بالحل النهائي، بهدف تثبيت أن مرجعية هذه المفاوضات هي اتفاقات أوسلو التي تم تمديدها عملياً وليس قرارات الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية وخاصة القرار ١٩٤ المتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨.

إن ما أكده اتفاق واي المعدل حول إنهاء مفاوضات الوضع الدائم خلال عام يطرح تساؤلات عديدة وخطيرة عما إذا كانت مثل هذه المفاوضات قد قطعت شوطاً بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بعيداً عن أعين الشعب الفلسطيني، كما حصل في المفاوضات السرية التي سبقت توقيع اتفاقات أوسلو المذلة.

لقد ساومت القيادة الرسمية في شرم الشيخ على موضوع أبطالنا المعتقلين في سجون الاحتلال بعد أن ادعى المفاوض الفلسطيني مراراً أنه لن يساوم على هذه المسألة، لكن النتيجة كانت الإذعان لما أراده باراك عندما فرض تجزئة قضية المعتقلين واستبعاد أبناء القدس و م٤٨ وما أسماهم بالمعتقلين «الملطخة أيديهم بالدماء».

إن الإرهابيين الحقيقيين هم قادة العدو الصهيوني وعلى رأسهم باراك الملطخة أيديهم بدماء شعبنا الفلسطيني والعربي والملطخة أيديهم بدماء العديد من قادة شعبنا وعشرات الآلاف من شهدائه.

لقد رضخت السلطة الفلسطينية لمطلب إسرائيل بتأجيل إعلان الدولة الفلسطينية ورهن اتفاق شرم الشيخ هذا الإعلان بالتوافق مع الإسرائيليين مما يعني أن الدولة الفلسطينية لن تكون مستقلة وذات سيادة حقيقية بل ستأتي وفقاً لشروط إسرائيل ومقاييسها واعتباراته الأمنية والإستراتيجية.

ثانياً: توقف المكتب السياسي أمام موضوع الحوار الفلسطيني - الفلسطيني الذي بدأ بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين واللجنة المركزية لحركة فتح مؤكداً أن إطلاق سراح المناضلين المعتقلين في سجون السلطة الفلسطينية من أبناء الجبهة الشعبية وكافة الفصائل والقوى دون استثناء بات أمراً ملحاً ومطلباً لايحتمل التأجيل، ومن أجل خلق مناخات في الحياة الفلسطينية الداخلية تؤسس لحوار ناجح إذا كان هناك رغبة في استمرار الحوار ومواصلته.

كما أكد المكتب السياسي أن توقيع اتفاق شرم الشيخ بما احتواه من تنازلات جوهرية لايمكن إلا أن يعكس نفسه بصورة سلبية عميقة على الحوار الوطني لأن ما جرى يمثل تنازلاً واضحاً عن التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية التي أكدها البيان المشترك الصادر عن اجتماعات القاهرة في الثاني من آب ١٩٩٩.

ثالثاً: أكد المكتب السياسي رفض الجبهة الشعبية وجماهير الشعب الفلسطيني لمؤامرة التوطين التي يجري الحديث عنها بكثافة هذه الأيام وخاصة في لبنان، مؤكداً أن رفض معادلة التوطين يتطلب التركيز على الشق الآخر من المعادلة ألا وهو الدعم والإسناد الحقيقي للشعب الفلسطيني من أجل ضمان حقه في العودة إلى أرضه ودياره التي هجر منها قسراً عام ١٩٤٨.

إن مواجهة مؤامرة التوطين التي يرفضها شعبنا رفضاً قاطعاً لاتتم من خلال تضييق الخناق على الشعب الفلسطيني وحرمانه من الحقوق المدنية والاجتماعية، بل تتم من خلال علاقات أخوية ومسؤولة لضمان هذه الحقوق ودعم حق شعبنا في العودة إلى وطنه.

رابعاً: أكد المكتب السياسي تضامنه مع الأخوة في حركة المقاومة الإسلامية «حماس» إزاء حملة الاعتقالات التي أقدمت عليها السلطة الفلسطينية مؤخراً مطالباً بالإفراج عن المناضلين المعتقلين، كما يؤكد استغرابه إزاء الاعتقالات التي جرت في الأردن مطالباً السلطات الأردنية إعادة النظر في قراراتها المتعلقة بقادة حماس لأن ما يجري لايخدم العلاقات التاريخية الوثيقة بين الشعبين الفلسطيني والأردني.

خامساً: وجه المكتب السياسي التحية الكفاحية لأسرانا الصامدين في سجون الاحتلال معرباً عن سعادته إزاء نيل قسم من أبطالنا لحريتهم بعد معاناة طويلة، مؤكداً أن فرحة شعبنا لن تكتمل إلا بإطلاق سراح كافة المناضلين دون استثناء.

المجد للشهداء والنصر لشعبنا المكافح

المكتب السياسي للجبهة
الشعبية لتحرير فلسطين
١٩٩٩/٩/١١

تصريح صحفي
صادر عن الرفيق أبو علي مصطفى

تعقيباً على ما ذكرته إذاعة إسرائيل حول موافقتها على عودة نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أدلى الرفيق أبو علي مصطفى بتصريح قال فيه:

أولاً: إن السلطة الفلسطينية أبلغت بالأمس مساء أحد رفاقنا القياديين في الداخل بالموافقة الإسرائيلية على عودتي إلى الوطن، وهذه ليست المرة الأولى، حيث كان هناك موافقة في عام ١٩٩٦، وعندما حاولت العودة في تموز من نفس العام مُنعت بقرار إسرائيلي قبل وصولي إلى الجسر.

ثانياً: في ضوء ما قالته الإذاعة الإسرائيلية على لسان أحد المصادر الإسرائيلية من أن عودتي ستعزز عملية السلام، فإنني أقول لهم أنني لا أعتبر أن هناك عملية سلام ما دام أكثر من أربعة ملايين فلسطيني في الشتات محرومين من العودة لديارهم، كما أنه لايوجد عملية سلام مع بقاء الاحتلال على الأرض، وبدون نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية وسيبقى خندقي خندق مقاومة الاحتلال كما هو خندق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكل المناضلين الوطنيين الرافضين للإذعان للمحتل.

ثالثاً: إن العودة للوطن حق لكل فلسطيني، وأما بخصوص عودتي شخصياً فسيدرس المكتب السياسي للجبهة الشعبية هذا الموضوع، ويتخذ الترتيبات اللازمة بشأنه.

أبو علي مصطفى
نائب الأمين العام
للجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين
١٩٩٩/٩/١٦

«الهدف» تنشر أسماء الرفاق الأسرى أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذين أطلق سراحهم يوم ١٩٩٩/٩/٩

هنيئاً لشعبنا بأسراه المحررين.. هنيئاً لأسرى الحرية خروجهم لشمس الحرية.. هنيئاً للامهات وهن يكحلن أعينهن برؤية أبنائهن بعد طول غياب.. هنيئاً لأطفال وفتية يلقون النظرة الأولى على آبائهم.. والهدف إذ تهنئ كل الأسرى المحررين واقاربهم بهذه المناسبة السعيدة، إلا انها تشدد على أن فرحتنا العارمة بتحرير كل أسير، لاينسينا أبداً أولئك الذين مازالوا صامدين وراء القضبان والعهد كل العهد أن يتواصل الكفاح والنضال لإطلاق سراحهم جميعاً.

ومن أصل ١٩٩ أسير خرج للحرية يوم ١٩٩٩/٩/٩ كان للجبهة الشعبية ٦٠ محرراً. وفيما يلي كشف بأسمائهم مع الإشارة إلى سقوط اسمين من القائمة عند استلامها بالفاكس..

الإسم الرباعي	ت.اعتقال	الحكم	البلد	السجن
١. سعدي عبد الهادي قدورة صالح	١٩٩١	مؤبد	غزة	نفحة
٢. فخري حسن قدورة عايش	١٩٩١	مؤبد	غزة	نفحة
٣. أنور موسى محمود صالح	١٩٩١	مؤبد	غزة	نفحة
٤. صلاح محمد قدورة صالح	١٩٩١	مؤبد	غزة	نفحة
٥. محمد علي محمد الحساسنة	١٩٩٢	مؤبد	غزة	نفحة
٦. عودة عبد الله حسيب العرجاني	١٩٩٢	مؤبد	غزة	نفحة
٧. نافز سليمان أبو لولي	١٩٩٢	١٦ سنة	غزة	نفحة
٨. عادل جميل عبد الله الصعيدي	١٩٩٢	مؤبد	غزة	نفحة
٩. حسين سليمان أبو شقير	١٩٩٣	مؤبد	غزة	نفحة
١٠. معين السيد محمد المصري	١٩٩٣	مؤبد	غزة	نفحة
١١. حمتة احمد سليمان السطري	١٩٩٣	مؤبد	غزة	نفحة
١٢. جبر مطلق إبراهيم وشاح	-	مؤبد	غزة	نفحة
١٣. أشرف كمال الخالدي	١٩٩١	مؤبد	غزة	نفحة
١٤. حاتم محمد محمد صيام	١٩٩٢	مؤبد	غزة	نفحة
١٥. عادل يوسف عيسى قدوم	١٩٨٩	مؤبد	غزة	نفحة
١٦. نضال محمد عودة سلامة	١٩٨٩	مؤبد	غزة	نفحة
١٧. عصام ذيب البدرساوي	١٩٨٩	مؤبد	غزة	نفحة
١٨. محمود عبد الكريم عبده عواد	١٩٨٩	مؤبد	غزة	نفحة
١٩. حسن أبو سنيدة	-	مؤبد	غزة	نفحة
٢٠. أسامة حسونة حسونة	١٩٨٩	مؤبد	غزة	نفحة
٢١. يحيى سليم حس أبو عودة	١٩٩٠	مؤبد	غزة	نفحة
٢٢. عز الدين عطا قاسم زعرب	١٩٩٠	مؤبد	غزة	نفحة
٢٣. عمر عبد عبد الله تايه	١٩٩٠	مؤبد	غزة	نفحة
٢٤. جبر فضل عبد الرحمن القيق	١٩٨٩	مؤبد	غزة	نفحة
٢٥. أمين عطية سليمان الحمران	١٩٩١	مؤبد	غزة	نفحة
٢٦. فواز اسماعيل حسن كلاب	١٩٩١	مؤبد	غزة	نفحة
٢٧. ابراهيم محمد محمد المباشر	١٩٩١	مؤبد	غزة	نفحة
٢٨. فتحي عبد الهادي قدورة صالح	١٩٩١	مؤبد	غزة	نفحة
٢٩. سعيد يحيى سليمان	١٩٩١	مؤبد	غزة	نفحة
٣٠. صالح أبو ربيع	-	مؤبد	غزة	نفحة
٣١. محمود ذياب مطر أبو قاسمية	١٩٩٣	مؤبد	غزة	نفحة
٣٢. ابراهيم كامل الشقرا	١٩٩٣	مؤبد	غزة	نفحة
٣٣. محمد سعيد احمد	-	مؤبد	غزة	نفحة
٣٤. علي صالح مصطفى علقم	١٩٩٠	مؤبد	غزة	نفحة
٣٥. حاتم خليل سلمان كراجة	١٩٩٢	١٠ سنوات	صفا	نفحة
٣٦. اكرم محمد سلمية الحناوي	١٩٩١	مؤبد	اذنا	نفحة
٣٧. فتحي البدري	-	-	غزة	نفحة
٣٨. عبد الفتاح يحيى سليمان	١٩٩١	مؤبد	غزة	نفحة
٣٩. اياد عبيد	-	مؤبد	غزة	نفحة
٤٠. محمد مصطفى الراس	١٩٩١	مؤبد	غزة	نفحة
٤١. محمد الحناوي	-	مؤبد	غزة	نفحة
٤٢. كمال عبد الجواد جودة	١٩٩٢	مؤبد	غزة	نفحة
٤٣. أسعد المغاري	-	-	غزة	نفحة
٤٤. محمد أبو مسلمية	-	-	غزة	نفحة
٤٥. غسان فايز راغب عفوري	١٩٩١	مؤبد	نابلس	عسقلان
٤٦. أحمد كرم فايز نصار	١٩٩١	مؤبد	جنين	عسقلان
٤٧. صبح عبد الفتاح احمد فقها	١٩٩١	٢مؤبد+٢٠سنة	جنين	عسقلان
٤٨. خالد عبده عبد السلام البنا	١٩٩٢	٢مؤبد	غزة	عسقلان
٤٩. مصطفى الشناوي	-	-	جنين	عسقلان
٥٠. محمد أسعد زيد	-	٢مؤبد	جنين	عسقلان
٥١. يحيى حسن احمد صبح	١٩٨٩	٢مؤبد	جنين	عسقلان
٥٢. علي نمر سليمان أبو عبيد	١٩٨٩	مؤبد	جنين	عسقلان
٥٣. رائد موسى إبراهيم نزال	١٩٨٦	مؤبد	قلقيلية	عسقلان
٥٤. حسام ابراهيم عبد الرحمن نزال	١٩٨٦	مؤبد	قلقيلية	عسقلان
٥٥. محمد عبد الفتاح احمد زهد	١٩٨٩	مؤبد	مخيم بلاطة	عسقلان
٥٦. موسى عبد الله رضوان سلامة	١٩٨٩	مؤبد	م. طولكرم	عسقلان
٥٧. أحمد سمارة	-	-	رام الله	عسقلان
٥٨. يوسف أسعد يوسف قلنة	١٩٩٢	١٣سنة	رام الله	عسقلان

مهرجان جماهيري حاشد بمناسبة الإفراج عن الأسرى المحررين من سجون الاحتلال في مخيم جباليا بقطاع غزة

غزة ـ الهدف

أقيم المهرجان تحت شعار: (الحرية للأسرى والمعتقلين والمجد للشهداء وإننا لعائدون).

بدأ الاحتفال بالنشيد الوطني الفلسطيني، ثم أعقبه الوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء المقاومة الفلسطينية.

ثم ألقى الرفيق/ جميل مجدلاوي عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كلمة بهذه المناسبة فبدأ حديثه بتوجيه التحية للأسرى المحررين من سجون الاحتلال، كما حيّا المعتقلين الذين مازالوا تحت الأسر، كذلك حيّا أهالي المحررين، وعاهدهم جميعاً على مواصلة النضال لإطلاق سراح كل الأخوة المعتقلين والذين مازالوا يقبعون خلف القضبان في سجون العدو الصهيوني، وقال: أيها الأخوة المحررين.. أيها الحفل الكريم:

باسمكم جميعاً وباسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وباسم أبناء مخيم جباليا باسمكم جميعاً.. نرحب بالأخوة والرفاق الذين ظلوا مرفوعي الهامة، يتحدون الجلاد ويقهرونه في المكان الذي اعتقد بأنه سوف يتمكن منهم.. باسمكم جميعاً.. نرحب بهم أجمل ترحيب ونقول لهم أهلاً بكم بين أخوتكم ورفاقكم وأهلكم وذويكم بين أبناء شعبكم، تواصلون مسيرتكم الكفاحية حتى تحقيق أهدافنا الوطنية لتحرير الوطن.. حتى تحرير كل الأسرى والمعتقلين، أما أنتم يا أبطالنا المحررين الذين شكلتم امتداداً لكل عناصر القوة لشعبنا نقول لكم: بأننا سوف نبقى متمسكين بأهداف شعبنا وسوف نبقى نكافح حتى يتحرر كل أبناء شعبنا من سجون الاحتلال البغيض.

ثم تابع الرفيق جميل حديثه قائلاً:

أيها الأخوة المواطنون.. في هذه المناسبة تمتزج مشاعر الفرح بمشاعر الغضب الكبير لأنه مايزال لكم أخوة ورفاق خلف القضبان، ولأننا مؤمنون بأنه كان بإمكاننا أن نحقق للقضية الوطنية أفضل مما تحقق، أقصد هنا (كل أعضاء فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية)، فالغضب الأول يتمثل بارتكاب السلطة أحد أكبر أخطائها وذلك عندما قبلت التمييز بين المعتقلين السياسيين على أساس الانتماء السياسي لكل معتقل والتهمة التي حوكم على أساسها وكذلك قبلت بالتمييز في موضوع المعتقلين على أساس الموقع الجغرافي المقصود هنا (معتقلي القدس ومعتقلي مناطق ٤٨)، أي أن السلطة خضعت لإملاءات العدو الصهيوني بالنسبة لقضية المعتقلين.

أما الغضب الثاني.. فهو ما نشهده من مسلسل التراجعات والتنازلات من قبل السلطة لصالح العدو الصهيوني، الذي يمثل خروجاً عن الإجماع الوطني الفلسطيني وأن أكبر وأخطر ما يواجهنا من جراء اتباع هذه السياسة التراجعية هو السعي لترويج ثقافة وقيم هذا التراجع وهذا الاستسلام وتبرير هذا المنهج الاستسلامي، إن هذا المسار التراجعي الاستسلامي يريد أن يصل بشعبنا إلى نقطة مضمونها: بأن هذا الشعب مطالب بأن يقبل ما هو مفروض عليه.. هذه هي عملية التدجين المتدرجة التي تمارس علينا.. وهي تهدف إلى إظهار شعبنا بأن «لاحول له ولا قوة» فالموافقة على الإفراج عن ١٩٩ معتقلاً حسب اتفاق شرم الشيخ الأخير هو مخالف لاتفاقات «واي ريفر» التي أكدت على الإفراج عن (٣٥٠) معتقلاً في المرحلة الثانية والتي عطلها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو.. بالرغم من أن هذا الاتفاق بمجمله كان مرفوضاً من قبل غالبية شعبنا لأنه لايحقق الحد الأدنى من طموحه في هذا المجال (وخاصة فيما يتعلق بموضوع المعتقلين) ثم تابع الرفيق مجدلاوي حديثه قائلاً:

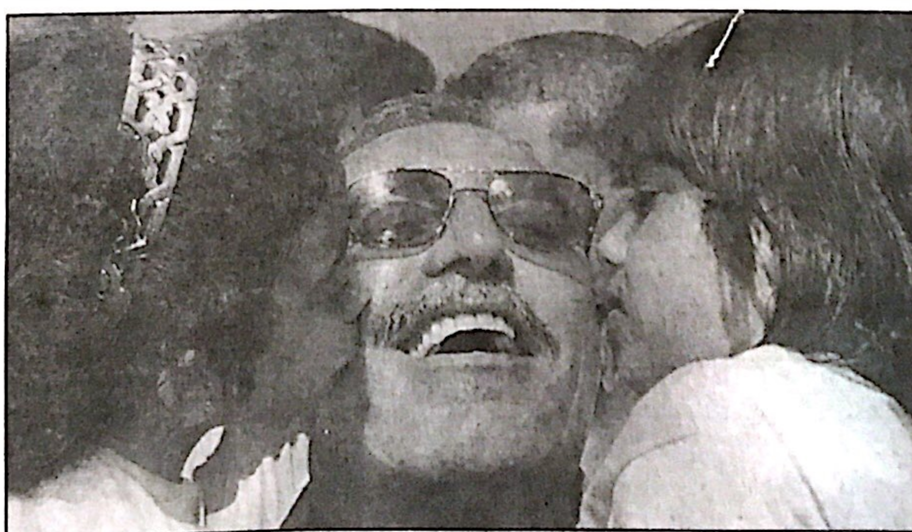
إن هذه الفترة (أقصد هذه السنة والسنة القادمة) هي من أخطر السنوات والمراحل التي يمر بها شعبنا لأنها تأتي في ظل التحضير (لمفاوضات الوضع النهائي) والتي تتناول موضوعات خطيرة وحساسة تهم قضيتنا الوطنية مثل:

موضوعات: الدولة الفلسطينية ـ المياه ـ المعابر ـ واللاجئين والقدس وحق العودة الخ.. إن هذه الموضوعات سوف تطرح وسيتم التفاوض عليها في هذا العام والعام القادم.. وبمنتهى الصراحة أقول: مع الأسف الشديد بأن القيادة الفلسطينية أقصد (السلطة) سوف تبقى على هذا السلوك.. (سلوك الرفض والممانعة في البداية ثم الموافقة..) وهذا المنهج الذي تتبعه السلطة يجعلها غير مؤتمنة على حل هذه القضايا المصيرية التي تهم مصالح الشعب والوطن، فنحن في نهاية المطاف لايمكن أن نقبل أو أن نسمح لها بأن تمرر مثل هذه الممارسات التراجعية.. ولايمكن لشعبنا أن يقبل بمثل هذه المهاترات أن تمر والتي تضر بمصالح شعبنا وبقضيته ومصيره الوطني.

لهذا إننا نعتقد بأن البرنامج الذي يستطيع أن يوقف هذا الانهيار ويفرز عملية نهوض جديدة لقضيتنا الوطنية يتمثل بالنقاط التالية:

أولاً: لايجوز في أي حال من الأحوال أن تستمر هذه المفاوضات في ظل استمرار الاستيطان، لذلك على القيادة الفلسطينية أن تتخذ قراراً بوقف المفاوضات في حال عدم توقف الاستيطان.

ثانياً: نحن في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مقتنعون بأنه لم يعد هناك ما يمكن أن يعطيه (اتفاق أوسلو) وملحقاته من اتفاق



مسؤول الجناح العسكري في الجبهة الشعبية جبر وشاح يتلقى قبلة مزدوجة من ابنتيه بعد إطلاق سراحه في غزة

الخليل واي ريفر إلخ لقضيتنا الوطنية.. ولهذا آن الأوان لأن نقول لشعبنا: لم تعد اتفاقات أوسلو مرجعية لهذه العملية السياسية، لم تعد أوسلو مرجعية وطنية تلبي أهداف شعبنا بعد مرور خمس سنوات ونصف من المفاوضات الآن سندخل في مفاوضات الحل النهائي وسوف تنتهي المرحلة المؤقتة ومن المفروض أن يكون في حوزتنا ٩٠٪ من الأراضي الفلسطينية.. والآن انتهت السنوات الخمس للفترة الانتقالية ولم يحصل شعبنا سوى على ٢٠٪ من الأرض؟! ومن ثم سوف يدخلوننا في دوامة ليس لها نهاية بما يتعلق بمفاوضات الوضع النهائي.

فبالنسبة لموضوع: الدولة الفلسطينية المستقلة.. ماذا حصل.. في اتفاق شرم الشيخ الأخير طرحوا لنا بأن إعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد لايمكن القبول به، وهذا الأمر مرهون بالمفاوضات مع إسرائيل وحسب ما ترتئيه بهذا الخصوص، حسب رؤيتها لهذه الدولة «أي بدون سيادة» هذا هو ما أتى به اتفاق شرم الشيخ، إذاً اعلان الدولة لم يعد قراراً فلسطينياً وطنياً.. وبهذا لن تكون هذه الدولة ذات سيادة، لذلك على القيادة الفلسطينية تحمل مسؤولياتها، وإعلان قيام الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية.

ثم تطرق الرفيق جميل مجدلاوي إلى موضوع الحوار الوطني فقال:

إن الحوار الذي تم بين الجبهة الشعبية وحركة فتح ثم ما جرى من حوار مع بعض الفصائل الأخرى.. هذا الحوار مازال ينتابه غموض.. وهناك دعوات للوحدة الوطنية لاتقوم على أسس واضحة فهذه ليست سياسة حوار وطني شامل، فالوحدة الوطنية لاتكون إلا بمضمون وطني وعلى أساس شراكة حقيقية، وليس فقط بالتبعية لسياسة السلطة وسياسة القيادة المتنفذة.

وكي نصل إلى حوار وطني شامل وحقيقي لابد من الآتي:

أولاً: الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين، فضمائرنا لاتسمح لنا بأن نحتفل بأسرانا المحررين وهناك العشرات بل المئات من اخواننا مازالوا في سجون العدو الصهيوني وسجون السلطة الفلسطينية.

ثانياً: العودة إلى قرارات الشرعية الدولية والعمل على أساسها فلسطينياً وعربياً ودولياً وتوظيف كل الطاقات والجهود لهذا الغرض حتى تحقيق كامل أهدافنا الوطنية في العودة وتقرير المصير والدولة الوطنية المستقلة.

وبعد ذلك ختم الرفيق جميل كلمته قائلاً:

أيها الأخوة والرفاق: في هذا اليوم يوم ١٧ أيلول نقف اليوم أمام مناسبتين: الأولى بداية مجزرة ايلول الأسود والمناسبة الأخرى مجازر صبرا وشاتيلا فالشهداء والجرحى والثكالى والأيتام من أبناء شعبنا.. كل هذه القضايا هي أمانة في أعناقنا جميعاً.

فلنجدد لهم العهد على الاستمرار في النضال معاً وسوياً.. وكذلك لهؤلاء الأبطال القابعين تحت زنازين الاحتلال.. لشعبنا العظيم في كل أماكن تواجده.. حتى تحقيق أهدافنا الوطنية في الحرية والاستقلال.

المجد كل المجد للشهداء.. والنصر لشعبنا.

كلمة الأسرى المحررين

وبعد ذلك ألقيت كلمة الأسرى المحررين ألقاها الأسير المحرر الرفيق/ فتحي صالح.. حيث قال:

إنه لشرف عظيم أن ألتقي بكم بعد ثماني سنوات من الأسر، لنقف وإياكم في هذا المهرجان الكريم، وباسمكم جميعاً اسمحوا لي أن أحيي الشهداء من شعبنا وأخص بالذكر الشهيد صالح أبو ناصر والشهيد أحمد وجميع شهدائنا الأبرار.. أيها الأخوة والرفاق: يا صناع القرن العشرين.. يامن لقنتم عدوكم درساً في الصلابة بانتفاضتكم المجيدة والتي حققت إنجازات عظيمة ومآثر كبيرة في ذاكرة شعبنا، لقد كنا نعاني جرحين.. جرح ومعاناة السجن والسجان من جهة، وجرح ما يجري خارج السجن من سياسات تنازلية مفرطة بحقوق شعبنا.

وبهذه المناسبة العزيزة.. أتقدم من كل الأسرى والمعتقلين في سجون العدو الصهيوني وسجون السلطة لأحييهم جميعاً وأشد على أياديهم وهم يرفعون شعار معركة الجوع، وهنا لابد من أن نستذكر جميعاً شهداء الثورة والحرية الذين عمّدوا بدمائهم الزكية طريق الحرية والاستقلال.. فإلى كل الشرفاء في الحركة الأسيرة كل التحية.. ونقول لهم لابد أن يكون النصر حليفنا.. فلن نتنازل عن حقوقنا الوطنية.

إن السلام المفروض علينا في هذه الظروف الصعبة وفي ظل الهيمنة الأمريكية والقطب الواحد.. هو السلام الإسرائيلي ـ الأمريكي بكل أخطاره.. إنه السلام الذي يحمل في طياته الهزيمة.. ومع ذلك سوف نبقى صامدين حتى تحقيق أهدافنا وطموحاتنا في الحرية والاستقلال.

وفي الختام أوجه التحية إلى كافة أبناء شعبنا وكل أحرار العالم.. وأقول لهم.. أن قضية الأسرى والمعتقلين تحتاج إلى وقفة جادة ومسؤولة من أجل تحريرهم من ربقة الإحتلال وعودتهم إلى أهلهم وذويهم.. الحرية كل الحرية للمعتقلين والأسرى في سجون الاحتلال.

ومن الجدير ذكره.. أنه قد تخلل المهرجان العديد من برقيات التهنئة ■■

الجبهة الشعبية تكرم الأسرى المحررين في خان يونس

أقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حفلاً تكريمياً لعموم الأسرى الذين تحرروا ووفاء للأسرى الذين لايزالون يقبعون خلف القضبان، إيماناً منها بأن هذا المهرجان إنما يشكل محطة من محطات النضال المتواصل من أجل الإفراج الشامل عن كافة الأسرى، وقد بدأ المهرجان في تمام الساعة الرابعة والنصف مساءاً من يوم الاثنين الموافق ١٩٩٩/٩/٢٠م، على أرض نادي خدمات خان يونس وسط حشد جماهيري غفير يبلغ قرابة ثلاثة آلاف مشارك، بدأ المهرجان بالنشيد الوطني الفلسطيني، ثم كلمة الجبهة الشعبية ألقاها الرفيق أبو علي ناصر عضو اللجنة المركزية وبدأها بقوله أنه مازال في القلب غصة بسبب وجود جزء غير بسيط من أبناء الشعب الفلسطيني والأمة العربية في السجون الإسرائيلية، وقد شدد في كلمته على محورين أساسيين وهما اتفاق شرم الشيخ سيء الصيت وقضية الحوار الوطني مركزاً الاهتمام على مخاطر اتفاقية شرم الشيخ المتمثلة بتقسيم الأسرى إلى فئات حسب الانتماء وتاريخ الاعتقال ونوع العملية والجغرافيا.. الخ، ملفتاً النظر إلى أن اتفاقية واي ريفر تحدثت حول الإفراج عن ٧٥٠ معتقلاً وجاءت اتفاقية شرم الشيخ تتحدث حول الإفراج عن ٣٥٠ معتقلاً فقط، كما استثنت أسرى القدس وهذا يعني استثناء القدس، كما ان اتفاقية شرم الشيخ أنهت موضوع الإعلان عن الدولة وربطت ذلك بموافقة الطرف الصهيوني.

كما تحدث حول المحور الثاني الحوار الوطني واصفاً إياه بأنه ضرورة موضوعية تفرض توحيد الطاقة الفلسطينية بمختلف أطيافها الفكرية والسياسية من أجل التصدي للتحديات القادمة، كما وأكد على عدم قبول شعبنا للتعامل مع الحوار بمنطق استخدامي، بعد ذلك أعطيت الكلمة للأسير المحرر جبر وشاح والذي شدد فيها على ضرورة مواصلة النضال من أجل الإفراج الشامل عن أسرانا البواسل، كما وطالب الجهات المفاوضة بمغادرة العقلية والنفسية الخائفة فالوطن لن يبنيه الخائفون، وطالب بإيلاء أهمية قصوى للأرض والإنسان على اعتبار أنهما جوهر الصراع مع العدو، ثم تحدثت والدة الأسير المحرر عز الدين زعرب باسم أهالي الأسرى الذين مازالوا قيد الاعتقال مطالبة بتكثيف النضال من أجل تحرير كافة الأسرى المغاوير، وبعد ذلك أعطيت الكلمة لعضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف محمود اسماعيل باسم القوى الوطنية والإسلامية وشدد في كلمته على قضية النضال من أجل الإفراج الشامل عن الأسرى كما وركز على ضرورة التلاحم الوطني من أجل صيانة ثوابتنا الوطنية الفلسطينية المتمثلة بالدولة والعودة وحق تقرير المصير، وبعد ذلك قدمت فرقة الفالوجة أغنية وطنية للفنان سميح شقير بعنوان رمانة ثم قدم الرفيق الشاعر توفيق الحاج قصيدة للأسرى وقدم الأسير المحرر عمر تايه قصيدة وفاءً للأسرى الذين مازالوا خلف القضبان، وقدمت بعد ذلك فرقة الفالوجا عروضاً فنية متنوعة تضمنتها الدبكة الشعبية واختتم المهرجان بالسلام الوطني الفلسطيني ■■

«الهدف» تنشر أوراق العمل المقدمة لاجتماع عمان بين وفدي الجبهة الشعبية وحركة فتح

منذ مؤتمر مدريد والشارع الفلسطيني يشهد انقساماً سياسياً واضحاً، اتسع وأخذ أبعاداً خطيرة بعد توقيع اتفاق أوسلو الذي خلّف حالة من الخراب على الساحة الوطنية، انعكست بحدة على منظمة التحرير الفلسطينية، فتهمش دورها، وتعطلت مؤسساتها وأصيبت بحالة من الشلل.

وانطلاقاً من الإدراك العميق لخطورة الظروف الحالية التي تمر بها قضيتنا الوطنية، والاقتناع الكامل أن شعبنا لن يستعيد حقوقه المغتصبة ويصل إلى أهدافه إلا عبر مسيرة طويلة من الكفاح والنضال الدؤوب الذي يحشد حوله الأطر الشعبية الواسعة، اتجهت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لمحاورة اللجنة المركزية لحركة فتح، كخطوة أولى على طريق حوار وطني شامل، متمنية أن تشارك فيه كل الفصائل والفعاليات والشخصيات الوطنية، للوصول إلى نتائج جدية تقربنا من تحقيق هدفين أساسيين باتت الساحة الفلسطينية بأمس الحاجة إليهما. الأول هو ترتيب البيت الفلسطيني وتحقيق نوع من الوحدة الوطنية التي تضمن أكبر قدر من الصمود في مواجهة استحقاقات المرحلة القادمة. أما الهدف الثاني فيتلخص في استعادة دور منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة برنامجها الوطني، وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديموقراطية جادة وبما في ذلك القيادة الجماعية وإذا كانت جولة الحوار الأولى بين وفدي الجبهة الشعبية وحركة فتح والتي عقدت في القاهرة في أوائل آب الماضي قد بلورت اتفاقاً على نقاط سياسية أساسية، ففي الجولة الثانية التي عقدت في عمان في أواخر أيلول الماضي، بحث الطرفان بصورة أولية مجموعة من أوراق العمل التي قدمتها الجبهة الشعبية وكانت تحت العناوين التالية:

١ـ ورقة حول الحوار الوطني الفلسطيني الشامل.
٢ـ الإصلاح الديمقراطي في مؤسسات م.ت.ف
٣ـ ورقة للنقاش نحو الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.
٤ـ مهمات لإرساء وتعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
٥ـ ورقة عمل للنهوض بدور الاتحادات الشعبية والمهنية.

وتستهدف هذه الأوراق التي صاغها المكتب السياسي للجبهة أساساً الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وهي تمثل وجهة نظر الجبهة لكيفية تجميع طاقات شعبنا، لتمكينه من مواصلة نضاله حتى استعادة حقوقه الوطنية كاملة.

إن نشر هذه الأوراق يستهدف إغناء الحوار وإشراك الشعب الفلسطيني بكافة شرائحه في النقاش الجاري حتى لايبقى الحوار في الغرف المغلقة، ولتأخذ هذه العملية الحوارية عمقها الشعبي للوصول إلى النتائج المطلوبة التي تحمي حقوق شعب فلسطين الوطنية وقضيته العادلة.

ورقة حول الحوار الوطني الفلسطيني الشامل

مقدمة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تمر القضية الفلسطينية بمرحلة دقيقة وحاسمة، ويواجه الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده استحقاقات سياسية كبرى تمس حاضره ومستقبله ومصير أجياله.

وعلى ضوء مجمل الظروف والتطورات السياسية المحيطة بنضال شعبنا عالمياً وإقليمياً وعربياً وفلسطينياً، فإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وانطلاقاً من رؤيتها لحجم المخاطر الكبرى المحدقة بالقضية الفلسطينية، وعلى ضوء قناعتها وإيمانها بأن التناقض الرئيسي هو مع العدو الصهيوني، وأن التصدي له وعلى كل المستويات هو المهمة المباشرة والجماعية للشعب الفلسطيني وعليه فإنها تدعو إلى إجراء حوار وطني شامل بين جميع القوى والتيارات السياسية والفاعليات الاجتماعية والشخصيات الوطنية في الساحة الفلسطينية من على قاعدة التمسك بكامل الحقوق الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني.

أولاً: الموضوعات الأساسية للحوار:

١ـ كيف نعيد للقضية الفلسطينية أبعادها الثلاثة الوطنية والعربية والدولية؟

٢ـ توحيد فهم طبيعة المرحلة كمرحلة تحرر وطني وما يترتب على ذلك.

٣ـ الوجهة السياسية التي سيتم اتخاذها في مجابهة موقف الاحتلال من قضايا ما يسمى بالحل النهائي (حق العودة، فك الاستيطان، ترحيل المستوطنين، والقدس عاصمة لدولة فلسطين، السيادة، المياه، الالتزام بالإنسحاب لحدود الرابع من حزيران).

٤ـ مفهوم الدولة المستقلة ـ كيف وعلى أي أسس.

٥ـ الانتهاء الزمني لاتفاقات أوسلو ومستقبل عملية الصراع.

٦ـ الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني (داخل الوطن).

٧ـ مسألة الإعتراف بإسرائيل وآثاره في السياسة الحالية واللاحقة.

٨ـ إلغاء الميثاق وتأثيراته على الذاكرة الفلسطينية.

٩ـ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية في القرار السياسي الفلسطيني.

١٠ـ مكانة المنظمة كمرجعية موحدة للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

١١ـ كيف يعاد بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أساس برنامجها الوطني والآليات نحو تحقيق ذلك؟..

١٢ـ الفصل بين مؤسسات السلطة ومؤسسات المنظمة.

١٣ـ الاتحادات الشعبية (تفعيلها على أسس وحدوية ديمقراطية وكيف)؟

ثانياً: أهداف الحوار:

١ـ تحويل الخطوط العامة التي تضمنها البيان المشترك الصادر عن الجبهة وفتح في

القاهرة إلى ترجمات عملية من خلال القيام بعملية مراجعة سياسية وتنظيمية شاملة لمسيرة العمل الوطني الفلسطيني لمنع مخططات العدو من النفاذ ودرء المخاطر عن الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

٢- تجميع وتوحيد جهود وطاقات كافة القوى التي تقف على مواجهة ودحر الاحتلال.

٣- التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٤- استعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية على أسس سياسية وطنية والعمل على إعادة بناء مؤسساتها بصورة ديمقراطية، وفي المقدمة منها انتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد وعلى أسس جبهوية وديمقراطية وقيادة جماعية باعتبار المنظمة إنجازاً وطنياً لشعبنا الفلسطيني، وممثلاً شرعياً له في جميع أماكن تواجده.

٥- الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بقرار وطني فلسطيني مستقل على الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس، على أساس قرارات الشرعية الدولية والحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة والتاريخية للشعب الفلسطيني على أرض وطنه.

٦- بناء المجتمع المدني الديمقراطي الفلسطيني داخل الوطن على أساس التعددية الفكرية والسياسية وحرية العمل لجميع القوى والاتجاهات السياسية على أرض الوطن.

ثالثاً: إطار الحوار:

أ- دعوة كافة القوى والفصائل الفلسطينية دون استثناء بمختلف اتجاهاتها وأطيافها الفكرية - السياسية للمشاركة في الحوار ليكون حواراً وطنياً شاملاً وجامعاً لكل طاقات الشعب في الداخل والخارج.

ب - دعوة عدد من الشخصيات الوطنية والفاعليات الاجتماعية والكفاءات العلمية من كافة تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن ومن المهاجر والشتات، ويتم الاتفاق على وضع معايير وأسس لذلك.

ج - يبدأ الحوار على مستويات مختلفة ثنائي، ثلاثي، رباعي وصولاً لحوار وطني شامل يضم كل من يوافق على هذا الحوار.

رابعاً: المكان والزمان:

أ- يتم عقد جلسات الحوار في مكان مناسب يتم الاتفاق عليه بين أطراف الحوار.

ب - تكثيف وتزخيم وتواصل عملية الحوار لإنجازه قبل نهاية العام الحالي ١٩٩٩، ويتم تحديد المواعيد والزمان المناسب لجلسات الحوار حسب ما يتم الاتفاق عليه بين الأطراف المعنية■■

الإصلاح الديمقراطي في مؤسسات م.ت.ف

أولاً: الخطوط العامة لتعريف المنظمة واستعادة دورها ومكانتها الوطنية:

1 - بوصف منظمة التحرير الفلسطينية منجزاً وطنياً للشعب الفلسطيني فإننا ندعو للتمسك بها والحفاظ عليها ككيان وطني وكهوية وشخصية وطنية وإطار جامع موحد للشعب الفلسطيني، والعمل على إعادة بنائها على أسس ديمقراطية بما يحافظ عليها كإطار وطني جبهوي ديمقراطي تحرري.

2 - التمسك بالمنظمة والحفاظ عليها كمرجعية وطنية عليا وكممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ورفض سياسة تهميش دورها وإلحاقها بالسلطة الفلسطينية والتأكيد على ضرورة الفصل بين هيئات ومؤسسات المنظمة والسلطة والحفاظ على استقلاليتها.

3 - التمسك بالثوابت الوطنية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، وباعتبار الميثاق الوطني الفلسطيني هو عنوان الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات والمعرف لحقوقه التاريخية في فلسطين.

4 - النضال من أجل إعادة بناء المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها على أسس ديمقراطية، عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة لعضوية المجلس الوطني الفلسطيني في مختلف تجمعات شعبنا داخل الوطن وخارجه وبما يضمن تمثيله لكل القوى الوطنية ومختلف تجمعات شعبنا وعن طريق اعتماد مبدأ انتخاب مختلف الهيئات على أساس التمثيل الشعبي النسبي والحفاظ على تكوينها الائتلافي، من كافة قوى وشرائح الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية.

5 - تفعيل دور هيئات ومؤسسات ومكاتب ودوائر م.ت.ف وبعثاتها الدبلوماسية وبما يسمح بالتوظيف الأمثل للطاقات والإمكانيات المتاحة، وعلى أساس سياسات وبرامج عمل ومسؤوليات محددة تخضع للمساءلة والمحاسبة، وبحيث يجري الانشداد لقيامها بواجباتها تجاه جماهير شعبنا في الشتات وخاصة جماهير اللاجئين.

6 - مشاركة كل القوى الوطنية الفاعلة في هيئات ومؤسسات المنظمة التشريعية منها والتنفيذية والعمل على توحيد كل التيارات السياسية في إطار المنظمة.

ثانياً: آليات تطوير وتفعيل المؤسسات والهيئات:

المجلس الوطني الفلسطيني الجديد أصبح ضرورة وطنية وقانونية بحكم مضي أكثر من ثماني سنوات على المجلس الأخير الذي شكل في الجزائر (الدورة العشرون).

الأمر الذي يدعو لتطوير وتفعيل المجلس الوطني والذي لا بد من إعادة نظر جدية وجذرية بعضويته وطابع عمله وبما يحوله فعلاً إلى سلطة تشريعية تمثيلية حقيقية.

وتتطلب هذه المهمة التمهيد لها راهناً بإجراءات تحضيرية لانتخاب عضويته حيث يمكن (وبموجب لوائح موحدة) وبالاختيار الديمقراطي حين لا يمكن الانتخاب لعضوية المجلس.

وعليه نقترح الخطة التالية للعمل وتفعيل مجلس وطني جديد:

أ- انتظام انعقاد دورات المجلس الوطني، بموجب لائحته الداخلية وفق المادة الثامنة عشرة.

ب - انتظام اجتماعات مكتب رئاسة المجلس وأخذه لدوره ومهامه وصلاحياته على كافة المستويات.

ج - تشكيل اللجان الدائمة والحرص على انتظام اجتماعاتها وتفعيل دورها في تقديم الاقتراحات والتوصيات وفي مسائلة مسؤولي دوائر م.ت.ف (حسب مواد الباب الثالث بفصليه من اللائحة الداخلية للمجلس).

د- تطوير وتفعيل علاقة مكتب الرئاسة بأعضاء المجلس والحفاظ على صلة حية معهم من خلال عقد الاجتماعات المناطقية الموسعة قدر الإمكان.

هـ- الحفاظ على علاقة وطيدة بين أعضاء المجلس داخل الوطن وخارجه، عبر اللجان والوفود الخارجية المشتركة وتبادل الآراء عبر مجلة المجلس.

و- تفعيل الدور الإعلامي والسياسي للمجلس وبما يؤكد حضوره كمؤسسة تمثيلية عليا للشعب الفلسطيني والتركيز في النشاط على القضايا الوطنية الجوهرية كاللاجئين والقدس والدولة والسيادة والحدود والمياه والعلاقة مع المحيط العربي وقضايا الشرعية الدولية.

ز- تعزيز دور المجلس على صعيد

الاتحادات والأطر البرلمانية العربية والإقليمية والدولية، واستمرار النضال من أجل انتزاع حقه بالعضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي.

حـ - تدقيق وتطوير اللوائح والأنظمة المعمول بها لتراعي الظروف الجديدة وبما يساعد في تنظيم آليات العمل وبما يسمح بعملية المساءلة والمحاسبة وتجاوز الازدواجية وترسيخ المجلس الوطني كمرجعية تمثيله وتشريعية عليا للشعب الفلسطيني.

وإذ ترى الجبهة الشعبية حجم المعيقات لانتخاب مجلس وطني جديد يمثل كل قطاعات وتوزعات الشعب الفلسطيني، وبالنظر إلى أهمية هذه المسألة وتعقيداتها، ترى ضرورة خوض نقاش جاد ومعمق حولها في إطار الحوار الوطني الشامل.

وتقدم الجبهة اجتهادها التالي لهذه المسألة الهامة:

1 - إجراء انتخابات حرة ومباشرة لعضوية المجلس الوطني الفلسطيني للشعب الفلسطيني داخل الوطن وفي الشتات، باعتبار أن الأصل في عضوية المجلس هو الانتخاب حسب المواد (5+6)، من النظام الأساسي للمنظمة.

2 - أن تجري الانتخابات على أساس نظام انتخابي عصري وديمقراطي.

3 - أن يعتمد لعضوية المجلس العدد المنصوص عليه في نظام انتخاب المجلس، بالتزام صارم وبدون تدخل أي هيئة أو فصيل أو فرد. ويمكن أن توضع نسبة للتمثيل حسب عدد السكان في كل تجمع.

4 - تبقى المهمة العامة إجراء انتخابات عامة لكل الشعب الفلسطيني ويجري العمل عليها مع كل الأطراف العربية والدولية قدر المستطاع، وبحيث تشرف عليها الجامعة العربية في الأقطار العربية وتكون عبر سفارات دولة فلسطين، والأمم المتحدة وعبر السفارات في الدول الأجنبية، فإذا ما تعذر أمر إجراء الانتخابات في أي مركز من مراكز تجمعات الشعب الفلسطيني تطبق المادة (70) من نظام انتخابات المجلس، التي تنص على ما يلي:

"إذا تعذر إجراء الانتخابات في أي مركز من مراكز التجمع يجتمع الأعضاء الذين تم انتخابهم في المراكز الأخرى، ويقررون الطريقة التي تملأ بها المقاعد الشاغرة.

5 - يعتبر أعضاء المجلس الوطني المجتمعين ممثلي الداخل بمثابة الجسم التشريعي للكيان الفلسطيني قبل قيام الدولة ويمارسون مهامهم باعتبارهم السلطة التشريعية للداخل الفلسطيني وكأعضاء طبيعيين في المجلس الوطني (البرلمان) في حالة انعقاده الشامل.

6 - طرح مسألة الانتخابات للمجلس، كانتخابات لبرلمان الدولة الفلسطينية المنشودة، وباعتباره حقاً مستمداً من السيادة الوطنية النابعة من الشعب صاحبها الأصيل، وأن مهمته التشريع القانوني والدستوري للدولة والتقرير فيما يتعلق بالمصير الوطني.

7 - ضرورة التفكير الجدي في كيفية اعتماد نظام انتخابي يسمح بمشاركة كل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، ولهذا من الضروري اعتماد مبدأ التمثيل النسبي، وبحيث تعتبر كل أماكن تواجد شعبنا وخاصة في الداخل دائرة واحدة ويجري الانتخاب على أساس فردي وعلى أساس قوائم ومن يحصل على نسبة الحسم المحددة يجري تمثيله حسب عدد الأصوات والنسب التي حصل عليها.

فإذا لم يجر التوافق على هذا الأمر يجب الحرص على تشكيل الهيئات التنفيذية المنبثقة عن البرلمان، على أساس ائتلافي وطني شامل.

2ـ المجلس المركزي الفلسطيني:

أ - انتظام انعقاد دوراته استناداً إلى المادة (8) من لائحته الداخلية.

ب - إعادة النظر بتشكيلته بحيث يقلص عدده ويعكس فيه تمثيل كل القوى السياسية والاجتماعية المؤتلفة في م.ت.ف.

ج - تفعيل دوره في إطار صلاحياته ومتابعته لتنفيذ قرارات المجلس الوطني وفي مراقبة ومساءلة اللجنة التنفيذية حسب المادة (3) من قرار إنشائه والمادتين (12+13) من لائحته الداخلية.

د - إعادة النظر باللائحة السابقة، وتجديدها بما يؤهله للمسؤولية ما بين دورتي المجلس الوطني.

3ـ اللجنة التنفيذية:

أ - فصل اجتماعاتها عن الاجتماع القيادي الموسع والمختلط مع هيئات السلطة والعودة للالتزام باجتماعاتها الدورية وفق لائحتها المقرة عام 1987.

ب - تفعيل دورها وتطويره على أساس العمل الجماعي والمشاركة في القرار والتخلص من الفردية، وعلى أساس الالتزام بمقررات المجلس الوطني والمركزي والبرنامج السياسي لـ م.ت.ف.

ج - تفعيل إشرافها على كل تشكيلات المنظمة ودورها في وضع اللوائح اللازمة لذلك.

د - أن تتحول دوائرها بالتعاون مع الجهات المختصة إلى مرجعيات سياسية فعالة وبحيث تعزز بطواقم العمل المختصة والخبراء واعتماد العمل المخطط والمبرمج.

هـ - عدم الجمع بين عضويتها وعضوية أي هيئات أخرى حتى يفسح في المجال للمساءلة والمحاسبة على المستويات المختلفة.

ثالثا: دوائر المنظمة:

أ- الصندوق القومي:

- فصل الصندوق عن وزارة المالية والحفاظ على مسؤولياته وصلاحياته وفق النظام الأساسي لمنظمة التحرير.

- تفعيل دوره في إطار المهام والصلاحيات المنصوص عليها في النظام الأساسي وخاصة لجهة الجباية المالية وإدارة المال العام ووضع مشاريع الميزانيات ومتابعة الديون والاستثمارات.

- تعزيز الرقابة على أدائه وعمله، وتقديم تقاريره الدورية للجنة التنفيذية، من قبل رئيسه المنتخب من المجلس الوطني.

- تشكيل مجلس إدارة جديد، وانتظام اجتماعاته.

- انتظام قيامه بالصرف المنتظم، وخاصة لجهة تلبية حقوق واستحقاقات القوى المؤتلفة في م.ت.ف.

ب - الدائرة السياسية:

- تعزيز دورها السياسي والدبلوماسي والتصدي لأخذها لمهامها وصلاحياتها، بحيث تكون هي المسؤولة أولاً وأخيراً عن العلاقات السياسية والدبلوماسية الخارجية، والبحث في تجديد كادرها وممثليها في دول العالم، بما يتناسب مع الأصول الدبلوماسية.

- تفعيل ودعم وإسناد بعثة م.ت. في الأمم المتحدة ومتابعة الحصول على العضوية الكاملة في الجمعية العامة وملاحقة عضوية إسرائيل فيها، والتحشيد من أجل الاعتراف الدولي بحق شعبنا في إقامة دولته وعاصمتها القدس، ومن أجل حمل الأمم المتحدة على دورها والتزامها بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وخاصة قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم بموجب القرار (194).

- دعم وإسناد وتفعيل سفارات ومكاتب المنظمة في الدول المختلفة ورفدها بالكادرات والكفاءات والاهتمام بقيامها بدور سياسي وإعلامي فاعل لحشد التأييد والدعم المعنوي والمادي لشعبنا، ووضع خطة ومهام عملية

لإعادة الاعتبار لدورها على صعيد التجمعات والجاليات الفلسطينية وتلبيه همومها ومصالحها وتواصلها مع الوطن، مع إيلاء اهتمام خاص بجماهير اللاجئين والنازحين، ومطالبة الدول المضيفة بتسهيل عمل المؤسسات والهيئات الوطنية وتحرك وتنقل المواطنين الفلسطينيين وحقهم بالعمل وقيامهم بواجبهم الوطني تجاه قضيتهم.

ج ـ دائرة شؤون اللاجئين:

ـ إعطاء أولوية لعملها باعتبارها دائرة مركزية تهم قطاع واسع من شعبنا بتجاوز أكثر من نصفه ممن هجروا وشردوا ومازالوا يحلمون بحق العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، الأمر الذي يجب أن ينعكس على ميزانيتها وكادرها وبرامجها.

ـ اعتماد خطة وطنية لعملها تجاه قضية اللاجئين منسجمة مع الموقف الموحد الذي صاغته هيئة التنسيق الوطنية لقضايا اللاجئين المؤكد على اعتبار القرار 194 أساساً للحل العادل.

د ـ الدوائر الأخرى:

دوائر التربية والتعليم، ومؤسسة أسر الشهداء والأسرى والشؤون الاجتماعية، وغيرها من الدوائر المرتبطة باللجنة التنفيذية، وهي جميعها بحاجة لإعادة نظر على ضوء التطورات ولحظ التداخل في عملها وعمل هيئات ومؤسسات السلطة وضرورة استقلاليتها وإعادة الاعتبار لدورها تحت إشراف اللجنة التنفيذية وبحيث تعيد تفعيل دورها فيما يتعلق بجماهير الشتات وإنصافهم، أما دائرة العلاقات القومية ومركز البحوث والدراسات فيجب العناية بهما لجهة تفعيل دورهما وأهميته في الظروف الراهنة، وخاصة لتعزيز التنسيق مع المحيط العربي، وإعداد الوثائق والدراسات اللازمة.

رابعاً: الاتحادات الشعبية:

إعادة الاعتبار لها كقواعد شعبية للمنظمة ورافد من روافد النضال ومساهم أساسي في صنع القرار وتنفيذه، وبحيث يجري توحيدها على مستوى الوطن وبين الداخل والخارج وتثبيت مرجعياتها واعتماد التمثيل النسبي كآلية انتخابية في تشكيل هيئاتها القيادية مركزياً وفي الوحدات الفرعية، مع التأكيد على استقلاليتها وديمقراطيتها وحرية عملها النقابي، وعقد مؤتمراتها دورياً دون تدخل في شؤونها، وضرورة تفعيل المجلس المركزي الموحد للمنظمات الشعبية للقيام بدوره المنوط به، والعمل على تنشيط وتفعيل دورها الخارجي على المستوى القومي والدولي■■

ورقة للنقاش نحو الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة

خلال سنوات العقد المنصرم، ترسخت أكثر فأكثر فكرة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على المستويين الإقليمي والدولي. ويعود للانتفاضة المجيدة الفضل في تحويل هذه الفكرة من إمكانية تاريخية إلى إمكانية واقعية، لأول مرة في تاريخ الصراع المعاصر. ففي سنوات اشتعالها وتصاعدها، تلمست الجماهير الفلسطينية وقواها الوطنية والديمقراطية والإسلامية مدى اقتراب الحلم الفلسطيني من الحقيقة، فقد بات الكفاح من أجل الحرية والاستقلال والسيادة أمراً ممكناً، يغذ الشعب الفلسطيني السير حثيثاً باتجاه تحقيقه، مدعوماً من قبل الكثير من الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليسمية. وإذا كانت الأوضاع المحيطة التي سادت مطالع التسعينات، حالت دون تحقيق شعبنا لأهدافه، فإن إهدار الفرصة المتوفرة راهناً بتجسيد الحلم والإقدام على الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، قد يبدد هذا الحلم، أو يجعله بعيد المنال مجدداً. فالجمعية العامة اتخذت العام الماضي قراراً برفع مستوى تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة من وضعية مراقب إلى وضعية دولة، لها كامل حقوق الدول الأخرى لاستثناء حق التصويت. وقرار الجمعية العمومية المشار إليه جاء تتويجاً لمواقف وممارسات العديد من الدول التي تؤكد في مجملها مدى توطد فكرة حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.

كما أظهرت سنوات العقد المنصرم، أن تعاطف الرأي العام العالمي مع الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره بنفسه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، يزداد ويتسع متخذاً أشكالاً مختلفة، تعكس مدى نضوج الظروف لتحويل الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية إلى حقيقة ملموسة. فالعديد من الدول باتت تعترف بقيام الدولة الفلسطينية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ولعله بديهياً القول، أن انتهاء السقف الزمني المحدد لتطبيق اتفاقات أوسلو وملحقاتها في الرابع من أيار الماضي وتباطؤ سير العملية السياسية جراء المواقف والسياسات والممارسات الإسرائيلية، يجعل من مسألة إقناع العالم بحق الشعب الفلسطيني في المبادرة إلى الإعلان عن قيام دولته أمراً مفهوماً وميسوراً. وإقدام حكومة باراك على تنفيذ اتفاقات واي ريفر، لا يعني أن بالإمكان إخراج العملية السياسية من مأزقها. فالمآزق ستظل تتوالد، والدخول في مفاوضات ما يسمى «الحل الدائم» سيزيد من توالدها، لأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ليكودية، وعمالية ترفض بشكل قاطع حق عودة اللاجئين والنازحين إلى وطنهم وتخطط للإبقاء على احتلالها لمناطق واسعة في الضفة والقطاع، وتعزيز أوضاع المستوطنات، والاحتفاظ بالقدس عاصمة موحدة وأبدية للدولة العبرية، وإدامة السيطرة على الحدود والمعابر ومصادر المياه.

وإلى ذلك كله، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تملك أوراق قوة عديدة تستطيع استخدامها وتوظيفها في معركتها الدائرة لتجسيد حلم الشعب الفلسطيني وتحويله إلى حقيقة قائمة على الأرض. فالمنظمة لديها قرارات الشرعية الدولية وبضمنها القرار (181) الذي أكد إعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني أنه ألحق الظلم بشعبنا وبحقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة والتاريخية. وفضلاً عن ذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية تملك اليوم سلطة وأرض وشعب، وهي العناصر الضرورية التي تشكل مرتكزات أساسية للإعلان عن قيام الدولة. وبدون شك فإن تراوح آليات الدفع الناشئة عن توفر عناصر قيام الدولة مع قرارات الشرعية الدولية، ومع اتساع دوائر العاملين بنشاط من أجل دعم قيام الدولة الفلسطينية، على المستويات العربية والإسرائيلية والإقليمية والدولية، يجعل من مسألة اتخاذ قرار إقامة الدولة أمراً ملحاً وضرورياً في الظروف الراهنة. فالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس هي الخطوة الأولى

ملف

الأساسية على طريق إقامة فلسطين الديمقراطية.

والإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة هو برأينا قرار وطني فلسطيني مستقل، لا يجوز إخضاعه للنقاش أو التفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. والفارق جوهري بين دولة فلسطينية يُعلن عن قيامها نتيجة عملية تفاوضية مع قادة تل أبيب وواشنطن، ودولة فلسطينية يُعلن عن قيامها بقرار وطني فلسطيني يستند لوثيقة الاستقلال وقرارات الشرعية الدولية، التي أكدت مراراً وتكراراً على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره بنفسه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. ولإبراز الأهمية الواضحة لهذه المسألة الجوهرية نشير بشكل مكثف إلى الحقيقتين التاليتين:

أولاً:

إن الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية بالاتفاق مع الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية، سترتب عليه خضوع الدولة المُعلن عن قيامها لقيود واشتراطات إسرائيلية صعبة وقاسية، تجعل منها دولة بالاسم، لا تتمتع بالسيادة أو الاستقلال السياسي والاقتصادي. والاشتراطات الإسرائيلية أصبحت معروفة من كثرة تكرارها على ألسنة عدد كبير من المسؤولين الإسرائيليين. ويأتي في مقدمة هذه الشروط احتفاظ سلطات الاحتلال الإسرائيلية بمناطق أمنية، واسعة على طوال امتداد ما يسمى بالخط الأخضر، ووادي الأردن، وبالكتل الاستيطانية الأساسية القائمة، والمواقع العسكرية، ومحطات الإنذار، فضلاً عن التشديد على حق الجيش الإسرائيلي بالسيطرة على الطرق والمجال الجوي الفلسطيني والمياه الإقليمية على شواطيء غزة، ونقل القوات العسكرية عبر المناطق الفلسطينية حسب الحاجة، وارتباطاً بتقديم القيادات العسكرية، والأمنية. ويمكن أن نتصور عشرات النقاط الأخرى التي سيطرحها الجانب الإسرائيلي لتضمينها الاتفاق، بما يؤمن لإسرائيل منع الدولة العتيدة من بناء جيش خاص بها، أو إقامة أية تحالفات عسكرية مع أي دولة عربية أو أجنبية مناهضة للكيان الصهيوني ، ومن إنتاج أو إدخال أي وسائل قتالية، وسيتضمن مثل هذا الاتفاق تفاصيل كثيرة تتناول دور السلطة الفلسطينية بمكافحة «الإرهاب» والمواقف من مسألة اللاجئين والنازحين والقدس القضايا الاقتصادية والعلاقات على المستويين الإقليمي والدولي.

ثانياً:

إن الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بقرار وطني فلسطيني مستقل على أساس قرارات الشرعية الدولية والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في أرض وطنه، وبدون أي شكل من أشكال التفاوض مع العدو الصهيوني الأمريكي، هو حق مقدس من حقوق الشعب العربي الفلسطيني، لا يجب السماح لأحد بالانتقاص منه، او إخضاعه للنقاش والمساومة. وبما أن القوى والأحزاب والفصائل المنضوية في إطار منظمة التحرير بشكل خاص والعمل الوطني الفلسطيني بشكل عام، ومتفقة على عدم التمديد أو التجديد لاتفاقات أوسلو وملحقاتها، ورفض القبول بنشوء فراغ سياسي وقانوني في البلاد، فإن منظمة التحرير الفلسطينية مدعوة إلى الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ودعوة دول العالم إلى الاعتراف بها وبسياساتها على الأرض الفلسطينية المعترف بفلسطينيتها بقرارات الشرعية الدولية. وغني عن القول أن تداعيات عملية الإعلان عن قيام الدولة وبسط السيادة على الأرض الفلسطينية واعتراف عدد كبير من دول العالم با وبسيادتها، سيقود طال الوقت أم قصر، إلى التعامل بصورة أكثر جدية مع الوجود الإسرائيلي الاستيطاني، ومع القوات الإسرائيلية، وباعتبارها قوات غازية ومحتلة للجزء الأكبر من الضفة القطاع.

ويبدو ضرورياً التأكيد أن مثل هذه الخطوة تستوجب القيام سلسلة من الخطوات التحضيرية لعل أهمها التحلل من القيود والالتزامات المفروضة، والشروع بحوار وطني فلسطيني شامل، واتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء انتخابات فلسطينية تقوم على أسس وقواعد جديدة، متحررة من الاتفاقات وقيودها، وتساهم في وضع التوجهات لإعادة بناء منظمة التحرير موضع التنفيذ، ووضع المخططات لبذل أقصى الجهود لدى المحافل العربية والإقليمية والدولية لدعم الخطوات الفلسطينية المتلاحقة على هذا الصعيد. وبذات الوقت يجب أن يكون واضحاً أن مثل هذه الدولة ستكون معرضة لمخاطر عديدة لكنها مستعدة لقبول التحدي ودفع الاستحقاقات المترتبة على ردات الفعل الإسرائيلية بأشكالها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية.

فالإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس بدون مفاوضات هو إعلان عن مشروع كفاحي متصادم مع الاحتلال وأطماعه ومخططاته الظاهرة للعيان. وأشكال الرد الإسرائيلي المحتمل على قرار الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بدون اتفاق، باتت معروفة وعلينا الاستعداد لها بالتقدم للامساك بزمام الموقف، والمبادرة إلى تو فير الشروط الملائمة لجعل الإعلان عن الدولة قضية كل الشعب الفلسطيني وجميع قواه السياسية باختلاف مواقفها السياسية ومنابتها الأيديولوجية وذلك عبر توحيد الصفوف والقيام بأوسع عملية تعبئة شعبية جماهيرية شاملة. فأمام كل أشكال المماطلة والمناورة والتسويف التي تمارسها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وسياسات الزحف الاستيطاني المتمادي، وعمليات التهويد المتصاعدة للقدس ومحيطها، وبالقضم التدرج للأرض الفلسطينية وجملة المواقف والممارسات الإسرائيلية الأخرى، لم يبقَ أمام شعبنا وقواه السياسية خيارات أخرى. ولعل أهم ما يتوجب التأكيد عليه بهذا الصدد هو أن الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس بدون الاتفاق مع الإسرائيليين، سيحظى بالتفاف الغالبية الساحقة من ؟أبناء الشعب الفلسطيني. بل إن مثل هذا الإعلان سيلهب المشاعر الوطنية في الشارع الفلسطيني، وبما أن هدف الدولة المستقلة هو أحد أهم الأهداف التي نص عليها برنامج حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة، فسيكون الإعلان، عند إطارات واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني، هدفاً يستحق النضال والتضحية في سبيله. إن الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية بالإطار والشروط المشار إليها أعلاه وبمشاركة جميع الاتجاهات السياسية، سيفتح الباب واسعاً أمام بروز إمكانية حقيقية لمتابعة النضال من اجل تحقيق السيادة الوطنية وزوال الاحتلال. وسيجد الجميع أنفسهم، سلطة ومعارضة وجماهير في خندق المواجهة مع المحتلين.

وستفتح المواجهة الباب أمام صراع جدي قد يكون طويلاً لإحقاق حقوق شعبنا، ومثل هذا الصراع يحتاج إلى قيادة تتحلى بأقصى درجات الصبر والتحمل وطول النفس، وإلى توحيد صفوف الشعب وتجميع كل طاقاته وإمكاناته لكسب المعركة، وتوفير مقومات متابعة النضال لتحقيق أهداف شعبنا في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره بنفسه ■■

مهمات لإرساء وتعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني

لا زالت مرحلة التحرر هي السمة العامة والرئيسية للنضال الفلسطيني المعاصر، غير أن تراجع الاحتلال الإسرائيلي المباشر عن بعض الأراضي الفلسطينية، وإدارتها بهذا المستوى أو ذلك وفقاً لنصوص ومضامين اتفاقيات أوسلو وملحقاتها يفرض التصدي لمهمات بناء المجتمع الفلسطيني بما يوفر كرامة الوطن والمواطن الفلسطيني من جهة، وتوفير ممكنات ومقومات تحشيد ك أبناء الوطن في المجابهة المتواصلة لانجاز مرحلة التحرر الوطني.

ومع قناعتنا أن الديمقراطية المنشودة لا تحقق إلا في دولة فلسطينية كاملة السيادة، أن قيود ومظالم أوسلو تحد وتحاصر الديمقراطية بأبعادها السياسية والاجتماعية، فهي قيود على سياسة السلطة أولاً، وهي قيود على الاقتصاد، وعلى حرية التنقل والسفر داخل الوطني الفلسطيني وخارجه، وهي قيود على العمل وغير ذلك من نواحي الحياة، إلا أن ذلك لا يبرر العديد من مكونات ومظاهر الفساد وسوء الإدارة وتغييب القانون والتطاول على الحريات العامة.

وفي إطار تغيير هذا الوضع نحو عملية إصلاح ديمقراطية واسعة وشاملة ما أمكن، فإننا نتقدم بمشاريع المهمات التالية:

أولاً: السلطة التشريعية:

1- بعد انتهاء المدة الزمنية لأوسلو اصبح مطلوباً تحديد موعد لانتخابات هيئة تشريعية قبل نهاية نهاية هذا العام بما يعكس ويكرس المنطلقات والمراجع الوطنية لهذه الهيئة بعيداً عن اتفاقيات أوسلو وقيودها.

2- هيئة التشريع المنتخبة جزء لا يتجزأ من المجلس الوطني الفلسطيني ومنه تستمد صلاحياتها، ولذلك فإن انتخابها يتم في إطار الانتخابات العامة التي تجري لاختيار عضوية المجلس الوطني من خلال العملية الانتخابية الديمقراطية.

3- تمكين السلطة التشريعية من القيام بدورها ومزاولة مهامها ووظائفها بصورة مستقلة وبدون أية ضغوطات او تدخلات، أو ارتباطات سواء ما يتصل منها باتفاقيات أوسلو التي انتهت مدتها، أو بأية سلطات أخرى، ويتم ذلك من خلال الالتزام قولاً وعملاً بمنهج الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

4- الإسراع في إقرار القانون الأساسي الذي يؤدي إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي على الإقرار بمبدأ تداول السلطة بالطرق والوسائل الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية، وحرية المعتقد، وحرية تشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات، وحرية التفكير والتعبير، وحرية الصحافة والمساواة بين المرأة والرجل، وتكافؤ الفرص.

ثانياً: السلطة القضائية:

- عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث تمارس السلطة القضائية مهامها وواجباتها بصورة مستقلة.
- تشكيل المجلس الأعلى للقضاء، ويكلف بإعادة بناء المؤسسة القضائية واستكمالها، وتوفير المستلزمات الضرورية التي تمكنه من فرض سلطة القانون.
- إلغاء محاكم أمن الدولة، واحترام الحق في محاكمات عادلة ونزيهة وفقاً للقانون بعيداً عن المحاكمات الاستثنائية والصورية.
- إلغاء قوانين الطوارىء والحكم العسكري، والمرجعيات القانونية المختلفة التي كانت وما تزال سائدة، وتوحيد هذه القوانين والتشريعات في إطار المرجعية القانونية الفلسطينية التي يجسدها القانون الأساسي وتشكيل لجنة متخصصة وكفؤة، للقيام بإعداد الأوراق اللازمة من أجل إنجاز هذه المهمة على افضل وأسرع وجه ممكن وبما يتفق ومصالح الشعب الفلسطيني وتطلعاته.

ثالثاً: السلطة التنفيذية:

- التزام السلطة التنفيذية بالتقيد بالتشريعات والقوانين والقرارات الصادرة عن المرجعيات التشريعية المحلية.
- تشكيل لجنة متخصصة ومخولة بإصلاح النظام الإداري بصورة شاملة تنطلق من الحرص على احترام وترسيخ سلطة النظام والقانون وتراعي الكفاءة والإنتاجية، وبحيث يتم استبدال الأنظمة المعمول بها منذ فترة الاحتلال، بانظمة فلسطينية عصرية تنطلق أساساً من واقع حاجات وتطلعات ومصالح المجتمع الفلسطيني.
- تقديم المسؤولين وغير المسؤولين ممن أساءوا استخدام السلطة أو حققوا إثراء سريعاً غير مبرر إلى القضاء، وفي هذا الإطار لا بد من شن حملة واسعة لمحاربة الفساد والرشوة والمحسوبية وأشكال العلاقات العشائرية وكل مظاهر الكسب الذاتي غير المشروع.
- احترام التراث الكفاحي لشعبنا وإنهاء دور ومكانة موظفي ورموز سلطة الاحتلال من المواقع المقررة في مؤسسات السلطة ولدولة فلسطين العتيدة.
- السلطة التنفيذية تمارس وظائفها المهنية في إطار مسؤوليتها عن الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني، ولذلك ينبغي أن تكف عن هيمنتها على تقرير المسائل التي تتعلق بواقع ومستقبل النضال والقضية الوطنية التي لا بد أن تكون منفصلة ومرتبطة بمنظمة التحرير باعتبارها المرجعية السياسية الوطنية المخولة بذلك.
- ضبط الأجهزة الأمنية، وتجميد صلاحياتها ووظائفها والحفاظ على أمن الوطن والمواطنين، ووقف عملية العسكرة الجارية للمجتمع، وتكثيف البرامج التثقيفية والتربوية للعاملين في هذه الأجهزة.
- وقف الاعتقالات العشوائية والكيفية والاعتقالات السياسية واعتقالات الرأي وتحريم الاحتفاظ بالموقوفين والمحتجزين بدون محاكمة، وبما يخالف القوانين ويمس سلطة القضاء.

رابعاً: الحريات الصحافية والإعلامية:

- إلزام كافة الجهات باحترام قانون الطباعة والنشر والالتزام بنصوصه وأحكامه.
- ضمانة حرية العمل الصحفي والإعلامي والإذاعي والإبداعي، ووقف الاعتقالات والمضايقات التي ترتكب بحق العاملين في هذا القطاع.
- القضاء هو السلطة المخولة للبت في المخالفات والمشكلات التي تتعلق بأعمال

الصحافة والنشر والطباعة.

- احترام الشخصية الاعتبارية للكتاب والصحفيين والمبدعين، وتقديم التسهيلات لهم وتشجيعهم على الارتقاء بدورهم وانتاجهم.

- تشكيل مرجعية عليا للتنسيق بين مختلف أجهزة ووسائل الإعلام الرسمية، وبما يحقق وجود استراتيجية وطنية إعلامية واضحة وفاعلة، ويحقق الانسجام والتكامل والنهوض بين هذه الأجهزة.

- حشد الكفاءات الإعلامية الفلسطينية ذات الخبرة، للارتقاء بالمنتوج الإعلامي، ونحو تفعيله وتمكينه من التصدي للإعلام الإسرائيلي، وبما يلبي حاجات المجتمع الفلسطيني، ويعكس همومه وواقعه وتطلعاته، بنزاهة وشفافية تجعله في متناول الجميع.

خامساً: مؤسسات المجتمع المدني:

- احترام هيئات ومؤسسات المجتمع المدني، والحفاظ على استقلاليتها ودورها في بناء المجتمع، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتمكينها من أداء وظائفها، وتشجيعها على توسيع نشاطاتها في إطار وفي ضوء المصالح الوطنية.

وتشكل الأحزاب السياسية وفصائل العمل الوطني، التجسيد الملموس للتعددية والديمقراطية والسياسية، مما يتطلب احترام استقلاليتها، وتمكينها من القيام بدورها المنشود على أسس من الحرية والعدالة في التعامل والاستفادة من طاقات وإمكانات المجتمع الإعلامية وغيرها.

- إعادة الاعتبار لوحدة ودور النقابات والاتحادات الشعبية كقواعد أساسية في مبنى المجتمع المدني، وقواعد شعبية في منظمة التحرير سيظل دورها أساسياً ومطلوباً في سياق عملية التحرير والبناء ومساهم رئيسي في صنع القرار وتنفيذه.

- إعادة توحيد هذه النقابات والاتحادات على مستوى الوطن والشتات وإعادة الحيوية لفروعها ونشاطاتها ودورها وتثبيت مرجعياتها، وتأكيد استقلاليتها وعدم التدخل في شؤونها، أو إخضاعها سياسياً، ونحو تعميق دورها المهني والمجتمعي، وتعميق علاقاتها بجمهورها.

- تطوير دساتير وأنظمة ولوائح النقابات والاتحادات بما يأخذ الجديد بعين الاعتبار، وتشجيعها على عقد مؤتمراتها بانتظام، وإجراء الانتخابات فيها باعتماد مبدأ التمثيل النسبي، وإتاحة الفرصة لمشاركة الجميع، واستيعاب الكفاءات المهنية والنقابية.

- رفض مظاهر الإلحاق والعسكرة والإغراق في المنظمات الشعبية ومحاربة كافة التجاوزات فيها، والتطاول عليها، ووقف ملاحقة واعتقال أعضائها على أساس الرأي السياسي أو الفعالية النقابية لهذا التنظيم النقابي أو ذاك أو هذه الكتلة أو تلك.

البلديات:

- تحديد جداول زمنية قريبة ومعروفة لإجراء الانتخابات البلدية والقروية، ووقف سياسة التعيين.

- توفير الميزانيات الضرورية وتقديم المساعدة لتمكين البلديات من النهوض بدورها ووظيفتها الخدمية، ولتخفيف الأعباء عن المواطن، وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان.

- وضع خطة شاملة للارتقاء بالبنى الخدمية لكافة البلديات، تحقق قدراً من التوازن والعدالة في توزيع المشاريع والبرامج.

- اتخاذ لجان خاصة بمخيمات اللاجئين للارتقاء بأوضاع المخيمات من ناحية، والمحافظة على طابعها السياسي المميز، مع التأكيد على استمرار عمل وكالة غوث اللاجئين ومسؤوليتها عن أوضاعهم بشكل عام والمخيمات على وجه الخصوص.

سادساً: الاقتصاد:

1ـ إلغاء اتفاق باريس الاقتصادي، والقيود التي يفرضها على الاقتصاد الفلسطيني وتمنع تطوره وتبقيه تابعاً للاقتصاد الاسرائيلي وفي خدمته.

2ـ وضع خطة اقتصادية شاملة تضمن تحقيق الاستقلال الاقتصادي تدريجياً، وتنهض بعملية الإنتاج، وتصحيح الإخلالات في البنية الاقتصادية والأخذ بالخيارات التنموية المناسبة للقطاعات الإنتاجية الرئيسية خاصةً قطاعي الصناعة والزراعة وبما يخدم في هذه الفترة احتياجات الاستهلاك المحلي بشكل رئيسي، ويقتضي ذلك تشكيل لجنة متخصصة كفؤة تقوم بدراسة الواقع وممكناته، وتضع الخيارات والحلول المناسبة.

3ـ تشجيع الاقتصاد التعاوني والمختلط إلى جانب القطاع الخاص ودوره في الاقتصاد الفلسطيني، والتأكيد على أهمية استمرار دور القطاع العام وإشرافه على كافة الخدمات الأساسية في المجتمع الفلسطيني.

4ـ حصر وتوحيد مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق والصرف، واعتماد نظام واضح ومحدد للتعامل مع الإيرادات والمصروفات، وحصرها في وزارة المالية، التي ينبغي أن تعمل وفق نظام واضح ومعروف ووقف أوجه التبذير والهدر المالي الجاري.

5ـ توفير المزيد من فرص العمل لاستيعاب جزء هام من القوة العاملة الفلسطينية وخصوصاً قطاع خريجي الجامعات والمعاهد والمهنيين.

6ـ تخفيف الضرائب على المواطنين ومراجعة السياسة التسعيرية خصوصاً للموارد الأساسية والخدمية بما يؤدي إلى خفض الأسعار وضرورة ربط الضرائب بالخدمات لتعميق الإحساس الاجتماعي بالمشاركة في التطوير والتنمية.

7ـ تشجيع التجارة والتعامل والتبادل الاقتصادي مع المحيط العربي خصوصاً مصر والأردن، بحيث يشكل المجرى الأساسي للتطور، وفحص قطاع المحروقات والكهرباء ومواد البناء والمنتجات الزراعية.

سابعاً: الصحة:

- توفير نظام صحة فلسطيني في إطار مؤسسة كفؤة وتستفيد من كل الإمكانيات المتاحة لتوفير الخدمة الصحية في المجتمع وتطويرها ومعالجة الوضع الصحي المتردي في المجتمع الفلسطيني وبما يجعل العلاج في متناول الجميع.

- وضع نظام للتامين الصحي الإلزامي صعوداً مع تدرج الدخل وبالاتجاه الذي يعفي الشرائح الفقيرة وذات الدخل المحدود.

- اعتماد خطة صحية ببعد تنموي يراعي الاعتماد المتدرج على المجتمع والكفاءة الفلسطينية، وتحديد الأولويات الفلسطينية عند التعامل مع الجهات المانحة بما يراعي هذه الوجهة.

- الاهتمام بالصحة البيئية بما يحقق درء الأخطار البيئية المحدقة بالمجتمع الفلسطيني.

ثامناً: التعليم:

- توحيد المناهج الدارسية وتطويرها بما يخدم الهوية الوطنية، ويؤكد التراث والتاريخ والانتماء العربي الفلسطيني.

- إصلاح النظام التعليمي وربطه بحاجات المجتمع.

- تعزيز والارتقاء بالدور الأكاديمي والبحثي المستقل للجامعات الفلسطينية، وتقديم الدعم لها، وبما يؤدي إلى خفض الرسوم الجامعية وجعل الدراسة في متناول الجميع.

- تعزيز مكانة ودور المجالس والهيئات الطلابية وهيئات المعلمين وهيئات العاملين في الجامعات بما يصون استقلاليتها وديمقراطيتها، ويمكنها من القيام بدورها الأكاديمي، والاجتماعي المأمول.

- الاهتمام بالثقافة الوطنية التي تصون تراثنا الوطني وتؤكد على حقوقنا الوطنية وتتصدى لكل محاولات الطمس والمصادرة والتزييف التي يمارسها أعداء شعبنا ضد ثقافتنا وتاريخنا.

تاسعاً: العمل والعمال:

- إقرار قانون العمل الفلسطيني بما يراعي المصالح الخاصة والمشتركة للعمال وأصحاب العمل بصورة موضوعية تحقق مصلحة المجتمع، وإنصاف العاملين فيه.

- إقرار حد أدنى للأجور وربطه بالأسعار الجارية.

- التأكيد على حق العمال في الانتظام بنقابات خاصة بهم مع ضمان حقهم في التظاهر والإضراب وأشكال النضال الاجتماعي الأخرى التي تحقق وتصون لهم حقوقهم، مع المراعاة المتبادلة والمطلوبة لأحكام القانون والنظام العام.

عاشراً: الشهداء والمعتقلون:

- الارتقاء بدور وزارتي الأسرى والشؤون الاجتماعية والمؤسسات الأخرى المعنية برعاية عائلات الشهداء والأسرى وتحقيق المساواة في التعامل معهم، ورفع قيمة المساعدات التي تقدم لهم، ووضع سياسات تراعي استيعاب أبنائهم وتوفير العمل لهم.

- العمل على إخراج المعتقلين من سجون الاحتلال دون تمييز نتيجة للانتماء أو الموقف السياسي أو سبب الاعتقال ■■

«ورقة عمل للنهوض بدور الاتحادات الشعبية والمهنية»

تمثل الاتحادات الشعبية و المهنية قطاعات أساسية في المجتمع، ومكون رئيسي من مكونات مؤسسات المجتمع المدني.

وقامت بأدوار هامة في إبراز الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في الستينات. ولعبت عبر مسيرتها الطويلة دوراً مميزاً في تعبئة القطاعات الجماهيرية الممثلة لها من أبناء شعبنا، في النضال الوطني التحرري لشعبنا. ولا زال هذا الدور قائماً ومطلوباً، وازدادت أهمية دورها في هذه المرحلة من أجل ترسيخ بنيان المجتمع المدني، والبناء الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي، وفي الدفاع عن حقوق ومطالب القطاعات الجماهيرية التي تمثلها.

انطلاقاً مما سبق فإن الضرورة الوطنية والاجتماعية والديمقراطية تقتضي العمل الجاد من أجل تجاوز الاتحادات الشعبية والمهنية لمأزقها الراهن، وحل ما يواجهها من مشكلات، وتأمين مقدمات نهوضها بدورها الوطني والنقابي.

إن هذا يتطلب الاتفاق على الخطوط العامة التالية:

1ـ توحيد الاتحادات الشعبية والمهنية، وتثبيت مرجعية واحدة لكل منظمة في الوطن والشتات ممثلة بهيئاتها المنتخبة.

2ـ اعتماد مبدأ التمثيل النسبي كآلية ديمقراطية - انتخابية لهيئات الاتحادات الشعبية والمهنية في المستويات كافة.

3ـ حرية واستقلال العمل النقابي، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للاتحادات، من خارج جمعياتها العمومية وهيئاتها المنتخبة.

4ـ تفعيل دور الاتحادات الشعبية والمهنية في الحياة السياسية والاجتماعية... من أجل إنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الاجتماعي والاقتصادي.

5ـ ضمان حقها في الإضراب والتظاهر دفاعاً عن رأيها وحقوق القطاع الجماهيري الذي تمثله.

6ـ عقد مؤتمراتها في أوقاتها، ووفقاً لدساتيرها ولوائحها الداخلية. المقرة من جمعياتها العمومية واحترام شروط العضوية فيها. وتطوير دساتيرها باستمرار، وفتح باب العضوية فيها لاستيعاب طاقات القطاعات التي تمثلها.

7ـ ضمان حق الكتل النقابية، في التعبيرعن رأيها بحرية واحترام الرأي والرأي الآخر وحرية التعبير.

8ـ رفض مظاهر العسكرة والتدخلات الأمنية في المنظمات الشعبية، والتصدي لكافة أشكال الاعتقال القائم على أساس الرأي السياسي أو النشاط النقابي أو الانتماء لهذه الكتلة النقابية أو تلك.

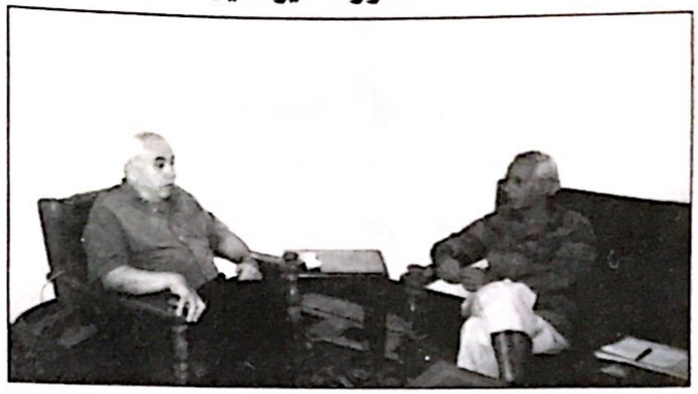
9ـ الفصل بين عضوية الهيئات التنفيذية والأمانات العامة...الخ والوظائف الرسمية.

10ـ عدم جوازالجمع بين عضوية هيئتين تنفيذيتين في مؤسستين نقابيتين في آن واحد.

11ـ تفعيل دور الاتحادات الشعبية والمهنية سياسياً ونقابياً في المنظمات العربية والدولية، من أجل نصرة حقوقنا و قضيتنا الوطنية. وتوفير التضامن والدعم لشعبنا. ومن أجل مقاومة التطبيع مع الاحتلال.

المكتب السياسي
للجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين
أيلول/1999

الرفيق جورج حبش يستقبل المفكر العربي المصري الدكتور سمير أمين



استقبل الدكتور جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في دمشق يوم الثالث والعشرين من أيلول المفكر العربي المصري الأستاذ سمير أمين. وقد جرى خلال اللقاء تبادل الآراء والأفكار حول الأوضاع على الساحة العربية، وخاصة ما يتعلق بالجانب الثقافي وأهمية تحصين الجهة الثقافية لمواجهة التحديات الخطيرة التي تمر بها الأمة العربية.

وقد حضر اللقاء الدكتور ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مسؤول دائرة الثقافة والإعلام.

والجدير بالذكر أن الأستاذ سمير أمين قام بزيارة لدمشق لإلقاء محاضرة في مكتبة الأسد حول ثقافة العولمة وعولمة الثقافة وذلك بمناسبة افتتاح معرض الكتاب الذي يقام سنوياً في مكتبة الأسد بدمشق.

د. حبش يتلقى برقية شكر من الرفيق كيم جونغ إيل

الرفيق جورج حبش
الأمين العام للجنة المركزية
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

بالتكليف من الرفيق كيم جونغ إيل القائد العظيم للشعب الكوري، يطيب لي أن أعبر لكم عن عميق الشكر على ماتفضلتم به من رفع برقية التهاني والتمنيات للرفيق كيم جونغ إيل القائد العظيم للشعب الكوري بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين لتأسيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وتفضلوا بقبول فائق احترامي وتقديري.

جونغ تشون غن
سفير جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في دمشق
١٩٩٩/٩/٣٠

السيدة هيلدا حبش ترد على القاضي الفرنسي بروغيير

نشرت مجلة الوسط الأسبوعية التي تصدر في لندن في عددها رقم ٣٩٣ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٨/٩ رسالة توضيحية من السيدة هيلدا حبش تذكّر فيها بالدور السيء الذي مارسه القاضي الفرنسي جان لوي بروغيير خلال «الأسبوع الذي هز فرنسا» في بداية عام ١٩٩٢ عندما حاول بروغيير توقيف الرفيق جورج حبش القادم لفرنسا للعلاج بدعوى أنه قائد للإرهاب، وفيما يلي نص هذه الرسالة:

جاءنا من السيدة هيلدا حبش زوجة جورج حبش الأمين العام لـ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» الرد الآتي:

«قرأت في «الوسط» العدد ٣٧٨ بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٨ تحقيقاً صحافياً عن القاضي الفرنسي السيد جان لوي بروغيير «المتخصص بملاحقة قضايا الارهاب». ومما أثار دهشتي بعد استعراض مسيرته الطويلة وانجازاته الكبيرة في «مكافحة الارهاب» أن يتعمد السيد بروغيير القفز عن موضوع هام كان له فيه دور رئيسي غير مشرف هز فرنسا في تلك الفترة وأثار عاصفة هوجاء من ردود الفعل المتباينة وأطاح بعدد من كبار المسؤولين الفرنسيين، وتحولت رحلة علاج «الحكيم» إلى قضية سياسية طغت على كل ما عداها من أحداث وسميت قضية حبش.

«أسبوع الجنون» هكذا تصدرت العناوين الرئيسية لمعظم الصحف الفرنسية بعد العاصفة التي أثارتها رحلة العلاج الشهيرة، وما أريده في هذه الرسالة تسليط الضوء على دور بروغيير ونفض الغبار عن ذاكرته وذاكرة من يعتقد أن الحقائق تضيع في غياهب النسيان.

فمع بداية عام ١٩٩٢ رافقت زوجي في تلك الرحلة بعدما أنهيت ترتيبات السفر مع الصليب الأحمر الفرنسي وبموافقة الإليزيه وبمعرفة الرئيس ميتران وجميع الجهات الرسمية المعنية على أعلى المستويات، ولم يخطر في ذهني آنذاك أنني مقدمة على مواجهة موقف من أشد المواقف صعوبة في حياتي، والذي كان القاضي بروغيير أحد أهم مسببيه على رغم أننا كنا على يقين تام بأن كل اجراءات السفر أنجزت على أكمل وجه، وأن زوجي سيتلقى العلاج بكل هدوء وطمأنينة، وأن الحكومة الفرنسية قادرة على توفير الحماية له كما وفرت لغيره من المسؤولين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين، كحق من أبسط الحقوق لمناضل تاريخي كرس جل حياته من أجل القضية الفلسطينية وقضايا الأمة العربية، هذه القضية التي لاقت كل الدعم والمساندة من معظم دول وشعوب العالم ومن ضمنها فرنسا بلد «النور والحضارة»، التي تدافع عن حقوق الانسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ومن ضمنها الشعب الفلسطيني.

من أجل ذلك كله ذهبنا ونحن مطمئنون إلى أن الأمور تسير كما يجب، ولم نكن في ذلك الوقت في «مهمة فدائية أو محزمين بالمتفجرات» حتى نفاجأ بالسيد بروغيير يصدر مذكرة توقيف بحق «الحكيم» وتلفيقه التهم الباطلة وتصويره كقائد لـ «الارهاب» أمام الرأي العام الفرنسي والعالمي. وليس كرمز وطني وقائد عربي وأممي، وتم حشد المئات من عناصر الأمن الفرنسي والقوات الخاصة بمكافحة الإرهاب، كما أخلي المشفى من المرضى وتحولت المنطقة المحيطة به إلى ثكنة عسكرية. ورافق ذلك قيام الجالية اليهودية المرتبطة بالصهيونية بالقيام بتظاهرات وأعمال استفزازية معادية للقضية الفلسطينية وأحد أبرز رموزها الوطنية. أمام هذه الهجمة الشرسة وإصرار السيد بروغيير على التحقيق مع «الحكيم» وتمترسه بالمشفى لتحقيق ذلك، واجهت هذا الموقف بكل قوة وصلابة مهددة رجال الأمن بأن هذا التحقيق لن يتم إلا على جثتي، مما أدى إلى التراجع عن قرارهم، وإصدار بيان كاذب يدّعون فيه أن السبب في عدم إجراء التحقيق يعود لوضع «الحكيم» الصحي. وأمام هذا العناد والإصرار وما رافق ذلك من حملات التضامن العربية والدولية الرسمية منها والشعبية وأخص الدور الجزائري حكومة وشعباً، ذلك كله أدى إلى إفشال كل المحاولات الهادفة للمساس، بكرامة «الحكيم».

وأشير هنا إلى أن مصادر موثوقة أكدت لي أن الخارجية الفرنسية تلقت خلال هذه الفترة الحرجة أكثر من ألف برقية احتجاج وإدانة من شخصيات مختلفة من كل انحاء العالم. وكلهم طالبوا إما بتقديم العلاج اللازم للحكيم أو السماح له بالسفر.

لقد فات السيد بروغيير أن عملية احتجاز شخصية قيادية فلسطينية لها تاريخها النضالي الطويل وتتمتع باحترام وتقدير عاليين ليس بين أبناء شعبنا الفلسطيني وحسب، بل وعلى المستوى العربي والدولي، لن يمر دون أن يترك آثاراً سلبية لايستطيع أحد تقدير حجم نتائجها وطبيعتها ومدى انعكاساتها على فرنسا بشكل خاص.

ومن المؤكد أن عملاء الموساد الإسرائيلي كان لهم دور رئيسي في «أسبوع الجنون» هذا عبر تسريب أخبار حركة تنقلات الحكيم، رغم أن الاتفاق مع كافة الجهات المعنية كان يشدد على أن هذه الزيارة بكل جوانبها ستكون غير معلنة. وألفت الانتباه هنا إلى أن مسؤولين في الأمن الفرنسي قالوا في هذا السياق: «أن الأمر خرج عن سيطرتنا» لأنه تم تسريب خبر قدوم د. جورج حبش من تونس.

لقد أردت من خلال هذه الرسالة القصيرة أن أزيح الستار عن جانب من الحقيقة ووضعها نصب أعين قراء مجلتكم الأعزاء لتبقى محفورة أبداً في ذاكرتنا جميعاً، ولا ننسى من وقف إلى جانب قضايانا العادلة ومن وقف في المعسكر الآخر، فلا زالت المعارك التي سيواجهها شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية كثيرة» ■■

المؤتمر الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني من أجل حقه في تقرير المصير والاستقلال

عقد مؤتمر في أثنيا/اليونان بين ٢٣-٩/٢٤/ ٩٩ دعا إليه السكرتير التنفيذي لمنظمة التضامن مع القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. تحت شعار [المؤتمر الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني من أجل حقه في تقرير المصير والاستقلال].

وحضر هذا المؤتمر عدد كبير من ممثلي الأحزاب والمنظمات غير الحكومية من القارات الثلاث. وشارك في المؤتمر وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة الرفيق أبو أحمد فؤاد عضو المكتب السياسي للجبهة، وبحث المؤتمر الموضوعات التالية:

- الوضع الحالي في فلسطين.
- المسؤولية الدولية لـ ٥٠ عاماً.
- إقامة دولة فلسطين
- دور الأمم المتحدة
- اتفاقية جنيف الرابعة
- الدور الأوروبي تجاه مسيرة السلام
- النظرة تجاه مشكلة فلسطين ودول أمريكا اللاتينية
- التطورات السياسية الجارية
- الجهود المبذولة من قبل المنظمات غير الحكومية لايجاد حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي
- التنسيق بين الفلسطينيين والمنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي.
- حملات سياسية وإعلامية من قبل المنظمات غير الحكومية لتحريك الرأي العام الدولي.

وقدمت دراسات حول الموضوعات المذكورة وجرى مناقشتها من قبل أعضاء المؤتمر.

لقد تميز هذا المؤتمر بالمناقشات الجادة والمسؤولة من قبل من قدموا مداخلات حول حقوق الشعب الفلسطيني والجميع أكد على ضرورة تنفيذ كافة قرارات الشرعية الدولية. وأدانوا المواقف الإسرائيلية والأمريكية.. وأدانوا سياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها بشكل رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية. وأدانوا تجزئة قرارات الشرعية الدولية. كذلك أكدوا أن مرجعية التسوية في المنطقة يجب أن تكون الأمم المتحدة ومؤسساتها. وليس الولايات المتحدة.

وصدر عن المؤتمر بيان ختامي جاء فيه:

- يؤكد المؤتمر مجدداً أن تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني المشروعة والتاريخية بما في ذلك وحقه في العودة إلى أراضيه التي طرد منها واستعادته للأراضي التي تحتلها إسرائيل بصفة غير شرعية وبالقوة حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس قد أصبح أمراً ملحاً. وإن هذه الحقوق تجد دعماً واضحاً من جانب قرارات منظمة الأمم المتحدة والرأي العام العالمي.

- إن الولايات المتحدة التي تدعم إسرائيل دعماً غير مشروط وتمارس حق الفيتو في مجلس الأمن للأمم المتحدة ضد أية محاولة لإدانة السياسة المجرمة التي تطبقها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني. تدعي بنفاق تعرض حقوق الإنسان والشرعية الدولية للانتهاك من أجل شن عمليات عدوانية همجية ضد شعوب أخرى لاسيما لمضايقة بلدان عربية أخرى والهجوم عليها على هامش من الأحكام والمبادئ المقرة من قبل الأمم المتحدة ذاتها. وفي مرات عديدة عبر الانتهاك الصارخ لهذه الأحكام.

- إن المشاركين في المؤتمر يدعون الأسرة الدولية لاستنكار وإدانة امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية. والمطالبة بتدمير هذه الأسلحة. كما يطالبون الولايات المتحدة والقوى العظمى باتباع سلوك أخلاقي مسؤول وانهاء تواطئها.

- مطالبة البرلمان الدولي باعتبار المجلس الوطني الفلسطيني عضواً عاملاً فيه.

- كما أكد المؤتمر على ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية على الجولان السوري. وانسحاب إسرائيل من كل الأراضي السورية المحتلة بدون قيد أو شرط وتطبيق قرار (٤٢٥) المتعلق بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية في الجنوب والبقاع الغربي بدون قيد أو شرط.

- مطالبة الأمم المتحدة بإعطاء صفة العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية.

- وأصدر المؤتمر نداء خاصاً للتضامن مع العراق الشقيق والمطالبة برفع الحصار والظلم عن الشعب العراقي. وأدان العمليات العدوانية المستمرة على الأراضي العربية من قبل الولايات المتحدة، وبريطانيا.

- كما أصدر نداء خاصاً للتضامن مع كوبا، وطالب برفع الحصار عنها.

كلمة الرفيق أبو أحمد فؤاد في المؤتمر

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالتحية والتقدير لمنظمة الأوسبال على مبادرتها بالدعوة لعقد هذا المؤتمر في هذا الظرف الذي يحتاج فيه الشعب الفلسطيني إلى دعم وتأييد وتضامن الدول والشعوب المحبة للحرية والاستقلال كما أتوجه بالتحية للجنة المنظمة للمؤتمر وللشعب اليوناني الصديق.

- إن الشعب الفلسطيني قد عانى خلال هذا القرن ما لم يعانِه أي شعب في العالم. لقد عانى من التشرد والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية والسياسية التي نصت عليها كل الشرائع الإنسانية وقرارات الشرعية الدولية.

- إن كل ما أصاب الشعب الفلسطيني واعدداً من البلدان العربية، السبب الرئيسي في صنعه واستمراره حتى يومنا هذا هو الإمبريالية العالمية وفي مقدمتها أمريكا، وبريطانيا. ولولا دعم هذه الدول الإمبريالية للعدوانية الصهيونية لما تمكنت إسرائيل من الاستمرار في احتلالها لفلسطين والأراضي العربية الأخرى. ولما استمر الشعب الفلسطيني مشرداً وفاقداً لأبسط حقوقه الانسانية والسياسية لن يقوم سلام في المنطقة إذا لم يستعد الشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة، وإذا لم تستعد الدول العربية المحتلة أراضيها وكامل حقوقها المشروعة.

ان الخطة الأمريكية للسلام في المنطقة قائمة على أساس البرنامج والخطط الصهيونية. فكيف يمكن أن تكون الولايات حكماً نزيهاً أو وسيطاً في الوقت الذي تؤكد الوقائع يومياً الانحياز الكامل من قبلها إلى جانب إسرائيل. وتظهر من خلال المواقف والممارسات العملية معاداتها للعرب ولحقوقهم المشروعة.

إن التفرد الأمريكي يشكل خطراً على العالم. وان توقف هذا الخطر تتحمل مسؤوليته الأمم المتحدة. كذلك فإن العالم لن تستقيم أوضاعه إلا إذا أصبح عالماً متعدد الأقطاب.

لذا أتقدم بالاقتراحات التالية:

- أن يؤكد المؤتمر على ضرورة تنفيذ جميع قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ولبنان، وسوريا.

- إدانة سياسة المعايير المزدوجة التي تتبعها الدول الإمبريالية. وبشكل خاص الإدارة الأمريكية.

- أن يؤكد المؤتمر على حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم التي هجروا منها. حسب قرار (١٩٤) دون أي تعديل أو تغيير. إن الشعب الفلسطيني لايمكن أن يقبل بغير العودة إلى وطنه بديلاً.

- أن يعبر المؤتمر عن دعمه وتأييده لنضال الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق أهدافه المشروعة وغير القابلة للتصرف. وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بالسيادة الكاملة وعاصمتها القدس.

- يدعو المؤتمر الأمم المتحدة إلى القيام بواجبها. وتنفيذ قراراتها وعدم اتباع سياسة الكيل بمكيالين. حيث أن العديد من قرارات الأمم المتحدة جرى تنفيذها في مناطق عديدة في العالم. ولكن لم ينفذ ولو قرار واحد من بين عشرات القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

- الموافقة على المقترحات المتعلقة بعضوية المجلس الوطني في البرلمان العالمي «عضوية كاملة».

- الموافقة على مطالبة الأمم المتحدة بإعطاء العضوية العاملة لدولة فلسطين في هيئاتها ومؤسساتها ■■

بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيسه: الحزب الشيوعي السوري

يعقد نـدوة فكرية بعنوان «حركة التحرر الوطني العربية: واقع وآفاق»



بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الحزب الشيوعي السوري أقامت اللجنة المركزية للحزب ندوة فكرية بعنوان حركة التحرر الوطني العربية: واقع وآفاق، يومي ٢٥-٢٦ أيلول ١٩٩٩ في قاعة الاتحاد العام لنقابات العمال بدمشق وقد حضر الندوة عدد كبير من الأحزاب الشيوعية والتقدمية العربية.

افتتحت الندوة الرفيقة وصال فرحة بكداش الأمين العام للحزب الشيوعي السوري بكلمة أكدت من خلالها أن أفكار الماركسية اللينينية ستبقى حية في أذهان الملايين من البشر رغم المصاعب التي تمر بها قوى التقدم والإشتراكية والسلام في العالم، كما أكدت في كلمتها أن مبادئ الاشتراكية لازالت صالحة للعمل رغم إنهيار الاتحاد السوفييتي.

وبعد كلمة الافتتاح بدأت الجلسة الأولى لأعمال الندوة وقد تحدث في هذه الجلسة الدكتور مازن حنا نائب الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني والدكتور أحمد برقاوي أستاذ الفلسفة في جامعة دمشق والرفيق صالح بوظان عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري والرفيق وائل حجار عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني «تحت التأسيس» والدكتور ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والرفيق جبران الجابر عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري.

أما الجلسة الثانية التي استكملت في اليوم الثاني فقد تحدث في هذه الجلسة: الرفيق عصام النابلسي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني، والدكتور محمد البطل عضو لجنة العلاقات الخارجية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والدكتور قدري جميل عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري، والباحث محمد الجندي والدكتور نايف سلوم، والدكتور عمار بكداش عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري والرفيق إبراهيم بدراوي أحد قادة الحزب الشيوعي المصري.

وبعد إلقاء المداخلات تم فتح باب النقاش والحوار حيث جرت مناقشات هامة أغنت المداخلات المطروحة، واختتمت الندوة بكلمة للرفيقة وصال فرحة بكداش ركزت خلالها على أهمية وحيوية المناقشات التي شهدتها الندوة مؤكدة أن الرأسمالية لازالت سبب مآسي الشعوب، وأن الحركة الشيوعية المنظمة لاتزال صالحة للعمل والنضال لخدمة كل الشعوب المكافة من أجل الحرية والعدالة.

وفيما يلي أهم ما جاء في مداخلة الدكتور ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤول دائرة الثقافة والإعلام.

أيتها الأخوات أيها الأخوة

الرفيقات والرفاق

اسمحوا لي أن أتقدم باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأحر التهاني، وأصدق التمنيات الكفاحية لرفاقنا في الحزب الشيوعي السوري بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس حزبهم المجيد، حزب الجلاء، حزب الشغيلة والكادحين الذي وقف عبر امتداد تاريخه العريق إلى جانب كفاح شعب فلسطين وقضيته العادلة والذي وقف إلى جانب قضايا الحق والحرية والعدل في العالم أجمع.

ـ سأركز في مداخلتي على قضية فلسطين التي تتعرض لخطر التصفية والتبديد على يد الدوائر الاستعمارية والصهيونية بعد أكثر من خمسين عاما من الصراع المتواصل والمرير مع المشروع الصهيوني السرطاني في المنطقة العربية ومسؤوليتنا كحركة تحرر فلسطينية وعربية وكأمة عربية لمواجهة الأخطار المتزايدة المحيطة بنا من كل جانب.

افتقد العرب في صراعهم مع الصهيونية وإسرائيل لمشروع رؤية واضح الأهداف والمعالم سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى الحركات والأحزاب السياسية ولم يتمكنوا من صياغة رؤية عملية تاريخية موحدة نتيجة الإرتباك والضعف الفكري والثقافي وتباين المصالح وضعف الوعي بحقيقة المشروع الصهيوني وأبعاده وسبل التصدي له وطغيان التعارضات والانقسامات على حساب التناقض الرئيسي، مما أدى إلى استنزاف الموارد والطاقات وتعميق الشروخ والصراعات، وعدم إدراك مخاطر ذلك في تقوية وتغذية العدو بنقاط قوة إضافية كبيرة.

لم تتمكن القوى السياسية العربية بمختلف اتجاهاتها الفكرية من الوصول إلى صياغة نظرية وعملية سليمة للعلاقة فيما بينها لمواجهة إسرائيل، حيث اتسمت العلاقة بالتناقض والصراع واختلاف التصورات والوسائل، بينما التحديات الخارجية كانت تفترض التوحد ورؤية المشترك، وهو كبير وواسع، والعمل على تطويره مع فهم حرية الاختلاف والاجتهادات وضبطها على أساس القواسم المشتركة وضرورة وجود ناظم عام من الأساسيات يجمع مختلف الاتجاهات.

إن الإخفاق الذي تجلى على هذا الصعيد يعود في بعض جوانبه لخلل معرفي لدى القوى بتياراتها المختلفة والتي لم تستطع أن ترى الواقع العربي بكل مكوناته وتراثه وتاريخه وتجاذباته السياسية والاجتماعية والفكرية.

لاشك أن ضبابية وعدم وضوح الرؤيا وما ترتب عن ذلك من فشل في مواجهة المشروع الصهيوني والقوى الداعمة له ناجم بالأساس عن غياب وعدم تبلور المشروع النهضوي العربي بكامل أبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية.

أشار الدكتور سمير أمين في حوار مع مجلة الهدف في شباط ١٩٩٦ إلى غياب مشروع مجتمعي في الوطن العربي قائلاً: «إذا أخذنا كافة التيارات الفكرية السياسية لوجدنا أنها لاتملك مشروعاً، فالتيار الاشتراكي ذو الاتجاهات المختلفة لايوجد لديه مشروع، بل يوجد لديه نظرة قديمة عن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية وبناء المجتمع، وهذه النظرة انتهت. والقوميون بأشكالهم المختلفة لايملكون دليلاً ومشروعاً، بل لديهم ذكريات عن الماضي لكن الفترة السابقة انتهت ومشروعهم تآكل تدريجياً، وأما البرجوازية الوطنية التي كان عندها مشروعات في العشرينات والثلاثينات انتهت الآن واصبحت هذه البرجوازية كومبرادورية تتكيف يوما بعد يوم لاحتياجات التوسع على الصعيد العالمي ولاتملك مشروعاً، وبالنسبة للتيارات الإسلامية، فإنهم يظنون أنهم يمتلكون مشروعاً، لكن مشروعهم

حسب سمير أمين ليس بمشروع، بل هو توحيد بين قبول الكومبرادور في مجال الواقع الاجتماعي والانتماء إلى المنظومة الرأسمالية كما هي من جانب، وتنفيذ قوانين الشريعة الإسلامية من الجانب الآخر. وبالتالي فإنهم لايملكون مشروعاً حتى لو تمتعوا بشعبية ونجاح».

لاشك أن القوى والاتجاهات الفكرية ـ السياسية في الساحة العربية بمختلف تياراتها قدمت اجتهادات ورؤى للنهوض بالمجتمع العربي ومواجهة التحديات الخارجية، لكن كل منها كان يدعي امتلاكه للحقيقة ويظن أن برنامجه ورؤيته وأداءه ستكفل تحقيق الأهداف والوصول إلى الغايات التي يطمح إليها الإنسان العربي.

اختلفت الآراء والاجتهادات النظرية والعملية سواء على صعيد عملية البناء المجتمعي الداخلي أو على صعيد مجابهة التحديات الخارجية وفي القلب منها التحدي الصهيوني، وكان من الطبيعي والمفهوم أن تختلف التصورات والأفكار لقوى وتيارات فكرية ـ سياسية متباينة المنابت والاتجاه، لكن ما هو غير طبيعي وصحيح سيادة روح الإحتراب والتصادم بين هذه القوى وطغيان التعارضات والتناقضات على حساب التناقض الرئيسي والخطر الداهم الذي مثله المشروع الصهيوني وعلى حساب الجميع.

لقد قدمت الاتجاهات المختلفة اجتهادات سليمة واجتهادات خاطئة، ولا تستطيع قوة أو اتجاه أن يدعي أنه قدم مشروعاً متكاملاً ومتبلوراً على الصعيد النظري وعلى صعيد الممارسة، وعلى الجميع باعتقادنا أن يعيد قراءة تجربته قراءة نقدية جريئة لاستخلاص الدروس والاستفادة منها، فالقوى الشيوعية لم تستطع الإمساك كما يجب بالخصوصية القومية وتحدياتها، ولم تعطِ هذا المرتكز الهام والجوهري الأهمية التي تستحق. والقوى القومية ركزت على هذا الشعارات الاستراتيجية وسادت أطروحاتها نزعة رومانسية عاطفية رفعت شعارات كبرى، لكن لم يجر التدقيق والدراسة في العناصر والعوامل الأساسية التي يمكن أن تجعل من هذه الشعارات ومن الحركة الجماهيرية الواسعة قوة مادية لتغيير الواقع. فقد تمحور الفكر القومي حول شعارات بعيدة المدى دون أن يرى الوسائل المفضية إلى تحقيقها فقدس الوحدة والعروبة ونسي الواقع وتعقيداته. والقوى الإسلامية وقفت موقفاً سلبياً غير منفتح من الأفكار الأخرى التي تقع خارج نطاق رؤيتها الفكرية.

هذا الواقع قاد إلى علاقة مأزومة بين القوى المختلفة، حيث هيمنت في الممارسة عملية نفي الآخر الأمر الذي أدى إلى صدام شبه دائم فيما بينها وضعفت إلى حد بعيد إمكانيات العمل المشترك لمجابهة الخطر المشترك.

جهد الاستعمار لمواجهة الدين والإسلام السياسي مع القومية العربية والإشتراكية وعمل كل ما يستطيع لاستغلال وتعميق النزاعات الأيديولوجية والسياسية والمذهبية والدينية والطائفية في المنطقة ومن نافل القول أن الرد على ذلك لن يكون إلا من خلال التنسيق والتفاهم حول الأهداف الوطنية والقومية والنضال المشترك لتحقيقها.

أفرزت تجربة خمسين عاماً من الصراع دروساً عديدة في مقدمتها ضرورة إعادة قراءة تجارب الأحزاب لذاتها قراءة نقدية أولاً، وقراءة تجارب القوى الأخرى لمعرفة الجوانب السليمة والصحيحة في أطروحتها، أي بات مطلوباً من اليسار أن يعيد قراءة أطروحات وأفكار التيار القومي والحركة الإسلامية، ومطلوب من الإسلام السياسي المتنور أن يعيد قراءة وتقييم التجارب والأفكار القومية واليسارية بهدف معرفة الآخر معرفة حقيقة علمية بهدف تعميق التحالف السياسي لخلق أوسع جبهة عربية على الصعيد الوطني وعلى المستوى القومي لمواجهة الاستحقاقات الداخلية والخارجية.

إن الفكر اليساري قدم رؤية متقدمة للوحدة التناقضات الاجتماعية وتحقيق العدالة والديمقراطية بين أبناء المجتمع، والفكر القومي قدم رؤية صائبة لأهمية وضرورة الوحدة العربية والحاجة الموضوعية لها في مواجهة التجزئة والاستعمار، والفكر الإسلامي يحمل الموروث الحضاري للأمة وقدمت أجنحته المجاهدة نموذجاً في الكفاح والمقاومة، لذلك فإن التناقض الرئيسي هو بين جميع هذه القوى مجتمعة وبين الصهيونية والاستعمار الحاضرين بقوى ملموسة تهدد حاضر ومستقبل الأمة العربية في الصميم.

ينبغي بناء تحالف عريض ينطلق من السياسي ويؤجل الأيديولوجي إلى مراحل لاحقة وليست راهنة.

إن مهام حركة التحرر العربي مواجهة الواقع العربي المتردي، مسألة ممكنة، بل هي الطريق الوحيد لمواجهة التخلف والتبعية والإنقسام والانهيارات السياسية. لكن هذه المواجهة تتطلب جملة من المهام لايمكن من دونها إحداث حالة نهوض وتقدم جدي لتجاوز هذا الواقع، فما هي هذه المهام:

أولاً: رفض الاستسلام والخضوع الاقتصادي والسياسي، الذي تصوره آلة الدعاية الإمبريالية وأعوانها، كأمر واقع لايمكن الفكاك منه والنظرة إلى الوضع العربي الراهن في صيرورته التاريخية، أي من حيث كونه نتاجاً لصيرورة تاريخية، ونتاج لسنوات طويلة من الغزو الاستعماري الصهيوني والتواطؤ الرجعي، وهذا الواقع يحمل في أحشائه كل إمكانات نفيه وإعادة إنتاجه.

ثانياً: إعادة تجديد حركة التحرر الوطني العربية بمختلف اتجاهاتها، بخطاب جديد أكثر ملموسية خطاب عقلاني نقدي علمي متجدد، يرفض البهرجة الاستسلامية ويتخلى عن الشعارات الطنانة والرنانة، يُقر أولاً بوجود أزمة تعانيها حركة التحرر الوطني، ويدرس ثانياً الأسباب العميقة لفشل المشروع النهضوي العربي لاستخلاص الدروس التي أفرزتها المرحلة الماضية بعيداً عن التعصب والجمود والتبرير والدفاع الغريزي عن الذات، بهدف تكوين رؤية مشتركة لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

ثالثاً: تعميق الوعي لطبيعة وحجم ومدى الهجوم الاستعماري الصهيوني على الوطن العربي واستهدافاته الاقتصادية والسياسية والعسكرية الثقافية. ونسج تحالفات سياسية تتسع لجمع التيارات والاتجاهات المناهضة للاستعمار، الوطنية القومية والماركسية والإسلامية المتنورة، على أساس برنامج قواسم مشتركة تغلب التحالف السياسي وقضايا اللقاء والتعاون على الصراعات الايديولوجية والحزبية، التي دفعت ثمنها جميع فصائل حركة التحرر العربية.

رابعاً: اعتبار قضية فلسطين الصراع العربي الصهيوني، قضية مركزية لفصائل حركة التحرر الوطني العربية، والعمل على توحيد الفهم والنظرة للكيان الصهيوني ودوره الاقتصادي والسياسي والثقافي والعسكري في الوطن العربي، باعتباره لايشكل خطراً على الشعب الفلسطيني فقط، بل على مجموع البلدان العربية.

إن الغرب الاستعماري تمكن من تصدير المسألة اليهودية للعالم العربي جاعلاً منها وسيلة أساسية من وسائل إخضاع المنطقة، وإن الكيان الصهيوني ربط مصيره بدور لايمكن الاستغناء عنه من خلال ارتباطه بقوى استعمارية تريد إخضاع الوطن العربي ومصادرة ثرواته ومستقبله، وإذا كان من الممكن نظرياً التعايش مع هذا الكيان كما يقول أحد الكتاب العرب، فمن المستحيل عملياً التعايش مع دوره ووظيفته.

خامساً: إعادة الاعتبار لموضوعة الوحدة العربية والمسألة القومية، فلن نستطيع مواجهة التحديات النوعية في ظل التشرذم والانقسام ولن يتم تنمية حقيقية مستقلة ومعتمدة على النفس وتحرر اقتصادي وتقدم اجتماعي وتكنولوجي حاسم في ظل التجزئة والقطرية. ولكن ضمن نظرة قومية متجددة أكثر وعياً وملموسية بعيداً عن زمن البديهيات التي كان يعتبر الوحدة العربية في متناول اليد وتحرير فلسطين شأن قادم وقريب.

إن الدعوة للوحدة العربية لايمكن أن تتم إلا بصورة تدريجية وبتوفير أسسها المادية، وضمن شعارات واقعية تبدأ بالتنسيق والتعاون والتكامل والاتحاد ثم الوحدة كهدف استراتيجي وتأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية والترابط الجدلي الوثيق بين البعدين الوطني والقومي، فلا تغييب للوطني على حساب القومي ولا إهمال للقومي على حساب الوطني.

سادساً: المواجهة الجادة والمدروسة والعلمية لدور الإعلام والتخريب والتضليل الاستعماري الحديث والمتقدم في عصر التكنولوجيا والمعلوماتية ووسائل الاتصال ومجابهة الهجوم الأيديولوجي الامبريالي الشامل الذي يستهدف تسميم العقل لدى الشعوب المضطهدة. مما يستدعي النضال الجاد العلمي والمدروس والمعلَل على الجبهة الثقافية التي تتناول حقنا في الوجود والحرية والحياة، والتي تتناول حضارتنا وتاريخنا وتراثنا ومستقبل أجيالنا.

سابعاً: النضال من أجل الديمقراطية بمفهومها الشامل باعتبارها قضية مفتاحية لتقدم وتطور الوطن العربي ومعالجة قضاياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية لخلق مجتمعات عربية حديثة ومتقدمة.

إن الديمقراطية هي الشرط الحاسم في تطور المجتمعات والشعوب قاطبة ■■

هل تستعيد روسيا هيبتها في حرب الشيشان الثانية؟

عصام سلامة



جاءت التطورات الدراماتيكية الأخيرة المتلاحقة في الحرب التي تشنها روسيا على الشيشان، وقبلها داغستان بعد سلسلة العبوات المتفجرة في قلب موسكو والتي أوقعت المئات من الضحايا المدنيين، لتعيد إلى الأذهان مأساة حربها الأولى (الخاسرة) مع الشيشان في الأعوام (١٩٩٤-١٩٩٦م) في الوقت الذي تشهد فيه روسيا العديد من الأزمات الداخلية المتفاقمة كالفساد والرشوة والفضائح المالية للبطانة الحاكمة فيما يسمى بعملية «غسل الأموال»، إضافة للفقر والبطالة والجريمة المنظمة والديون الخارجية، خاصة مع اقتراب موعد الاستحقاق الانتخابي في روسيا سواء لمجلس (الدوما) أو للرئاسة، لتفتح بذلك الأبواب على عدة احتمالات من الضياع في المجهول لمكانة روسيا ومستقبلها السياسي.

لقد بدأت هذه الأحداث الخطيرة في نهاية شهر آب وبداية شهر أيلول الماضي عندما تمكنت مجموعات صغيرة من اقتحام عدة قرى في داغستان بالقرب من الحدود الشيشانية، وقد قدر عددها آنذاك بحوالي (١٢٠٠) شخص، والحديث عن اعتزامهم الإعلان عن «جمهورية إسلامية»، في هذه المنطقة الغنية بالنفط والغاز والمعادن، الأمر الذي دفع روسيا للتصدي لهذه الحركة الانفصالية، حيث تمكنت القوى الروسية والاتحادية من القضاء على هذه المجموعات المسلحة وقتل العديد منهم وطردهم خارج حدود داغستان بعد معارك ضارية دامت أكثر من أسبوعين ولكن الأمور لم تنتهِ عند هذا الحد، فسرعان ما انتقلت عدوى هذه الحرب إلى وسط موسكو نفسها، ولكن بشكل مختلف هذه المرة من خلال ما اصطلح على تسميته بحرب «العبوات المتفجرة»، التي طالت الأحياء المدنية، مما رفع الحصيلة الإجمالية لضحايا الانفجارات الخمسة إلى أكثر من (٢٩٢) قتيلاً بالرغم من حملة التعبئة العامة لقوات الأمن الروسية في كل أنحاء البلاد.

وقد أعلن «جيش تحرير داغستان» مسؤوليته عن الانفجارات الأربعة الأولى، كما نفى القائد الميداني الشيشاني شامل باسييف ومساعده خطاب تورطهما في هذه الانفجارات.

وعلى إثر ذلك جرى تداول عدة سيناريوهات في موسكو تشير إلى أن يلتسن سيحاول إجهاض الانتخابات البرلمانية وذلك بافتعال أزمة عامة تتيح له إعلان الأحكام العرفية في البلاد..

وأدّت موجة الانفجارات الأخيرة في موسكو إلى فقدان الأمن وزعزعة الثقة بين الشعب الروسي والحكومة، وزاد من تفاقم الأوضاع سوءاً، مما أضعف كثيراً من هيبة الحكومة الروسية على المستوى الداخلي والخارجي خاصة بعد فقدانها لهذه الهيبة أصلاً في أحداث (يوغسلافيا وكوسوفو) إزاء حلف الناتو الذي لم يترك لها أي دور ذو قيمة.. علاوة على امتعاض وغضب الحكومة الروسية من جمهورية الشيشان التي حصلت على شبه استقلال عن روسيا.

هذه العوامل مجتمعة دفعت بالحكومة الروسية إلى التشدد إزاء أحداث داغستان، والتي حمّلت بموجبها جمهورية الشيشان كامل المسؤولية.. مما دفعها إلى شن حملة عسكرية برية مؤخراً على المناطق الشمالية الحدودية في جمهورية الشيشان، وقد ترافق ذلك مع شن قصف جوي مركز على العديد من المنشآت الحيوية كالجسور والمباني والمعامل والوقود إلخ، مستخدمة أسلوب الناتو في حرب يوغسلافيا.. وذلك على أمل استعادة هيبتها التي فقدتها على الصعيد المحلي والدولي، يساعدها في ذلك وجود رأي عام روسي يؤيد القيام بهذه الحملة العسكرية، بالإضافة إلى تأييد معظم الحكومة الروسية وبعض المعارضة السياسية لهذه الإجراءات.

فقد اعترف رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين بأن «العمليات القتالية تجري فعلاً» على أراضي الجمهورية الشيشانية، وألمح إلى إقامة «حزام أمني» في مناطقها الشمالية غير معترف بحدود للشيشان فيما حذرت «غروزني» من أنها قد تنقل المعارك إلى روسيا..، وفي الوقت نفسه أكد الناطق باسم الرئيس يلتسن: أن الكرملين «مستعد للتفاوض مع غروزني»، لكنه شدد على وجوب «ردع هجوم المجرمين» في إشارة واضحة إلى المقاتلين الإسلاميين في القوقاز.

وقد ذكرت بعض الأنباء بأن السيناريو الروسي ضد الجمهورية الشيشانية يتمثل في احتلال الشطر الشمالي وتصفيات جسدية للمتطرفين وتشكيل حكومة متعاونين مع موسكو.

كما حذّر رئيس الحكومة الروسية السابق ستيباشين: «من أن هذا السيناريو بالغ الخطورة، وقد يؤدي إلى انهيار سياسي في روسيا» كما حذّر رئيس البرلمان الروسي السابق رسلان حسبولاتوف من: «مغامرة دموية جديدة» في القوقاز، وانتقد خطة «عزل» الجمهورية الشيشانية، وعزا الأزمة هناك إلى تعنت الكرملين.

وقد نصحت الولايات المتحدة روسيا بعدم اجتياح جمهورية الشيشان، ودعتها إلى التفاوض مع حكومة الرئيس أصلان مسخادوف، فيما أبدت الدول الغربية ألمانيا وفرنسا وإيطاليا قلقها إزاء تصاعد التوتر في القوقاز.. لكن روسيا على ما يبدو مطمئنة من تأييد الموقف الأمريكي والغربي عموماً لها في حربها ضد الشيشان بذريعة محاربتها الجماعات الإسلامية ومكافحة الإرهاب الأصولي.. إلا أنه من الواضح بأن أمريكا والدول الغربية ترغب في إشغال روسيا بمعارك جانبية وعرقية بهدف انهاك الجيش الروسي وإضعاف قدرات روسيا العسكرية على أمل تفتيتها وتقسيمها إلى دويلات صغيرة لأنها ماتزال ترى بأن روسيا قوة اقتصادية كبيرة من حيث امتلاكها للثروات النفطية الطبيعية وخاصة نفط قزوين، والتي تسعى الاحتكارات الأمريكية على وجه الخصوص لعدم استثماره.

كما أن «اليد الخفية» لبعض اليهود الروس الذين يسيطرون على العديد من الشركات الإقتصادية الكبرى وكذلك معظم البنوك والمؤسسات الإعلامية في روسيا.. والتي من الممكن بل من المرجح أن يكون لها دور لايستهان به في اشعال نار الفتن وتخريب الاقتصاد الروسي والعمل على إضعاف روسيا.

ومع ذلك.. تبقى كل الاحتمالات مفتوحة على مصراعيها حول مستقبل روسيا السياسي.. لكن الأمل الوحيد يبقى في مدى قدرة الشعب الروسي وقواه السياسية الحية على تجاوز هذه الصعاب الكبيرة من خلال تعزيز الديمقراطية وانتخاب ممثلي الشعب الحقيقيين والعمل على التخلص من الحكم الفردي لقيصر روسيا وبطانته الفاسدة ■■

قضايا ثقافية

نوبل الآداب/ للألماني "غونتر غراس" الغرب والمعايير المزدوجة!

هل ثمة مؤشرات ما (سياسية أو أيديولوجية) جديدة، يمكن أن نتلمسها في منح الألماني غونتر غراس جائزة نوبل للآداب هذا العام؟!

لاشك أن غونتر غراس هو الأكثر شهرة بين كتاب ألمانيا اليوم، و«نوبل» لن تضيف الشيء الكثير إلى شهرة هذا الكاتب الألماني المشاكس الذي وقف عكس التيار في لحظة تاريخية مفصلية في حياة بلده، حينما وقف ضد الوحدة الألمانية، لأنه وجد فيها إحياءً للمكبوت العرقي والعدواني لألمانيا (المعجزة الإقتصادية)، وفي هذا الإطار أثارت روايته (تاريخ بكامله) ردود فعل عنيفة من قبل الأوساط الثقافية والسياسية والأكاديمية الألمانية، وصلت إلى حد الإدانة والتشهير، وجعلت مجلة رصينة مثل (دير شبيغل) تحمل على غلاف أحد أعدادها (١٩٩٥) صورة ناقد ألماني يمزّق رواية غراس تحت عنوان «بالبونط» العريض يقول: «سقوط كاتب كبير»، ومنذ ذاك التاريخ وغراس يخوض صراعاً فكرياً وسياسياً لمكافحة جذور النازية المتجدّدة في ألمانيا اليوم، ولفضح دعائمها ومقوماتها السياسية والأيديولوجية الكامنة، وفي هذا السياق، يأتي اختياره لجائزة نوبل دعماً غير مباشراً لموقفه، وثمة مؤشر على هذا ماجاء في بيان الأكاديمية السويدية، الذي وصف غراس بأنه «بئر للطاقة وصخرة لم ينهها الاستنكار الذي تلقاه من السجال الرسمي في بلده».

من جهة أخرى اعتبر بيان الجائزة أن رواية غراس «الطبل» التي أطلقت شهرته في الخمسينيات بأنها أحيت الأدب الألماني بعد عقود من الخراب اللغوي والأخلاقي، لكن المؤشر الأهم على الأسباب الفعلية لمنحه الجائزة هو تقاطع ما يدعو إليه مع دعوة الحكومة السويدية إلى مؤتمر عالمي حول المحرقة النازية «الهولوكوست» دعي إليه كلينتون وبلير وجوسبان، وهذه الدعوة تتقاطع أيضاً مع دعوات في السويد لمراجعة علاقاتها الحيادية مع ألمانيا النازية آنذاك.

لاشك أن غونتر غراس (كاتب الضحايا والمضطهدين) كما يصفونه يستحق جائزة نوبل، لكن أكثر ما يثيرنا نحن الفلسطينيين في كل مناسبة تطرح فيها هذه المسألة أننا كنا ضحايا الضحية التي تحولت إلى جلاد ووراء هذا الضباب الكثيف الذي يحجب حقيقة قضيتنا مازال العالم (الديمقراطي) المعاصر يجعلنا ندفع ضريبة خطيئة لم نرتكبها، وإذا كان هذا العالم يعاني من عقدة الذنب وتأنيب الضمير تجاه ضحايا المحرقة فكيف يرضى هؤلاء أن تتجدّد المأساة بأن يدع شعباً بأكمله يدفع الثمن؟!

مبروك لـ غونتر غراس جائزة نوبل، لكن سيأتي يوم يكتشف فيه العالم الغربي المتحضّر فجيعة خطأ معاييره المزدوجة!

الهدف الثقافي

"ندوة حوار الحضارات" في مكتبة الأسد بدمشق

القبول بالعولمة الاقتصادية يعني القبول بالهيمنة العسكرية

تهامة الجندي

مع دخول الدول الغربية بما بات يُعرف بعصر «مابعد الحداثة» أخذت تنتشر في فضاء الفكر العالمي المعاصر مصطلحات تعلن الموت لمصطلح صوت الإبداع، وصراع الحضارات ونهاية التاريخ، ومع أن توجهات العلم والمعرفة تنحو باتجاه توحيد العالم، وجعله أكثر انسانية وعدلاً وتطوراً، إلا أن سياسة هيمنة القوة الأحادية الجانب وإثارة الصراعات الاثنية والعرقية، وواقع الأمركة الثقافية، يثير الكثير من الإشكالات المعقدة على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية المتعلقة بما بات يُعرف بدول الأطراف مما يتطلب وقفة جادة منها للبحث عن حلول تحمي بها كينونتها الاقتصادية والسياسية وتحافظ على هويتها الثقافية، وندوة «حوار الحضارات» التي أقامتها مكتبة الأسد بدمشق ما بين ١٥-٢٥ أيلول ضمن إطار فعاليات معرض الكتاب العربي الخامس، ندوة حاولت تقديم إجابات وحلول مبنية على توجهات فكرية نظرية مختلفة، شارك فيها المفكرون: د. سمير أمين ود. حسن حنفي من مصر، د. رضوان السيد ود. مروان فارس من لبنان ووزير الثقافة التونسية د. عبد الباقي الهرماسي، د. يوسف سلامة، د. عادل العوا، د. سامي الخيمي من سوريا. وها هي بعض الاجابات المقترحة.

بدأ الدكتور يوسف سلامة محاضرته «الحضارة بين الحوار والصراع في عصر ما بعد الحداثة» بتعريف الحضارة وتحديد خصائصها والوسائل التي تنتشر عبرها وبها تتحقق ثم انتقل إلى تحديد السمات التي تميز الحضارة الغربية وظروف نشأتها وتطورها من عصر النهضة إلى عصر التنوير فالحداثة وما بعد الحداثة وتوقف مطولاً عند مفاهيم إرادة القوة وخطاب القوة والحقيقة النسبية والصراع الحضاري الذي يميز مرحلة ما بعد الحداثة.

في تعريفه للحضارة أشار الدكتور سلامة إلى أنها ذلك النشاط المركب الرفيع المستوى الذي يضم أعلى مناشط الحياة والملكات الإنسانية التي تعبر عن نفسها من خلال الفن والأدب والاقتصاد والسياسة وأن لكل حضارة فكرة حضارية محددة تقوم على أساسها وتعبر عنها. وكل فكرة حضارية تتمتع بالخصائص التالية:

كل فكرة حضارية تحمل بناء متناقضاً، إذ أن من يحاول رصد التاريخ الحضاري سيكتشف أن التقدم الحضاري ينضوي على اتجاهين مختلفين: الاتجاه الأول يتمثل بانه كلما تقدمت الحضارة يصبح ميلها إلى الحرية والعدالة أكثر اتساعاً، والاتجاه الثاني يتمثل بأن الإنجازات الحضارية (التقنية والمادية) تتحول إلى نوع من المعيقات لتقدم الوعي بالحرية، ويصعب علينا أن نجد رابطاً ما بين الميل إلى الحرية والميل إلى الاستبداد الذي تمارسه الحضارة على غيرها من الحضارات.

كل فكرة حضارية تبدي ميلاً إلى الكلية والشمول والانتشار، أما الكلية فهي الأساس العقلاني الذي تقيم عليه الحضارة مبررات انتشارها وأما الشمول فهو ذلك الميل الذي يصاحب الحضارة إلى أن تقمع وتغزو المناطق الحضارية الأخرى، وأما الانتشار فهو تحقق الشمول ونجاح الفكرة الحضارية في أن تخرج من ذاتها إلى الآخر، وهذه الميول الثلاثة لاتتحقق إلا بالغزو، لذلك فالغزو من طبيعة الحضارة وكل حضارة هي حضارة غازية.

كل فكرة حضارية لاتنهض عليها إلا حضارة واحدة ومن المتعذر أن نبعث أية حضارة مرة أخرى بعد اندثارها وفكرة البعث هي معنى مؤقت، إذ أن الفكرة الحضارية عندما تطرح ذاتها بأن ذلك مرتبط بمجموعة من الظروف الموضوعية والزمن المحدد.

الحضارة الغربية التي أنتجتها الرأسمالية تميزت بميل أكثر اتساعاً للشمولية والكلية والغزو، وتضاءل فيها مبدأ التفاعل بين العلة والمعلول عن سابقاتها من الحضارات الأخرى إذ أنها لاتؤثر أكثر مما تتأثر ولعل هذا ما يطلق عليه «العولمة».

أشار الدكتور سلامة في حديثه عن الحداثة إلى أن الوصول إليها استدعى أن تمر القارة الأوروبية بعصر النهضة وتجربة الإصلاح الديني ثم عصر التنوير في القرن الثاني عشر الذي حيّد الثقافة الدينية أو الحداثة عبرت عن نفسها في بعدين الأول هو الذاتية فقد أصبحت الذات هي مركز العالم وهذا تحول فلسفي كبير. وثانياً العقلانية التي قامت على مبدأ العلة فلكل حادثة سبب إلا أن الحداثة سرعان ما أفضت إلى اللاعقلانية وانهيار القيم التي أصبحت عديمة الجدوى كما أعلن نيتشه: «لقد اندس العدم في كل شيء» وهكذا دخلت الحضارة الأوروبية في عصر ما بعد الحداثة الذي وضع مبدأ قوة الإرادة مقابل العقل. ومفكرة مثل فوكو استبدل الشمولية بالجزئية والجمود بالحركة والسيلان، واكتشف مفكرو ما بعد الحداثة بأن الحقيقة لاتوجد خارج الخطاب الذي أصبح مصدراً لكل الحقائق. وهذا جعل دراسة النصوص تتمتع بالأولوية على دراسة الواقع، وهذا بالذات ما أنعش ميادين النقد الأدبي. بمعنى أن الحقيقة نسبية تنتج عن تحليل خطاب المجتمع، وهناك حقائق متعددة بتعدد المجتمعات، وهي تعكس الخطابات الفاعلة في كل فئات المجتمع وطبقاته وهكذا تبخرت الأحلام الكبرى حول فكرة الثورة والحرية والعدالة. وإن إرادة القوة هي التي تفعل فعلها في خطاب ما بعد الحداثة من خلال إقصاء الخطابات الأخرى أو تأييد خطاب الآخر. وهذا يعني أن لكل مجتمع حقيقته وأن القوة هي المنتجة للحقيقة، وأن إرادة القوة هي المهيمنة على العالم، وأننا مطالبون ليس في البحث عن الحقائق وإنما بإنتاج الحقائق التي تناسبنا، وعليه فليس هناك حوار بين الحضارات بل هناك صراع ونزاع ومن يريد أن يشترك في هذا الصراع عليه أن ينتج خطاباً مبنياً على إرادة القوة. ويترجم نفسه بالقوة.

وفي الختام تساءل الدكتور سلامة عن الإمكانية المتاحة لأمة ضعيفة كأمتنا انهارت فكرتها الحضارية منذ ألف عام أن تنتج خطاب قوة، ورأى أن الحوار الذاتي المبني على الحرية والتعددية والديمقراطية بين مكانة الأطراف هو الكفيل بإنتاج ذات واحدة موحدة قادرة على انتاج خطاب قوة يستطيع أن يواجه الآخر وما عدا ذلك ستظل دعواتنا للحوار الحضاري دعوات أخلاقية لامعنى لها.

الدكتور حسن حنفي في محاضرته «صراع الحضارات أم حوار الثقافات» أشار إلى السياق الذي أفرز مفاهيم الصراع والعولمة ونهاية التاريخ وما شابه وأكد أن مفهوم صراع الحضارات هو من نتاج الحضارة الغربية أما مفهوم حوار الثقافات فقد أنتجته الحضارات الشرقية ومارسه الإسلام بأعلى مستوياته. وقد ذكر في بداية حديثه أنه مع انهيار المعسكر الشرقي بدأ الغرب يفرز مفاهيم من طراز العولمة ونهاية التاريخ/ المجتمع المدني، حقوق الانسان، وحقوق المرأة وحقوق الاثنيات العرقية والأقليات، وكذلك صراع الحضارات وكلها مفاهيم تبدو علمية وبريئة في الظاهر، لكنها من الداخل مفاهيم عدوانية وعنصرية وأحادية الجانب تسعى إلى توجيه ثقافة الشعوب بالاتجاه الذي يخدم مراكز العولمة. وإلى تصدير مفهوم النرد المعلق بالفراغ تفتيت المجتمعات وسحب مفهوم الوطن والشعب الذي كان سائداً في الستينات.

ثم ذكر الدكتور حنفي أن نموذج صراع الحضارات هو نموذج ظهر في الغرب منذ القدم حين أراد اسكندر المقدوني تحويل العالم من البربرية إلى اليونانية وكلمة البربر في اللغة اللاتينية تعني كل من لايتكلم اللغة اللاتينية، وهذا يعني تدمير الثقافات باسم الثقافة اليونانية ثم جاءت

الحضارة الرومانية لتفعل نفس الشيء، وحين جاء الإسلام ليقاوم مبدأ الغزو الروماني في العالم القديم اشتعلت الحروب الصليبية، وبعد سقوط غرناطة واكتشاف أمريكا ثم القضاء على حضارة الهنود الحمر، وهكذا إن الغرب هو الذي اخترع مبدأ صراع الحضارات وهو مبدأ مبني على عنصرية كبيرة فالرجل الأبيض هو سيد العالم.

أما حول نموذج صراع الثقافات الذي أبدعناه نحن فقد ذكر الدكتور حنفي إنه نموذج ساد قبلنا في كل حضارات الشرق القديمة الهندية والصينية وحضارة ما بين النهرين وجاء الإسلام ليعبر عن هذا الحوار ما اعترف بالديانات السابقة وبالقيم الأخلاقية الموروثة، وأصبح أكثر وضوحاً من خلال علاقة المسلمين بالبلاد التي فتحوها، أرسطو هو المعلم الأول وأفلاطون صاحب الأيدي والنور وهكذا بدأت الثقافة العربية القائمة على اللغة والشعر تمتزج بالطب والفلسفة وكان العقل هو أساس النقل وأخرجنا حضارة كاملة لانستطيع أن تميز ما بين الثقافة العربية وبقية الثقافات، هذه الثقافة التي انتقلت إلى الغرب عبر الأندلس، وأصبحت صورة المفكر الحر مرتبطة بصورة المسلم في القرن الثاني عشر. وقد انتقد اسبينوزا اليهودية متأثراً بالإسلام، وقامت حركة مارتن لوثر متأثرة بمبادئ الإسلام كمبدأ لاوساطة بين الرب والعبد ولا أحد يحق له أن يحتكر التشريع. وعندما اتصلنا بالغرب في القرن الماضي، فعلنا نفس الشيء ودخلت إلينا مفاهيم الشعب والقومية الاشتراكية والليبرالية.

وفي ختام حديثه ذكر الدكتور حنفي أن الحديث يدور حالياً حول حوارات عديدة الحوار العربي - الأوروبي والحوار بين الشمال والجنوب وما شابه أما الحوار العربي - العربي، الحوار السوري - السوري وماشابه فالحديث عنه مازال غائباً. ولكن سيأتي يوم ونتوحد به بالحوار ونتجاوز أخطاءنا، حوار مفتوح بين الإسلامي والإشتراكي والقومي والليبرالي فلكل الحق في أن يجتهد في سبيل مصلحة وطنه.

الدكتور مروان فارس في محاضرته «ثقافة الحوار في الحضارة العربية» ركز على حركة الحضارة العربية وقابليتها للجدل، وعلى إعادة صياغة الفكر القومي بحيث يستطيع مواجهة واقع العولمة، وقد ذكر في حديثه أن الشرق أوسطية ليست إلا مرتبة من مراتب العالمية الجديدة، وُضعت لتقوم مقام القومية كعصبية موحّدة جامعة، والعولمة هي أكثر من منحى في الاقتصاد إلا أنها منظمات وشركات وثقافة، وفي كل ذلك هناك جامع هو الاستبداد، الذي تقتضي مواجهته التمسك بمبادئ العدالة والسلام والتي هي مبادئ موضوع نزاع بحد ذاتها. إذ أن نمط الحوار داخل هذه الحضارة الجديدة لايحتمل تضادات في داخله، بل يمضي في اتجاه واحد لتتكون حوله أحادية تتناول القضايا الخارجة عنها بمنطقها هي. وهكذا كانت حرب الخليج الأولى والثانية ظاهرة من ظواهر الإخضاع، كذلك كل التسويات المعقودة في كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة وماشابه كلها إدخال في النمط الأحادي الذي يعتمد الشرق أوسطية - ومركزها دولة إسرائيل إطاراً - إطارات الأحادية العالمية، وهذه الأحادية المتوحشة في تفردها تشكل جوهر الحضارة العالمية الجديدة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية إلى نموذج سوف يلغي اعتراضات كبيرة في الألفية الثالثة، بإلغاء الحوار من الثقافة، وحين يتهادى الحوار تتهادى الثقافة فتقع الحضارة في مجهول التغيرات.

إن نشوء النظرية القومية في مطالع القرن العشرين على مدى العالم العربي، أتى بشكل أساسي لتفسير آلية الحركة الاجتماعية، وكشف العصبية وتكوينها لمواجهة التحدي الاستعماري، وكما كان هذا التحدي مايزال يفترض الصراع فإن تطور المحتوى يفترض تطوراً في النظرية تأسيساً على معطيات العلم والعقل ومنجزات التقدم المتسارعة، لاستنباط أواليات المواجهة الموازية فقضية الرد على التحدي الاستعماري الجديد تقود إلى تحديدات جديدة داخل النظرية القومية تفشل في قضية التعاطي مع النظرة الكونية والفعل الكوني الذي يلغي المسافات عبر الاتصالات، ليكوّن عالماً متوحداً في وقت تسعى فيه القومية إلى الاستقلال.

إن المفهوم التقدمي للعصر بحيث أن يكون مفهوماً تقدمياً للقومية وشرط ذلك أن تنحو نحو الديمقراطية التي كانت انتاجاً أصيلاً من انتاجات الأمة، فهي في الوقت نفسه هدف وأداة، بقدر ما تتحقق وتتوافق مع حاجة المجتمعات إلى الحركية التي هي مثل من مثل النظام القيمي القومي الذي يصبح نظاماً قيمياً عالمياً، جوهره الحرية والعدالة والسلام القائمة على مبادئ الحق التي أنتجتها الشرائع الروحية للأمة.

في محاضرة الدكتور سمير أمين «ثقافة العولمة أو عولمة الثقافة» حاول التمييز بين هذين المفهومين فرأى أن ثقافة العولمة هي تلك الثقافة التي تسود بالفعل عالمياً شئنا أم أبينا، لأنها ثقافة ينتجها الواقع، وهي سيادة مبادئ الرأسمالية، فالرأسمالية نظام شامل له أبعاده الثقافية التي سادت بالرغم من وجود الخصوصيات، وهذه السيادة أدت إلى إخضاع القيم المرتبطة بالثقافات السابقة عن الرأسمالية وتوظيفها لصالح الثانية، وفي حين أن هذه العملية نجحت في دول المركز إلا أنها فشلت في الدول الأطراف وأفرزت تناقضات مختلفة من حيث الكيف والكم وهذه هي الإشكالية الأخرى».

أما عن عولمة الثقافة فهي مجموعة آليات تؤدي إلى انتاج ثقافة مستقبلية أخرى، ثقافة مرتبطة بتغيرات جوهرية سواء على أرضية إدارة الاقتصاد أو المجتمع. وهي عملية بدأت وستستمر لانتاج ثقافة جديدة مجهولة الملامح حتى الآن.

ولتحديد ملامح ثقافة العولمة تطرق الدكتور أمين إلى تحديد مفهومي الحداثة والعولمة. وذكر أن ما يميز الحداثة ويشكل قطيعتها التاريخية مع الماضي هو إعلانها مبدأ أن الانسان هو صانع تاريخه، وأن الثروة هي مصدر السلطة أي هيمنة الاقتصاد على السياسة.

وهذا يعني أن الانسان البرجوازي هو الذي يقوم بالمبادرة في المجال الاقتصادي وهو المسؤول عن صناعة المجتمع سياسياً وثقافياً وقد تطور هذا المفهوم وتوسع من خلال إنجاز مبادئ الديمقراطية والمواطنة. وهذا يعني أن الايديولوجيا البرجوازية قائمة على أساس التلاقي بين ما تنتجه آليات الاقتصاد (آليات السوق) والممارسات الديمقراطية. من جهة وقائمة على التناقض بين مجال إدارة المجتمع (مبادئ الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان) وبجال الاقتصاد الذي تديره مبادئ الملكية. والتحدي الرئيس هو كيف نبني جسراً يربط المجال الاقتصادي بمجال إدارة السياسة بحيث يعطي لمفهوم الديمقراطية معنى أشمل وأعلى.

وتساءل المفكر سمير أمين عن جديد المرحلة الحالية ورأى أن هناك مشروعاً جديداً واستراتيجيات للعولمة تقوم ليس على أساس اقتصادية ليبرالية أو آليات السوق الحرة، وإنما على أساس هيمنة سياسية وعسكرية، هيمنة المراكز الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، وهذا يعني أن الحديث عن قبول العولمة الاقتصادية ورفض الهيمنة العسكرية أمر مستحيل إذ لايمكن الفصل بين المجالين.

والجديد الآخر هو تآكل المنظومات الانتاجية المتمركزة على الذات أي تآكل مركزية دور الدولة في إدارة الاقتصاد والسياسة وبالتالي تفكك مشروعية الدولة والممارسات السياسية المرتبطة بها وفي نهاية محاضرته رأى الدكتور أمين أن مواجهة هذه التحديات وتجاوزها يتم عبر تحقيق اشتراكية مستقبلية تفترض التعددية والإبداع وانتاج خصوصيات جديدة ■■



«ثقافة العولمة وعولمة الثقافة» محاضرة ألقاها الدكتور سمير أمين في مكتبة الأسد بدمشق

الإنسان هو صانع تاريخه

متابعة: عصام سلامة

أقامت مكتبة الأسد بدمشق ندوة «حوار الحضارات» وذلك ضمن إطار فعاليات معرض الكتاب العربي الخامس عشر في الفترة مابين ١٥-٢٥ أيلول ١٩٩٩م. وقد شارك في هذه الندوة الفكرية والثقافية مجموعة من أبرز المفكرين العرب من لبنان وسوريا وتونس ومصر.. وجاءت محاضرة الدكتور سمير أمين ضمن هذا النشاط الثقافي حيث ألقى محاضرة بعنوان: «ثقافة العولمة وعولمة الثقافة»، وفيما يلي أبرز ما جاء في هذه المحاضرة.

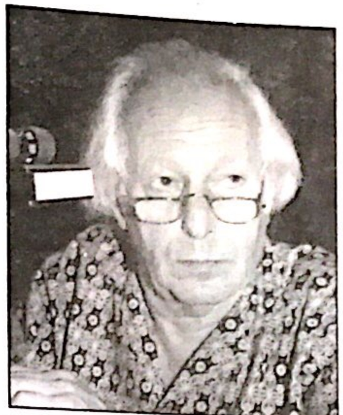
بدأ الدكتور سمير أمين حديثه بعنوان المحاضرة، حيث قال: أنا أود أن أميّز بين هذين المصطلحين، أقصد بثقافة العولمة تلك الثقافة التي تسود بالفعل عربياً شئنا أم أبينا، لأنها ثقافة ينتجها الواقع، وهي سيادة مبادئ الرأسمالية، لأن الرأسمالية ليست نظاماً اقتصادياً فقط، بل هي نظام شامل له أبعاد أخرى سياسية اجتماعية وبالتالي ثقافية، وثقافة العولمة هذه التي تسود، تسود بالرغم من وجود خصوصيات، ولكن سيادة مبادئ الرأسمالية تؤدي إلى إخضاع القيم المرتبطة بثقافات ذات الأصول السابقة على الرأسمالية وتوظفها، ولكن التناقض الموجود بين هذه الخصوصيات من جانب، وسيادة ملامح الثقافة الرأسمالية (وليس الثقافة الغربية) التي تسود عملياً، هي تناقضات مختلفة من حيث الكم والكيف.

هذا جانب من الإشكالية، أما الجانب الآخر هو عملية المشاكل المتعلقة بـ «عولمة الثقافة» والذي أقصده هنا مجموعة آليات تؤدي إلى انتاج مستقبلي لثقافة أخرى، وبالتالي ثقافة مرتبطة بتغيرات جوهرية في كافة النواحي، سواء كان على مستوى إدارة الاقتصاد أو إدارة السياسة والمجتمع، والمستويات المختلفة، أقصد أنها عملية مستمرة بدأت وستستمر لفترة طويلة ربما قرن أو أكثر.

وأضاف الدكتور أمين قائلاً: أنا أحب أن أقترح النظر في هذه الإشكالية المزدوجة، والتناقض بين «ثقافة العولمة» واحتياجات «عولمة الثقافة».

فمن خلال محاولة تحديد ملامح «ثقافة العولمة» هذه، وتحديد هذه السمات لهذه الثقافة والذي يفترض بدوره تحديد أساسيات مفهوم «الحداثة» ومفهوم «العولمة» ومحاولة الربط بين هذين المفهومين والواقعين. الواقع منظوراً إليه كواقع حديث، والواقع منظوراً إليه كواقع معولم، وما أقصده من وراء استخدام هذا المصطلح هو أولاً: الحداثة، تعريف الحداثة يمكن إيجازه بجملة، إعلان مبدأ «أن الانسان هو صانع تاريخه»، وهذا المبدأ، مبدأ حديث، وهو ليس مبدأ غربي، فإعلان هذا المبدأ يمثل قطيعة تاريخية للمبدأ السائد سابقاً، سواء في الغرب او الشرق، وهو أن هذا المبدأ كان يتجاهل هذا الواقع، أن الانسان هو المسؤول، هو صانع تاريخه.

لكنني أركز على هذه الفكرة، مجرد إعلان هذا المبدأ مثل قطيعة في الغرب نفسه، بمعنى أن جميع المجتمعات السابقة على الرأسمالية بما فيها المجتمع الأوروبي في تلك الأيام، والمجتمعات الأخرى الإسلامية وغير الإسلامية، والصينية والهندية وجميع المجتمعات، قد اختلفت من عصر لعصر، ومن مكان لمكان، خصوصيات لانهاية لها، إذا أردنا تحديد أو وصف تلك الخصوصيات العديدة فقط، إلا أن هناك قاسماً مشتركاً بينها جميعاً، والذي نسميه بالمفهوم الماركسي، العلاقة بين المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي، في جميع المجتمعات السابقة على الرأسمالية هناك هيمنة في المستوى السياسي على المستوى الاقتصادي.. فالقطيعة التي رافقت إعلان هذا المبدأ: أن الإنسان هو صانع تاريخه.. نجد أن مضمون هذا المبدأ معناه قلب العلاقة بين المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي، نستطيع أن نقول بأنه في جميع المجتمعات السابقة على الرأسمالية.. السلطة كانت هي مصدر الثروة، لكن الجديد في الرأسمالية قائم على أساس أن الثروة هي مصدر السلطة.. إنقلاب في العلاقة بين مستوى السلطة والتي هي السياسة ومستوى الثروة التي هي آليات الاقتصاد، كما أن إعلان هذا المبدأ ارتبط بنشأة نمط جديد للعلاقات الاجتماعية هو النمط الرأسمالي.



فمضمون هذا المبدأ نفسه مرتبط بهذا الجديد والذي هو الرأسمالية.. وبالتالي فهو يعاني من خضوض الرأسمالية، وأنا لا أعتبر أن الرأسمالية تمثل نهاية التاريخ، فالتاريخ ليس له نهاية والرأسمالية تمثل فقط مرحلة من مراحل التطور الانساني، تطور الحضارة الانسانية.

واستطرد الدكتور أمين قائلاً: لقد أعلن آدم سميث «بأن هناك تلاقياً طبيعياً بين آليات السوق من جانب وبين ما يترتب على الممارسة الديمقراطية».

ثم قال أمين متسائلاً: هل هناك تلاقياً أم تناقض بين آليات السوق من جانب وبين مفهوم الديمقراطية من الجانب الآخر..؟، إن هذا الجانب إذاً قائم على الفصل بين مجالين، مجال إدارة المجتمع في أبعاده السياسية طبقاً لمبادئ الديمقراطية، والتي تعني الحرية الفردية، وحقوق الانسان، ودولة القانون، كما تعني التعددية السياسية غير المزيفة، تعني العلمنة، تعني عدد من هذه السمات الأساسية من جانب.. ومن الجانب الآخر.. المجال الاقتصادي الذي تديره مبادئ أخرى.. هي مبادئ الملكية الفردية، مبادئ منافسة السوق، وهي مبادئ مقيدة بشكل أو بآخر.. أي مجموعة مبادئ لاعلاقة لها بالمبادئ الديمقراطية على الإطلاق.. فالمجالان منفصلان أحدهما عن الآخر، المجال الاقتصادي من جانب، والمجال الاجتماعي السياسي من الجانب الآخر.

فالتحدي الرئيسي.. هو كيف نبني جسراً يربط مجال إدارة الاقتصاد بمجال إدارة السياسة.. بحيث يعطي لمفهوم الديمقراطية معنى أغنى وأشمل مما هو في حدود المرحلة الرأسمالية من تاريخ الانسانية.. أكتفي هنا بإعلان رأيي في هذا الموضوع بأن هناك تناقضاً وليس تلاقياً طبيعياً أو غير طبيعي بين هاتين المجموعتين من المبادئ، مبادئ الديمقراطية من جانب، والمبادئ التي تسود إدارة المجال الاقتصادي من الجانب الآخر.

وعملية إخضاع القيم أو الخصوصيات القديمة الموروثة وتوظيفها من أجل إعطاء فعالية أفضل هي عملية موجودة عالمياً، موجودة في المراكز وموجودة في الأطراف، موجودة في المجتمعات ذات الأصل الغربي المسيحي (الأوروبي) وموجودة في المجتمعات الشرقية الاسلامية وغير الاسلامية، والصينية والهندية، موجودة في مجتمعات أمريكا اللاتينية.. الخ، إلا أن التوظيف أو

الإخضاع في مراكز النظام الرأسمالي ناجح وفعال، بينما يرتبط في الأطراف إلى عدد من الصعوبات تجعله غير فعّال إلى حد كبير، وهذا غير مرتبط ليس بالخصوصيات والحضارات المختلفة، ولكنه ناتج عن سمات خاصة بالتراكم الرأسمالي.

وتابع الدكتور سمير أمين حديثه بالقول: نأتي إلى المفهوم الآخر.. والذي هو (العولمة)، أكتفي هنا ببعض الأطروحات حول هذا الموضوع.

الأطروحة الأولى: الرأسمالية ـنجت منذ نشأتها قبل حوالي ـسة قرون العالمية أو العولمة، ـعنى أن العولمة ليست ظاهرة ـيدة، صحيح أن العولمة مرّت ـاحل ليس من حيث الكم بل ـاً من حيث الكيف، لكن العولمة ـلت في مرحلة جديدة من حيث ـيف في العشرين سنة الأخيرة.

الأطروحة الثانية: عملية العولمة ـي نشأت منذ نشأة هذا النظام ـسمالي، أنتجت استقطاباً ـاعداً على الصعيد العالمي، ولو ـليات هذا الاستقطاب تختلف من ـلة إلى أخرى، ليس لآليات تتعلق ـصوصيات، بل لأسباب تتعلق ـطق التراكم الرأسمالي.

لكن هذا الاستقطاب هو مصدر ـكلة، بمعنى أنه ليس فقط تفاوتاً ـايداً في مستويات المعيشة أو في ـستويات انتاجية العمل نفسه إلخ، ـكن أيضاً هو استقطاب يجعل توظيف الخصوصيات لصالح ـعالية التراكم الرأسمالي سهلاً ـسبياً في المراكز الغربية الأوروبية، ـو المراكز الأخرى، المثل الواضح هنا هو اليابان، بينما هذا الاستقطاب جعل التوفيق بين المراكز الرأسمالية والخصوصيات الموروثة صعباً في الأطراف، وبالتالي ظهر تناقض جديد ناتج للتوسع الرأسمالي خاص بالأطراف وهو استحالة توظيف فعّال للخصوصيات المحلية وإخضاعها لمبادئ التراكم الرأسمالي، ولكن عندما نجمع بين المفهومين، (مفهوم الحداثة ومفهوم العولمة)، نصل إلى صلب الإشكالية.

وأضاف الدكتور أمين قائلاً: الإشكالية والتحدي هو.. كيف يمكن أن نتجاوز هذه الحدود التاريخية للرأسمالية، وكيف يمكن أن نطور (الحداثة والعولمة)، ونعارض الحداثة باسم القيم والمعايير السابقة على الرأسمالية، التحدي هو: كيف نطور هذا النظام العالمي الحديث، بمعنى الحداثة، معنى إعلان المبدأ أن الانسان هو صانع تاريخه، وكيف نطور هذه العولمة، يعني أن نلغي ولو بالتدريج الاستقطاب الناتج عن التوسع الرأسمالي على الصعيد العالمي، ثم كيف نطور (العولمة والحداثة)، وهذا يتطلب تجاوز مبادئ الرأسمالية، يتطلب بناء جسر بين مجال إدارة الاقتصاد من جانب، ومجال إدارة السياسة والمجتمع من جانب آخر، يتطلب تجاوز المبادئ الرئيسية للرأسمالية.

وعن الجديد في المرحلة الحالية قال الدكتور سمير أمين: مشروع العولمة الجديد توجد له استراتيجيات لتنفيذ هذا المشروع، والتي تقوم على أساس الهيمنة العسكرية الأمريكية، والأطروحة الجديدة التي أريد أن أطرحها هي: أنه لن تكون هناك عولمة اقتصادية ليبرالية بالمعنى القائم على آليات السوق الحرة غير المقيدة وغير المقننة، لن تكون مثل هذه العولمة الاقتصادية الليبرالية دون هيمنة سياسية بل وعسكرية (هيمنة الثالوث) المراكز التقليدية للرأسمالية (الولايات المتحدة وكندا، وأوروبا الغربية والوسطى، واليابان) بقيادة الولايات المتحدة.

كذلك لايمكن الفصل بين الجانب الاقتصادي والجوانب الأخرى، ونتحدث عن عولمة اقتصادية فقط ونقبل هذا المشروع ببعده الاقتصادي، ونكتفي برفضه في الأبعاد الأخرى... بمعنى أننا لانريد التبعية أو السيطرة والهيمنة للقيم والمبادئ الأمريكية باسم الخصوصية المحلية الموروثة سواء كانت إسلامية أو غيرها.. الخ، هذا غير ممكن، لأن الاثنان مرتبطان ببعضهما البعض، لدرجة أنه من المستحيل الفصل بينهما.

وبالنسبة (للعولمة والحداثة) فإن الجديد في المرحلة الراهنة يتمثل بعناصر جديدة وعديدة مثل: الثورة العلمية (التكنولوجية) وخاصة الثورة المعلوماتية، وكل ما يترتب على هذه الثورة من تغيرات في دورة الانتاج ونماذج العمل، وعملية التكوين الطبقي الاجتماعي الخ.. كما أن هناك عناصر جديدة بما يخص السوق العالمية وعولمة السوق المرتبطة بهذه الثورة التكنولوجية بما فيها على سبيل المثال: تآكل المنظومات الانتاجية المندمجة المتمركزة على الذات. وهناك أيضاً نقطة أخرى وهي «عولمة المال» والتي تعني تغليب الجانب المالي على الجوانب الأخرى، كما أن هناك جوانب أخرى ممكن أن نصفها (بتآكل دور الدولة) في إدارة الاقتصاد وبالتالي إدارة السياسة، وإلى جانب ذلك تفكك مشروعية الدولة وبالتالي مشروعية الممارسات السياسية المرتبطة بها.

هناك مراحل يمكن أن نسميها بمراحل التقدم الهادئ والمستديم، لأنه تقدم قائم على توازنات اجتماعية مقبولة، ثم تليها مراحل إنهيار هذه التوازنات دون أن تكون توازنات جديدة قد تبلورت بعد، وحلت محلها مرحلة جديدة من التوسع والتراكم في إطار الرأسمالية، هذه المراحل هي مراحل فوضى، بينما إخضاع المعايير والقيم الموروثة (الخصوصيات)، لاحتياجات إعادة تكوين التراكم الرأسمالي (سهلة نسبياً) في مراحل التقدم الهادئ والمستديم بينما في مراحل الفوضى يصبح توظيف الخصوصيات أمراً مستحيلاً لوجود تناقض واضح.

وفي مواجهة هذا التحدي.. ما هي أوضاع الجنوب أو المناطق الجنوبية المختلفة والتي تتجه الآن إلى إقامة مجتمعات ومنظومات انتاجية محلية مندمجة أو متمركزة على الذات بدرجات مختلفة، وبالتالي قادرة على أن تدخل في المنافسة في مرحلة العولمة القادمة.. وبالتالي هي مجتمعات تمكنت من صنع استراتيجيات خاصة بها تدخل في تناقضات وصراعات مع الآخرين.. والمستقبل هو ناتج هذه التوازنات الجديدة، وتلك المجتمعات التي لم تلغ هذه المنظومات الانتاجية المندمجة والمتمركزة على الذات، وبالتالي هي مهمشة أي بمعنى أنها غير قادرة على أن تكون ساعياً في التاريخ.

فمرحلة الفوضى تتسم بأنها مرحلة إدارة الأزمة.. لا أكثر من ذلك، وأن مرحلة إدارة الأزمة استمرت في السنوات الأخيرة في (الثمانينات والتسعينات)، وإن اتخذت أشكالاً مختلفة في واقع التكيف الهيكلي، وهذه المرحلة دخلت في لحظتها الأخيرة.. يعني في الانهيار.. وأعتقد بأن أزمة جنوب شرق آسيا إعلان بذلك الانهيار.. ونظم إدارة هذه الأزمة دخلت في مرحلة الانهيار.. لذلك اتخذت الولايات المتحدة بصفتها القائد العام عدداً من المبادرات من أجل تقوية قدرة (الثالوث) في مواجهة الأزمة القادمة.. ومن هنا وضعت الجانب العسكري في مقدمة المسرح، قطعاً حرب الخليج الثانية كانت بداية ذلك، لكنني أعتقد أن حرب كوسوفو لعبت دوراً هاماً في هذا المضمار، وما تلا حرب كوسوفو، أي إعلان الناتو توسيع مسؤولياته خارج أوروبا، لتشمل هذه المسؤوليات العالم بأسره.

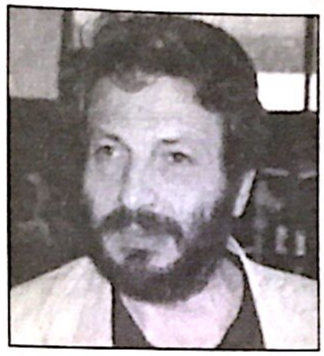
وختم الدكتور أمين محاضرته بمجموعة استنتاجات نهائية وبشكل موجز فقال: هناك سيناريوهات مستقبلية مختلفة قائمة على اختلاف الردود والاجابات للتحديات الحقيقية وليس الوهمية، يعني: العولمة الاقتصادية الرأسمالية كما هي.. يعني الهيمنة الأمريكية.. ثم كيف نواجه هذه التحديات؟ كيف نتجاوز الاستلاب الاقتصادي، وكيف نبني جسراً بين إدارة الاقتصاد وإدارة السياسة، كيف نطور قيم جديدة وهل عولمة الثقافة المطلوبة معناه تجنيس المجتمعات جميعها بحيث تكون على نمط واحد، النمط الأمريكي أو النمط الغربي كما يقال..؟ أنا لا أعتقد ذلك، وبرأيي أن مشكلة بناء مجتمع أو حضارة جديدة على صعيد عالمي تتم بإعطاء اسم آخر لهذا المستقبل يفترض التعددية الحقيقية، يفترض احترام الموروث بما فيه الموروث الديني وغيره من هنا وهناك، وتفترض هذه التعددية الإبداع..

وبالتالي انتهاج خصوصيات جديدة مستقبلية، لاعلاقة لها بالضرورة بالماضي، لكن لابد أن نقبل بأن عولمة الثقافة هي عملية قائمة على احترام مبدأ التعددية والتي ستنتج بدورها خصوصيات عديدة وجديدة ومختلفة نتيجة الابداع وليس نتيجة الحفاظ على الماضي فقط.

وبعد أن أنهى الدكتور سمير أمين محاضرته فتح باب النقاش والمداخلات من الجمهور الحضور وتمّ الرد عليها مما أغنى الموضوعات المطروحة وأضفى عليها المزيد من الوضوح ■■

"البحث عن عايدة"
جديد المخرج السوري محمد ملص

علي الكردي





بعد إنجاز العمليات الفنية للصورة، ومونتاج الفيلم في تونس، فقد أصبح فيلم «البحث عن عايدة» بانتظار العمليات الفنية الأخيرة الخاصة بالصوت والموسيقا، والتي ستجري خلال شهر أكتوبر (تشرين أول) ما بين تونس، روما، باريس، بحيث تصبح الصيغة النهائية للفيلم جاهزة من (الديجيتال - فيديو/ بيتا)، وهي الأساس التي صُوِّر الفيلم بها إلى شريط سينمائي ٣٥مم، صالح للعرض في الصالات السينمائية.

والمعروف أن فيلم «البحث عن عايدة» الذي حقّقه المخرج محمد ملص استناداً إلى نص مونودراما كتبته الممثّلة التونسية جليلة بكار، والذي تروي فيه عبر ذاكرتها الشخصية صورة، أو حكاية تشكّل العلاقة التونسية - الفلسطينية، وحكاية تاريخ هذه العلاقة عبر تاريخ تونس السياسي، وهي التجربة الأولى للمخرج محمد ملص لتحقيق فيلم روائي طويل، عن نص غير مؤلف من قبله، كما هي التجربة الأولى للعمل على موضوع غير سوري، ولكن على ما يبدو فإن ما يجمع هذا المشروع مع أفلامه السابقة هي فلسطين، الحاضرة بكثافة وقوة في أفلامه السابقة.

من الممكن اعتبار الفيلم، كما قال لنا المخرج ملص: «فيلم ذو خصوصية على صعيد المعالجة البصرية، وعلى صعيد اللغة السينمائية، باعتباره يرتكز أساساً على نص مسرحي، ويضيف ملص: لقد هدفت منذ البداية إلى عدم اللجوء بتحويله روائياً بالقدر الذي حافظت به على غاله المسرحي، بحيث يصبح المسرح جزءاً من الأسئلة المطروحة على صعيد اللغة السينمائية في التعبير».

إن المحاولة التي يمكن وضعها هنا في اختلافها عن الأعمال الروائية - سواء التي حققتها، أو التي هي سائدة - هي في النزوع التجريبي لبناء فيلم سينمائي يقوم على ممثلة وحيدة وعلى مكان واحد.

ولقد اخترت المكان الذي أعنيه «الفيلا» القائمة بحمام الشط، والتي قصفها الإسرائيليون في مطاردتهم للفلسطينيين الذين جاؤوا إلى تونس إثر اجتياح بيروت عام ١٩٨٢ وقاموا بقصف الفلسطينيين في هذه «الفيلا» التي بقيت على حالها المدمرة، المكان الوحيد الذي تجري داخله، جليلة بكار بحثها عن عائدة - فلسطين، بعد أربعة عشر عاماً من القصف، وبعد خمس سنوات على «المصافحة»!

فيلم «البحث عن عايدة» من إنتاج المنتج التونسي أحمد بهاء الدين عطية، أداء جليلة بكار، تصوير خالد بلخيرية، موسيقى لطفي بوشناق، مونتاج قيس الزبيدي، سيناريو وإخراج محمد ملص.

ملص.. ورشيد مشهرواي/ سيناريو مشترك في «القدس.. ألف ليلة وليلة»

بعد إنجاز مونتاج الصورة لفيلم «البحث عن عايدة» وأثناء تواجد المخرج محمد ملص في تونس، فقد التقى المخرج الفلسطيني المعروف رشيد مشهراوي، صاحب «حتى إشعار آخر» - جائزة الهرم الذهبي - في مهرجان القاهرة السينمائية، وصاحب فيلم «حيفا» وغيره من الأفلام الوثائقية القصيرة.

التقى مشهراوي بالمخرج ملص، وعرض عليه المشاركة الفورية بالمشروع الروائي الذي جاء إلى تونس من أجله، والخاص بفيلم عن «القدس اليوم» وخلال هذا التواجد المشترك في تونس طوال الفترة الماضية، تمكّن المخرجان من كتابة سيناريو «القدس ألف حكاية وحكاية»، والذي سيقوم بإخراجه وتصويره المخرج رشيد مشهراوي في كانون الثاني القادم في مدينة القدس.

ويطمح المخرج مشهراوي، عبر مشاركة ملص في السيناريو إلى مشاركات عربية أخرى على صعيد التمثيل، التصوير، الموسيقى، والانتاج.. ومن المعروف أن الفيلم سينتجه مركز الانتاج والتوزيع السينمائي والتلفزيوني في رام الله، والذي يديره المخرج رشيد مشهراوي وسيكون القسط الأساسي من التمويل من دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى مساهمات إنتاجية أخرى من قبل «سيني - تيلي فيلم/ أحمد بهاء الدين عطية» (تونس) وغيرهم.

فيلم «القدس، ألف حكاية وحكاية» هو رسم حياتي ومعيشي لما تتعرّض له هذه المدينة يومياً من انتهاك واستيلاء لبيوت القدس واستيطانها ضمن مخطّط مدروس، وبعيد المدى يهدف إلى امتصاص السمة العربية التي حمت دائماً التعايش الديني في المدينة (بين الأديان الثلاثة) السائدة في القدس، وعبر حكاية أسرة مقدسية وما تواجهه هذه الأسرة بالذات من نتائج المخطط الصهيوني ■■

مفكرة شخصية

"سينمائيون في البيجامات!"

محمد ملص

وصلت برلين للعمل مع المخرج السينمائي «قيس الزبيدي» على مونتاج الفيلم التسجيلي الذي صورته في سورية عن المنشد حلبي «صبري مدلل» ولأننا كنا اخترنا تنفيذ مونتاج الفيلم عبر اكيت» على شريط فيديو منزلي V H». فقد وقعنا معاً في «الأسر» زلي. وعشنا أيام المونتاج هذه في بيجامات» والعزلة.

وأنا بالإضافة إلى التحية التي صدها من عنوان «سينمائيون في يجامات». والموجهة للمخرجين تسجيليين الألمانيين «شومان» هاينوفسكي» صاحبي الفيلم جميل «طيارون في البيجامات». ي كان واحداً من تحف أفلامهما من تحف السينما التسجيلية في ك العصر. عصر المستنقعات فيتنامية التي كانت تصطاد لطيارين الأمريكيين. وتحولهم إلى سرى في البيجامات. فإني أقصد يضاً دلالة التحية في هذه الإطلالة على السينما التسجيلية وعلى سينمائي تسجيلي خاص كـ «قيس الزبيدي».

في برلين وفي البيت. قيس وأنا وحدنا. نعمل. نأكل. نتحاور. نسكر. ننام في هذا الأسر الاختياري الذي لاتشوبه شائبة. لا قناة تلفزيونية. ولا محطة إذاعية. ولا حتى صحيفة يومية. وحده صبري مدلل كان معنا وسوانا في عيشنا السينمائي هذا. يتحدث يغني أو يضحك. يعد أحدنا القهوة وهو يدمدم لحناً يتردد في دهاليز نفسه. وهو ما كان الشيخ صبري قد بدأه مثلاً في:

«تعلم بكاي ونح يا حمام٪ وخذ عن شجوني دروس في الغرام».

كل منا يحاول التغني بلحظة من تجليات هذا العجوز الجميل أمام الكاميرا.. أما الأغنية التي لازمت شباك أسرنا هذا. والتي كانت تتصادى بين «بيجامات» الأسر. فهي تلك التي أعطاها المعلم الحلبي «بكري الكردي» في الخمسينيات للمغني الشاب آنذاك صبري مدلل. «ابعتلي جواب وطمني». كثيراً ما رددناها معاً في لحظات التأزم أو موجات الحنين. ثم وبصوت واحد يعلو كلانا: «أنا لي إله ينصفني.. من نار الآه».

كم كان الشيخ صبري مدلل حاضراً. كم كان كلياً وحقيقياً عبر المادة المصورة التي يتخلق منها الفيلم. لقد أعادت لي هذه المعايشة اليومية شهية الحوار الذي كنت قد بدأته مع قيس في العام ١٩٩٥. والذي سعيتُ من خلاله إلى كتابة الصورة الأدبية للعالم السينمائي الداخلي لهذا المخرج. بعد تجربته الطويلة من اللهاث وراء السينما التسجيلية العربية. ولسماع صدى الأسر الروحي للسينما عنده. بعيداً عن الوطن العراقي.

في ذاك العام ١٩٩٥ كانت تجربة تحقيق فيلم تسجيلي بعنوان «طير وظلال» عن نزيه شهبندر أحد رواد السينما في سوريا والذي كان بالنسبة لنا: عمر أميرلاي وأسامة محمد وأنا. محاولة لإعادة اكتشاف الآباء في مرايا الذات. يومها كأني أردت الخروج عبر الحوار مع قيس من «الأسر». لأمسح الغبار عن تلك البدايات الصعبة للسينما الجديدة التي تبلورت أوائل السبعينيات في سوريا. ولقد اخترت قيساً لرسم الصورة هذه. لقناعتي بدور السينما التسجيلية في هذه البدايات. ولمعرفتي بالمساهمات المختلفة لقيس من خلال المؤسسة العامة للسينما في سوريا. في هذه البدايات. تارة كمخرج وأخرى كمونتير. وأحياناً كسيناريست أو مصور. بدت لي برلين المكان الأشهى لاستئناف هذا الحوار بل شعرت أن الأجواء في هذا التساكن البرليني قد خلقت فضاء أقل استعجالاً وأكثر حميمية للبوح. وكنت كلما «ضاق خلقنا» من المونتاج ومن صبري مدلل ذاته. أمسك بالمسجل وأستدرج تجربة قيس للقول من جديد.

حين أطل عبر النافذة على البيوت المتشابهة والحدائق الخاوية. وأفتح النافذة قليلاً لنجدد الهواء. كنت أحس أن هواء برلين قد أمسى لقيس خلايا من الأيام واللحظات التي لم يعد يرغب في استذكارها أو استعادتها. ولم تعد بالنسبة له سوى المدينة التي بدأ حياته ودراسته وعيشه فيها. والتي خذلته في أن تكون المدينة الأم. بديلة بغداد أو دمشق.

يقول لي: أنا أعيش الحياة الآن وكأنها قطع من الـ Rushs (اللقطات المصورة قبل أن يحولها المونتير إلى فيلم). وحين يتحدث على الهاتف الخلوي مع أحد ما فإن يده تلوب في الأوراق بحثاً عن شيء ما. ثم يمضي إلى المطبخ وفي طريقه يرمي على طاولتي مقالاً ما. كان قد كتبه ذات يوم عن السينما التسجيلية.

وفي يوم آخر يترك إبريق الشاي على النار ليمضي إلى الغرفة الأخرى. مستخرجاً مقالاً عن ندوة السينما السياسية التي كنا نتحدث عنها. ويضعه هو الآخر على الطاولة وإذا حدثته عن طموحي لإيجاد معالجة أشبه بـ «الميناتور» لمشهد المولوية في فيلم صبري مدلل. فإنه لاينسى أبداً أن يرمي لي - وأنا على وشك النوم - أوراقاً كتبها كتحليل لفيلم «لون الرماد» لـ «بريجانوف» ثم يشرع بالروي - وعيناي تلوجان تعباً ونعاساً - عن فكرة التزامن البصري في الصورة الواحدة عند بارادجانوف.

أما «بريشت» فقد كان اللازمة الدائمة في أوقات هذا العيش. لقد كان بريشت في عالم الـ Rushs الذي يعيشه قيس. هو اللقطة «التيمونيف» لحياته هذه. وكلما أراد أن يبطئ لحظة من هذه الحياة ليعرضها أمامنا. فإن عبارة من أقوال بريشت. أو مقطعاً من قصيدة له. لابد وأن يكونا الصوت الخفي الذي يتغلغل في نسيج اللقطة المنسابة التي يرويها قيس عن حياته ولها حين يفتح عينيه في الصباح ويراني جالساً وراء الطاولة كان يعود فيغمضها وهو يتمتم قلقاً:

- ماذا تفعل؟ أرد:
- أفكر

حينها يرفع رأسه عن المخدة وهو يردد: «يقول بريشت: التفكير هو التغيير». ثم ينهض ويمضي نحو الحمام قلقاً، من أن أكون قد أعدت النظر في المونتاج الذي أنجزناه بالأمس. لكنه الآن يردد نفس العبارة باللغة الألمانية. وذات مرة عاد مدهوشاً من المطبخ وهو يقول «لقد فهمت الآن أن بريشت لم يكن ينظر إلى الكلمات كمعان ثابتة، بل كـ Process. كسياق فهو لم ير في الكلمات معناها الماضي أو الحاضر. بل كما يجب أن يكون عليه هذا المعنى في المستقبل..»

لا أعرف لماذا بدا لي قيس في «برلين اليوم» أشبه ما يكون بالإمبراطور المخلوع عن عرشه. والذي حين رأى نفسه في مرايا العصر الجديد أدرك كم كان الوطن الأم بعيداً جداً. غارقاً في مستنقعات الموت. كما وجد الوطن - البديل - وقد أفلت زمام نفسه ومضى متمرداً على الحلم الإشتراكي. ووجد أنه لم يكن بالنسبة لـ «فلسطين» إلا سينمائياً. عندها لم يعد له إلا أن ينضو عن روحه قمصان الذاكرة أو الحنين. وأن يحول الأشياء حوله إلى Rushs متخذاً منه أحياناً مادة للتوثيق وأخرى أشكالاً من التعاون لإنجاز فيلم ما ■■

كركلا ذاكرة الأمس، ولون اليوم

بعلبك - دلال مقاري

شهدت نشاطات بعلبك الثقافية لهذا العام، حدثاً هو الأبرز خلال المهرجان ويتمثل في مشاركة فرقة كركلا، في عمل يضم أعلام الشعر والموسيقى اللبنانيين، بالإضافة إلى نخبة من المغنين والممثلين.

كركلا.. أضاءت الليالي اللبنانية في بعلبك، حين قدمت عملاً جديداً فيه تحدٍ للذات حينما يقوم العمل على نوع حديث من التجربة الواقعة.

«إمارة من هالزمان» هو عنوان المسرحية الغنائية الراقصة التي قدمتها كركلا، شارك في كتابة نصها كل من الشاعرين سعيد عقل وطلال حيدر عن مسرحية شكسبيرية.

وكتب موسيقاها كل من مارسيل خليفة وشربل روحانا وتوفيق الباشا، إضافة إلى زكي ناصيف، وإيلي شويري. قام فيها بأداء الأدوار غسان صليبا، وجوزيف عازار وإيلي شويري.

في حين وقع العرض مخرجاً إيفان كركلا «درس الإخراج المسرحي في أمريكا» والذي استعان بريمون جبارة مستشاراً فنياً إلى جانب إشراف عبد الحليم كركلا الوالد.

«إمارة من هالزمان» عمل مسرحي يواجه فيه كركلا القلعة التاريخية العظيمة باستعراض فني يحاول أن يتماثل مع عظمة هذا الصرح التاريخي ببعده الهندسي والفني والجمالي!! وتحكي المسرحية قصتي حب تتداخل في متنها ألاعيب الشر والكراهية فيما يقابل ذلك، الفرح والبراءة، ويكون الخير فارساً منتصراً في هذه المعركة.

وقد اعتمد في تنفيذ هذه المغناة الراقصة نوع من «الميوزيك هول» الذي يفترض بالضرورة «الكلية في الأداء» من حيث إمكانيات الرقص والغناء والتمثيل.

(يقول إيفان كركلا: تنمو «إمارة من هالزمان» في مناخات الكابوكي والنو الياباني، بنفس الدرجة التي تعتمد فيها على تقنيات العرض الغنائي الراقص التراثي).

ومن خلال التقطيع المشهدي والإضاءة الظلية والسينوغرافية المكانية، سيطرت روح السينما فوق الخشبة، فكان العرض مسرحاً راقصاً معالجاً بطريقة سينمائية.

بالرغم من كون هذا الحدث الفني قد أضفى جمالاً أوقظ المعبد بتاريخه العظيم وحضارته، إلا أنه لم يخلُ من بعض الملاحظات التي أدت إلى تعثر التلقي في بعض التفاصيل، فالاعتماد على التسجيل وخصوصاً في المقاطع الغنائية والتمثيل قد أفقد الأداء حميميته، فالتسجيل كما هو معروف يعيق الوصول إلى ذروة العمل، عبر الإحساس المفتوح بالحالة الدرامية.

غير أن محاولات الممثلين الذين أدوا «الليبسينغ» أي متابعة الحوار المسجل بحركة الشفاه، قد سعت لاهثة لعلاج تلك الحالة!!

ولانغفل أيضاً التمايز بين المسرحية الشكسبيرية «صخب من أجل لاشيء» والحالة التراثية التي استدعتها كتابة نص طلال حيدر قد أفسحت المجال لكتابة مغايرة بعيدة عن ماهية العمل الأصلي.



ولعل الإشكال الآخر الذي رافق هذا العرض - المسرحي الغنائي الراقص - هو الخلط المعرفي بين كافة الطاقات العاملة من ممثلين وموسيقيين وتقنيين، والذي لم يؤدِ إلى تزاوج في عمق الحالة الفنية بل على العكس من ذلك فقد شكل كيفيات ودلالات مختلفة في طرح اللغة المسرحية المراد لها أن تكون واحدة بمفرداتها للوصول إلى مشهدية تفي بالغرض.

فالاستفادة من الكادر الأجنبي عبر الديكور والإضاءة والسينوغرافيا ساعد تقنياً في توضيب الصورة المسرحية جمالياً لكنه بقيَ على حدود الحالة التراثية دون الدخول إليها بعمق، مستفيداً من التراث العريق للفرقة ومفردات البيئة العربية الذي نختزنه في ذاكرتنا البصرية.

كما ينسحب هذا الخلط على النص الموسيقي المتمم للنص الشعري والذي كتبته أمزجة مختلفة ومعرفيات متنوعة تحاول ملامسة الشكل التراثي المحلي للنص الذي تم العمل عليه بين المخرج «ايفان وطلال حيدر» شاعراً للوصول إلى نص يحمل مفردات البيئة العربية. ولكن بقليل من التعثر قادت الموسيقى الأجساد الراقصة نحو محاكاة الروح الإنسانية والشرقية.

باعتقادي أن كركلا الابن قد قدم بحثاً جديداً عن لغة مسرحية معاصرة، لكنه ومع رقابة المستشار الفني عبد الحليم كركلا، قد خرج قليلاً نحو التجريب في المضمون والشكل معاً.

ولم يكن هذا التجريب بمستوى الأعمال التي عودتنا عليها كركلا في أعمالها التراثية السابقة.

ومن الجدير بالذكر، أن الكتابة الفورية للصحافة والتنبؤ بالحالة المسرحية الجديدة لكركلا.. لم تسمع برؤية متأنية للعمل.. مما أدى إلى كم زاخر من الكتابة الاحتفالية دون إدراك للعمل المعروض ودلالاته. وبالتالي استبعد أي رأي خارج المديح والتهليل نتيجة التحضير المسبق للحالة المبهرة (لإمارة من هالزمان).

لقد تعودت الصحافة العربية على الفورية في إطلاق الأحكام النقدية وخاصة في حالة وجود أحكام مسبقة كالتي ترافق عروض كركلا.. فقد شوهد العرض كما يبدو ضمن الحالة الكرنفالية لعروض كركلا.. بنوعيتها العالية والمتفوقة، دون عزل التجربة السابقة عن هذه التجربة التي تُمثل رؤية جديدة للمخرج الشاب الذي يحمل في داخله ثقافة مختلفة وطموحاً مستقلاً..

بعيداً عن الكتابة الاحتفالية والأحكام المتسرعة يمكن القول أن (إمارة من هالزمان) رؤية جديدة تحمل بحثاً مشروعاً عن لغة تستند إلى التراث مضموناً وشكلاً، فهل تحققت الرؤية!!؟ ■■

قصة قصيرة

سيرة سيكوفيتش

إدريس علوش



لم يكن قد نال منه التعب شيئاً حين بلغ سن الأربعين.. وهو الذي ولد على عتبات الأطلسي في مدينة بحجم مقبرة تدعى «أصيلة» في العام ١٩٥٦ (وهو التاريخ الذي سيحصل فيه المغرب على استقلاله «الشكلي»)!، لكن بعد سن الأربعين سيشكو سيكوفيتش من آلام يعتقد أن مصدرها هو الحد الفاصل بين المعدة والكبد، «والله أعلم بعلامات الحق»، ثم أن معدته الشبيهة بـ «البلاتين» قد بدأت تنهدم نتيجة ما التهمه من مأكول الطعام الذي قد يصل وزنه خلال سن الأربعين فحسب إلى مليون طن، وبعض الغرامات الثابتة.. يسمى «سيكوفيتش» اسمه بـ «سيركوي»، وفي تاريخ الطب البشري، من عهد أبيقراط إلى آخر خريج من كلية الطب في أية دولة عربية أو كردية لم يوجد هذا النوع من المرض العضال..

يحدث أن يستعين «سيكوفيتش» بطبيب صديق له وزبون لمحطة «شال زيليس» التي يداوم بها العمل، ومن باب سخرية الأقدار أن الدواء المجاني الذي يتسلمه عادة ما يكون خاصاً بأمراض النساء..! و(لله في خلقه شؤون)، لذا سيبقى دوماً رجاء شفائه يتوقف على إرادة الله، وهو الذي يبادر بكل ما أوتي من روح الدعابة لكي يتغلب على مرضه بالسخرية، وربما تكون هذه السخرية ذاتها هي سر تخلصه من أية «زغبة» من الشيب في رأسه الشبيه جداً بشاحنة الـ «HINO» اليابانية الصنع كما يحلو لصديقه الدركي أن يلقبه..

يؤمن «السيكوفيتش» إيماناً راسخاً بأن موت الإنسان يعني مد الأرض بسماد جديد، وهو لايستثني جسده، ويتوقع عند موته أن يكون مادة سماوية دسمة، خصوصاً أنه يلامس كل أنواع زيوت السيارات بشكل يومي غير أن الميزة التي تميزه، رغم اعتقاده هذا، فهو ليس ملحداً بالمرة، ويتوقع دخوله إلى الجنة إلى جوار الشهداء والصديقين، أما النار بالنسبة له فهي «الحانات الخالدة، التي سيتجرع فيها «القواد» والدرك، والشرطة، وقادة الأحزاب، والحكام جعة الزقوم، نظراً لما عتوه من فساد وإفساد في جيوب الأرض.. ولأنه ظل لسنوات «شيوعياً» بالفطرة، وهو الذي لم يصوت قط سوى لصالح مرشح «الإتحاد الإشتراكي» في الانتخابات الجماعية والنيابية على حد السواء، فقد ظلت صورة «لينين» التي تتصدر إنتاجات «دار التقدم» بموسكو السوفياتية سابقاً لغزامحيراً بالنسبة له، خصوصاً وأن يافطة «يا عمال العالم اتحدوا» قد أخذت كثيراً من تفكيره، وهو العامل الذي لم يتم اضطهاده قط، لأنه لايفكر سوى في البناء المعماري لبطنه، ومحطة «شال زيليس»، تدر عليه ما يؤسس لهذا البناء الأسطوري...!

مرة سأله «الباطرون»، وهو صاحب محطة «شال زيليس» عما إذا كان يرغب في الزواج، وتأسيس عش للزوجية حتى ينعم بالحياة، ويتم النصف المتبقي من دينه، ولأني كنت إلى جواره، ابتسم لي بمكر نادر، وهمس:

ـ الباطرون يريد أن يورطني مدى الحياة..! هاها.. هاها.. هاها...!

مسألة الزواج بالنسبة لـ «سيكوفيتش» تعني وضع عنقه في قعر الزجاجة وتكبيله بقيود شبيهة بقيود «صندوق النقد الدولي» و«نادي روما وباريس» معاً..! وهذا ما لن يحدث مني حتى لو اقتضى الأمر أن تعود القارة الإفريقية للالتصاق بجارتها الأوروبية، بحيث لن تكون بعد ذلك الحاجة إلى استعمال «قوارب الموت» وخوض غمار المخاطر لأجل عيش يشبه «العيش الكريم»..!

عادة ما يدفن «سيكوفيتش» أحزانه التي لايحب أن يعلنها للآخرين في دكنة «حان» إلى جوار امرأة تصادفه للمرة الأولى، ودون أن يكون مع سابق موعد معها، تلك رغبته الدائمة ساعة عزلته التي يعتبرها نوعاً راقياً من العبادة.. يحق للإنسان أن يكتشف ذاته باستمرار عبر امرأة قدرية تسقط من السماء وتحط على دكنة «الحان» لتشرب نخباً مع الحزانى مثلي في كل رقعة من أرض الآلام، هذا هو النشيد الوجودي الذي يعزف أوتاره صاحبي كلما أحس بأن العالم يكبر حوله، ويتخذ شكل مروحة تمد هذه بعد أن تنتفض روحه مع كل كأس يحتسيه، ويرفع صوته في نخب الراحلين والغائبين..!

بحفاوة نادرة يباغت «سيكوفيتش» أيامه، ويعيش تفاصيله العادية والبسيطة بلذة ومتعة... أحياناً يخال نفسه سيد هذا الكون، ولايزال يعتقد إلى حدود كتابة هذه السطور أنه سيعمر مئات الآلاف من السنين، لأنه لم يسمح قط لهموم الدنيا أن تنسل إلى داخله وقلبه تحديداً، دائماً ظلت مشاكله لاتستحق أي انتباه، وباللامبالاة المطلقة كان يتجاوز كل الصعاب التي قد تعترض سبيله، وما يهمه من هذه الدنيا بكاملها هو أن يحتفي بيومه كما يشاء، ولافرق عنده بين الجمعة، والأربعاء، أو الإثنين..!!

مرة، وجدته شارداً، وهو يدخن بتعال فسألته:

ـ فيما تفكر يا سيد «سيكوفيتش»..؟

ـ في انهيار العالم..! (أجاب)

ـ وماذا يهمك من انهيار العالم..؟

ـ لأن هذا الإنهيار، هو السبيل الوحيد، لتوحيد القارات البشرية..!

«سيكوفيتش» ليس فيلسوفاً فحسب، وهو الذي قرأ العديد من الصفحات دون أن يفهم شيئاً..! أحياناً يقول لي «هذا الكتاب قرأته أكثر من عشرين مرة لكني لم أستوعب منه إلا بعض الحروف هنا وهناك، وهنا تكمن فلسفتي. آه لو أني أفهم عمق الكتاب، وأفهمها حرفاً حرفاً، لأعلنت جهراً للبشرية جمعاء من أكون..؟؟!!». بل هو كائن غرائبي بكل المقاييس، وراو مدهش للغاية يتجاوز «حماد الراوية» و«خلف الأحمر» في «الانتحال»، وسرده لأحداث غالباً لايكون لها وجود في التاريخ، شبيه بالملاحم الأسطورية. وهو الذي يستطيع أن يوقع المستمع إليه في شرك أمسية لامتناهية، إذا ما ابتدأ سرده، فلن ينتهي، وربما إلى يوم القيامة ـ لاقدر الله..! لذا سيكون من الصعب إتمام سيرة «سيكوفيتش» في نص قصصي واحد، وربما تحتاج سيرته لمئات الآلاف من الصفحات، ومع ذلك قد لانفي الرجل حقه، وهو الذي لايزال على قيد الحياة، حياً يرزق، وربما تجده الآن في محطة «شال زيليس» يؤدي وظيفته... ■■

عزف منفرد

هل يريد زياد قتل "فيروز"

مع صدور الألبوم الجديد لسيدة الضوء فيروز (مش كاين هيك يكون)، يتجدد الخلاف والسجال بين الحرس القديم من عشاق فيروز الذين تعودوا على مطربتهم تغني وكأنها تصلي بخشوع، وبين الجمهور الشاب الذي رأى في تجربتها مع زياد منذ البوم (معرفتي فيك) ومن ثم (كيفك إنت) تجربة غنائية مختلفة إلى حد كبير عن التجربة الرحبانية بشتى ألوانها وأطيافها.

إن الحرس القديم يرى في أغاني فيروز الزيادية الجديدة نوعاً من الخفة والدلع الذي لايليق بالسيدة، ويؤكد هؤلاء أن زياد «يسعى إلى تهشيم صورة والدته ـ الرمز، ويعبث بتاريخ أسرته العريق ليبني مجده الخاص».. وفي إطار هذه الحملة يرى الناقد اللبناني إبراهيم العريس في الألبوم الأخير أن «لدى زياد رغبة ملحة في قتل والدته غنائياً كي يصعد هو على أكتافها».. ونفس الرأي يقوله الكاتب المصري محمود دياب، الذي يرى «أن زياد لايحمل أي اهتمام بصورة والدته في أذهان جمهورها وكل الذي يعنيه أن يحقق هو النجاح الغنائي حسب فهمه لهذا النجاح ليرضي غروره».

إذا تمعنا في الرأي السابق. قد نجد فيه بعض الصواب، فمثلاً أغنية (ضاق خلقي يا صبي من هالجو العصبي، شو مابتفهم عربي) لاتليق حقيقة مع تراث فيروز وصوتها وسنها، لكن من جهة أخرى، ألا يحق لزياد كمبدع اختط لنفسه منهجاً خاصاً به، يجمع بين التطريب والنكتة والتعبير أن يجرب حظه؟!

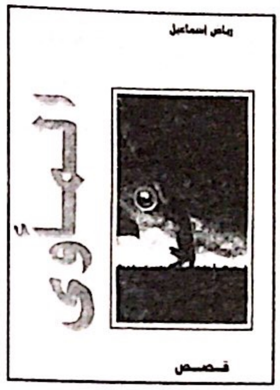
وهل يعني هذا بالضرورة أنه يريد تشويه صورة والدته أو أنه يريد أن يصعد على أكتافها من أجل مجده الشخصي؟!

في هذا الرأي بالحقيقة شيء من المبالغة. لأن زياد أثبت أنه فنان أصيل يتكئ على تراث الرحابنة، وعلى ما أسس له سيد درويش في إطار الأغنية الشعبية الساخرة.

في ظننا، لولا قناعة فيروز العميقة بموهبة زياد وتجربته الابداعية، لما أقدمت على مثل هذه التجربة التي ستثبت الأيام مدى عمقها وأصالتها.

علي الكردي

المأوى



مجموعة قصصية صدرت حديثاً بدمشق للكاتب رياض إسماعيل بعنوان «المأوى» تضم المجموعة تسعة قصص قصيرة، قدم لها الكاتب المعروف نصر الدين البحرة، ومما جاء في هذا التقديم قول البحرة: قرأت مجموعة «المأوى» للكاتب رياض إسماعيل ففوجئت بأمرين اثنين: الموهبة الحقيقية، والالتزام النابع عفوياً من أعماق النفس.

وأسعدتني أيضاً لغة الكاتب الجميلة وأفرحني تمكنه منها في الآن ذاته.

وخلقت المجموعة في نفسي شعوراً بأن القصة العربية القصيرة كسبت إلى صفها قلماً قوياً وكاتباً جمع إلى الموهبة، الشعور بمسؤولية الكلمة وما أشد حاجتنا إلى أن يسير كتابنا الشبان في هذا الطريق.

ياسر عرفات والحل الصهيوني لقضية فلسطين



صدر حديثاً في دمشق عن الدكتور غازي حسين دراسة بعنوان «ياسر عرفات والحل الصهيوني لقضية فلسطين» الدراسة جاءت في 224 صفحة من القطع الكبير وهي تتألف من ستة فصول. الفصل الأول بعنوان عرفات وممارساته، الفصل الثاني تحدث عن التوجهات الأميركية في تصفية قضية فلسطين، والفصل الثالث تحدث عن الاتصالات مع الصهاينة، أما الفصل الرابع فكان عن الاقتتال الفلسطيني ـ العربي والفلسطيني ـ الفلسطيني. والفصل الخامس عن مرحلة اوسلو والغاء الميثاق. والفصل الأخير بعنوان عرفات والحل النهائي.

غادة.. ونوم المطر

صدر حديثاً عن الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين/ فرع سوريا مجموعة قصصية للكاتب صالح موسى بعنوان «غادة.. ونوم المطر».

ثمة رثائية في كتابة صالح موسى، فيها شيء من السيرة الذاتية «ذات مساء موغل في الحزن والفجيعة، رفرفت أهدابها، وغفت.. ولكن هل للمطر أن ينام؟.. وهل يكف عن السهر عند حافة النافذة، ومسح الغبش عن زجاج قلب أضناه الرحيل؟

هذه صياغات جديدة، اسمها قصص، وظلالها رواية، وجوهرها ارتباك محب مبدع، ينوء تحت حمل الوفاء».

تجارب التشكيل التونسي في معرض بدمشق

في إطار ايام الثقافة التونسية بدمشق، افتتحت الدكتورة نجاح العطار وزيرة الثقافة السورية، والدكتور عبد الباقي الهرماسي وزير الثقافة التونسي معرض الفنون التشكيلية التونسية، الذي ضمَّ تجارب متنوعة لعدد كبير من الفنانين التشكيليين التونسيين، الذين ينتمون إلى مدارس فنية متعددة (تعبيرية، واقعية، تجريدية لونية) إلخ.. وقد عبرت هذه التجارب عن غنى الفن التشكيلي التونسي، الذي تميز منذ الخمسينيات بتشبث رواده الأوائل بوسطهم الاجتماعي والثقافي من أجل تأكيد هويتهم في ظرف استعماري كان يسعى إلى تهميشهم.

وقد حرص الفنانون التشكيليون التونسيون المنتجون لهذا الجيل، والذين كان بعضهم قد تلقى تعليمه بمدرسة الفنون الجميلة بتونس وبعضهم الآخر بأوروبا إلى استلهام مواضيعهم من العادات والتقاليد العربية والإسلامية، من شتى مظاهر الحياة الاجتماعية التونسية والتعبير عنها بمختلف الوسائل والطرق وبذلك سادت النزعة الواقعية جل أعمالهم وإبداعاتهم الفنية. ومن بين الوسائل المعتمدة، العودة إلى جمالية المنمنمة الإسلامية مع علي بن سالم ومعالجة المواضيع الشعبية من خلال تفسير سردي للحياة اليومية في أعمال يحيى التركي، أو الإنسانية الحزينة التي تتسم بها إبداعات عمار فرحات.

مع بداية الستينات برز جيل جديد في الحركة التشكيلية التونسية من أبرز أعلامه الرسام الهادي التركي توجه أكثره نحو التجريد، متجاوزين الجيل الذي سبقهم الذي أسس إلى مواكبة التيارات الفنية العربية والتطور أو التفتح على الحياة العصرية مثل جلال بن عبد الله وعبد العزيز القرجي وعلي بلاغة.

في السبعينات تم إثراء الفن التونسي بإضافات فنانين رفضوا كل الاقتراحات الايديولوجية للإبداع، وقد تعددت أساليبهم مؤكدةً الانفصال عن الاتجاه الواقعي وتوسيع الحياة الفنية إلى تعبيرات مختلفة وطرق جديدة تميل إلى الأحاسيس والانصهار في المحيط الثقافي التونسي.. من أبرز أعلام هذا التيار: رفيق الكامل وحسن السوفي.

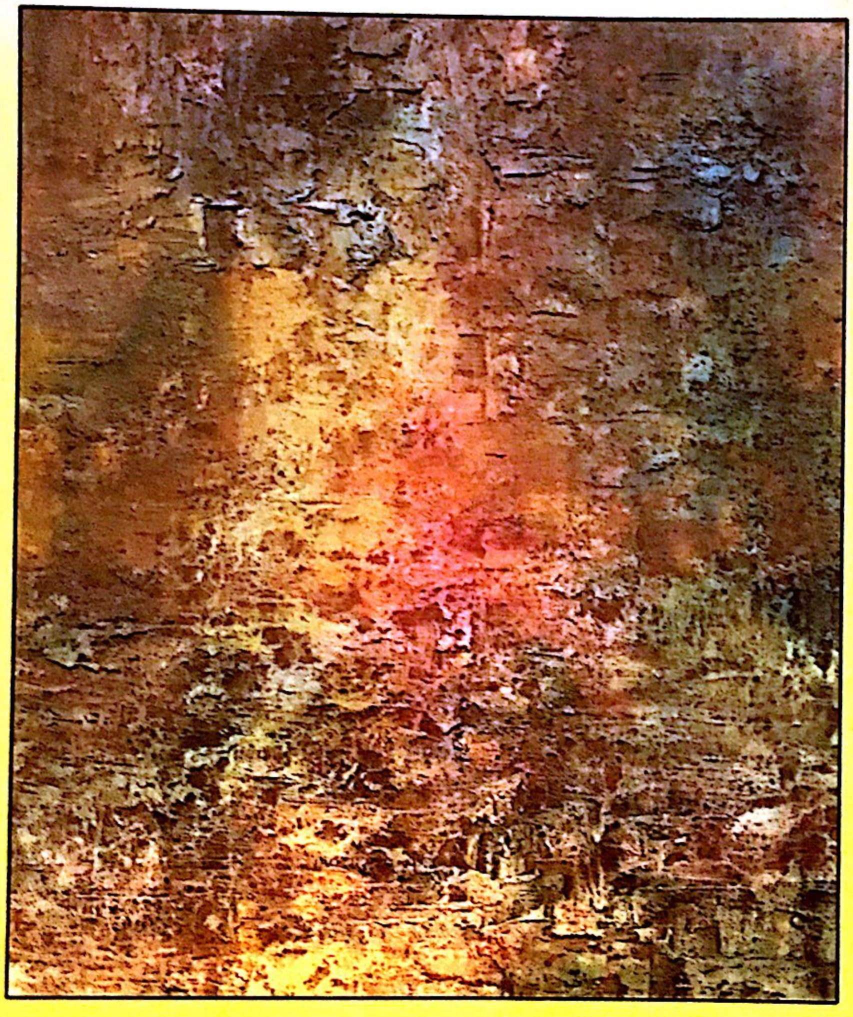
أما الجيل الرابع فلقد كانت له وجهة نظر متصلة اتصالاً متيناً بشخصية الرسام وانفعالاته تجاه القضايا المطروحة في المجتمع وفي العالم، ويسجل لهذا الجيل تواجد العديد من الرسامات اللائي لهن مكانة مرموقة في رحاب الساحة الفنية التونسية مثل مريم بودربالة التي ترسم تشكيلات حركية واسعة يبدو فيها أن العمل الوحيد النقي والمهم هو: الرسم.

من خلال ما سبق يظهر هذا التنوع في اتجاهات الحركة التشكيلية التونسية الذي يعبر عن مدى حيوية وغنى هذه الحركة المتأصلة في جذورها والباحثة عن الفضاء الانساني الكوني العام.

مراسم الفنانين التشكيليين في دمشق القديمة وحماة

ظاهرة حضارية جميلة

علي الكردي



بانت المراسم الخاصة بالفنانين التشكيليين السوريين ظاهرة ثقافية تستحق الاهتمام، وقد بدأت مع موافقة محافظة دمشق منذ أكثر من عام على تخصيص عدد من غرف «بيت السباعي» وهو من البيوت الدمشقية العريقة في حي «البزورية» وسط دمشق القديمة. لبعض الفنانين التشكيليين، ليستخدموها مراسم مؤقتة ريثما يتم ترميم بيت أكبر وأوسع لاعتماده مرسماً دائماً لفناني دمشق المنتجين يعملون فيه بشكل دوري على ضوء نشاطاتهم وتميزهم وحاجتهم.

ولاشك بأن وجود مثل تلك المراسم يضفي الكثير من الحيوية على تلك البيوت، ويحقق هدفين أساسيين هما: حل مشكلة بعض الفنانين الذين تمنعهم ظروفهم المادية من إيجاد مرسم مستقل، وإظهار أحد الوجوه الأساسية للحياة الثقافية في سورية. وتعريف الجمهور الزائر بنشاطات فنانينا التي تحظى أكثر فأكثر بالإعتراف والإعجاب والتقدير، أينما حلت.

لقد حققت تلك الفكرة، حلم الفنانين بوجود مراسم لهم في بيوت دمشق القديمة التابعة لدوائر الدولة المختلفة، وخصوصا تلك التي جرى الاعتناء بها. وإعادة ترميمها لاستقبال السياح باعتبارها نماذج جيدة للبيت الدمشقي الأصيل.

ومنذ فترة قريبة، عرضت صالة «عشتار» للفنون الجميلة أول معرض لنتاجات هؤلاء الفنانين ضمت أعمالاً لكل من: نذير إسماعيل، غسان السباعي، باسم دحدوح، نزار صابور، سوسن الزعبي، نذير نبعة، فائق دحدوح، صفوان داحول.

لقد أتاحت هذه الفكرة لهؤلاء الفنانين إمكانية اللقاء الدائم والحوار المفتوح بين تجاربهم من جهة، وبينهم وبين المتلقي العادي والزائر الأجنبي والعربي الذي يزور دمشق القديمة، ليجد فيها شيئاً جديداً حيًا في فضاء العمارة التقليدية الزاخرة بفنونها وجمالياتها وزخارفها.

وفي هذا الإطار يأمل الفنانون التشكيليون السوريون أن تجد هذه الظاهرة تطورها وثباتها، وحمايتها. ضمن قوانين معينة تنظم علاقة هذه المراسم بالجهات المعنية، حتى لاتكون ظاهرة عابرة، أو مؤقتة في حياتنا الثقافية.

من جهة أخرى امتدت ظاهرة المراسم إلى مدينة «حماة» السورية حيث وافقت محافظة حماة على تخصيص بيت قديم مهجور في حماة القديمة كمرسم للفنانين التشكيليين في المحافظة، حيث أحيا هؤلاء الفنانون هذا البيت الذي له علاقة بالعمارة الحموية التي تتمتع بطراز خاص، فأصبح محط أنظار الناس والسياح يزورونه ويتعرفون من خلاله على أحد أهم معالم المدينة. ويشارك في مراسم حماة نخبة من أهم فناني المدينة نذكر منهم:

بركات عرجة، سهام منصور، مصطفى الراشد نجيبة، موريس سنكري، فريز فرزات، فايز عبد المولى، عماد جروة، محمود شيخوني، مفيد زغرات، حسان سبج، وائل مصري، موفق جمال..

الفنان عرجة قال لنا: لقد ساعدني هذا المكان على أن أجد نفسي التي نسيتها منذ خمسة وعشرين عاما من جديد، لكأني أرسم لأول مرة، وأحبّ لأول مرة. لقد وفر لي هذا المكان إمكانية الاحتراف والرسم الدائم والتأمل. إنه فضاء مفتوح للشغل.. والروح.

ستة وعشرون عاماً مضت على اندلاع حرب السادس من تشرين أول ١٩٧٣، لحظة حطم المقاتل العربي قيد حزيران ١٩٦٧ محاولاً صياغة بداية لتاريخ عربي جديد يلغي مفردات الهزيمة والإنكسار والضياع.

ستة وعشرون عاماً تفصلنا عن ذاك السادس من تشرين الأول ١٩٧٣، لحظة اهتزت أركان العدو الصهيوني، وسقطت أسطورة جيشه الذي لايقهر وذراعه الطويلة التي احتلت أرضاً عربية غالية.

اهتزت نظرية الأمن الإسرائيلي على تلال وهضاب الجولان ورمال سيناء وقمم جبل الشيخ.

في السادس من تشرين كان المقاتل العربي يمتلك قرار الحرب والقتال ويمارسه بعزيمة وإصرار ومسؤولية ووعي وإيمان لايتزعزع بالقدرة على المواجهة والانتصار.

شارك العرب في المعركة بوسائل مختلفة وتحول شعار التضامن العربي في تلك الأيام إلى حقيقة واقعة.

ومع ظهيرة ذاك اليوم الخريفي بدا وكأن العرب على موعد مع إطلالة لتاريخ جديد وآفاق لمستقبل قادم يكون لهم فيه، مكان وزمان، وقراز رسم ملامحه وتحديد معاييره.

المجتمع الإسرائيلي بأسره يصاب بالصدمة والذهول، موشي ديان على حافة الانهيار يفكر بالانتحار والهروب ولكن ورغم كل الانجازات يوقف السادات إطلاق النار وتبدأ لعبة من نوع جديد، وتتجه الأمور إلى غير اتجاهها الصحيح ويتوقف القتال، وإذ بالعرب أمام مشهد تتحول فيه انجازات المعركة التي تحققت بسواعد المقاتلين من سوريا ومصر والأمة العربية إلى أوراق مساومة تمهيداً للانفراد والعبور إلى كامب ديفيد، ويسرق من المواطن العربي حلمه وآماله وتطلعاته.

لانكتب اليوم عن السادس من تشرين الأول كظاهرة احتفالية أو تدوين ذكرى أحد أيام مفكرينا السنوية، وإنما لتأكيد ما أراده المواطن العربي يوم السادس من تشرين عندما انطلقت أول رصاصة تعلن مشروعه الدائم في تحرير الأرض واستعادة الحقوق وإلحاق أكبر قدر من الخسائر بالمشروع الصهيوني تمهيداً لمحاصرته وهزيمته.

نعم لقد شهدت السنوات الست والعشرون الماضية الكثير من المتغيرات، والكثير من التراجع والنكوص والإنكسار في الحالة الوطنية والقومية، إلا أنها لاتلغي حقنا في التمسك بمعاني ودلالات تشرين والعمل على إعادة احيائها في إطار برنامج نضالي متجدد يؤمن بقدرة الإنسان العربي على صنع تاريخه وحاضره ومستقبله.

في ذكرى تشرين تحية لشهداء جيش سوريا الباسل وجيش مصر الأبي وتحية لشهداء الأمة العربية في عموم أرجاء وطننا العربي الكبير.

ستة وعشرون عاماً
على حرب تشرين المجيدة

ومازال الحلم يتجدد

د. ماهر الطاهر